شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 10 - November 2003

العدد العاشر – نوفمبر ٢٠٠٣

(أم سعود) تفتح باب التغيير الكبير

الإصلاح مفصولاً عن حاجات المواطن

إتجاهات الأزمة السعودية القادمة

أزمة في بطن السلطة

ملف: صدمة الإنتخابات البلدية الجزئية

المظاهرات والإنتخابات الجزئية البلدية
ضربتان موجعتان للتيار الإصلاحي

حين تسقط الخيارات
حتمية المواجهة بين مجتمع الحرمان والدولة

عسر بعد عسر: الإصلاح المجهض
ماذا بعد حطام الدولة؟

بانتظار ولادة جبهة وطنية: آليات التغيير السياسي

حبيبي (المجلس البلدي)!

بيرم التونسي

بمناسبة الإعلان عن تشكيل مجالس بلدية في السعودية ينتخب نصفها ويعين النصف الآخر

قد أوقعَ القلبَ في الأشجانِ والكَمَدِ
هوى حبيبٍ يُسمّى المجلس البلدي
أمشي وأكتُمُ أنفاسي مَخَافَةَ أنْ
يعُدّها عاملٌ للمجلسِ البلدي
ما شرّدَ النومَ عنْ جَفْني القَريحَ سوى
طَيفُ الخيالِ خيالُ المجلسِ البلدي
إذا الرغيفُ أتى فالنصفُ آكلهُ
والنصفُ أترُكهُ للمجلسِ البلدي
وإنْ جلَستُ فجيبي لستُ أترُكهُ
خوفَ اللصوصِ وخوفَ المجلسِ البلدي
وما كسوتُ عيالي في الشتاءِ ولا
في الصيفِ إلاّ كسوتُ المجلسَ البلدي
كأنّ أُمّيَ بلَّ اللهُ تُربَتَها
أوصتْ فقالتْ أخوكَ المجلسُ البلدي
أخشى الزواجَ إذا يومُ الزفاف أتى
أنْ ينبري لعروسي المجلسُ البلدي
وربما وهبَ الرحمنُ لِيْ وَلَدَاً
في بطنِها يدّعيهِ المجلسُ البلدي
يا بائعَ الفِجْلِ بالمَلّيمِ واحدهُ
كمْ للعيالِ وكمْ للمجلسِ البلدي؟

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

بقايا أمل

كل يوم يمرّ على المملكة تفقد فيها الحكومة شيئاً غير قليل من رصيدها الشعبي ومن مشروعيتها في الحكم. كل يوم يمرّ والمشاكل تتفاقم وتتضخم ويظهر العجز واضحاً في مؤسسات الدولة وفي قدرتها على توفير متطلبات المواطنين الأولية. كل يوم يمرّ والآمال بالإصلاح الشامل تتوارى أكثر فأكثر، فيزداد الإحباط الشعبي، وتتهيّج النفوس الطافحة بالألم والمعاناة.

هل هذه هي المملكة التي نعرفها وعرفها العالم قبل عقد من الزمن؟ هل كانت المملكة جزيرة حالمة نائمة راضية تغطس في النعيم، فاكتشفنا ـ نحن المراقبين، ونحن أبناء الوطن ـ أنها ليست كذلك؟ هل ما نشهده مجرد انفجارات متتالية لأزمات دفينة تمّ تأجيلها، أم هي أزمات لاحقة ولّدتها ظروف السياسة الإقليمية والدولية؟ هل أزمتها نابعة منها (داخلية) أم هي أزمة (مستوردة) لا جذور لها؟!

سنتان مرّت على البلاد تغيّر خلالها وجه الأرض ومن عليها. سنتان ونحن نرى العنف يتفاقم، ونرى الإحباط يتأصل، ونرى الفساد والتخريب والضعف في جهاز الدولة يزداد.. ماذا ننتظر إذن؟

الطوفان!

الإصلاح!

نعيش على أمل ذاوٍ.. علّ المسؤولين في الحكم تنبّهوا من غفوتهم. اعتقدنا فيهم حكمة وحصافة لم نرَ حتى الآن أي أثر لها والبلاد تنزلق من مصيبة الى أخرى.

نحن في الحقيقة في سباق مع الزمن.

سباق بين الإصلاحات المتأخرة جداً جداً جداً، وبين انهيار الدولة كمؤسسة، قبل نظام الحكم نفسه.

كلّما تهاوت آمال الإصلاح، زاد الشعور بحجم الخطر الكامن. العنف والتطرّف والتقسيم وكل المشاريع المؤجّلة.

أطلّ رجال الحكم علينا بمشروع قالوا إنه إصلاحي، يبدأ بانتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية.

لقد قطعوا بمشروعهم البلدي الشك باليقين!

لن تكون هناك إصلاحات فورية.. لن تكون هناك إصلاحات شاملة.. لن يكون هناك حتى ترقيع وتسكين لمشكلات المجتمع المتكاثرة. وأخيراً اكتشفنا أن ليس هناك نيّة في الإصلاح!

إذن.. ماذا نتوقع.

إنه البركان.

من الآن فصاعداً، سيتغلب السخط والعنف والألم على الأمل والإصلاح!

من الآن فصاعداً، ستدخل الدولة السعودية مرحلة جديدة عاصفة من مخاض مؤلم قد يؤدي الى ولادة جنين مشوّه أو موتها.

من الآن فصاعداً، البلاد ومصيرها مفتوحان على كل الإحتمالات.. كل الإحتمالات السيئة بالطبع.

عسر بعد عسر.. الإصلاح المجهض

ماذا بعد حطام الدولة؟

الخطوة الاصلاحية البائسة المعلن عنها مؤخراً حول إنتخابات نصف أعضاء المجلس البلدي، والتي يزمع اجراؤها خلال سنة لم تكن مفاجئة، بل تندرج ضمن مسلسل الاحباط الطويل الذي عاشه السكان منذ أكثر من عقد من الزمن، أي منذ اعلان الملك فهد عن الانظمة الثلاثة في مارس عام ١٩٩٢. فغالبية الناس لم تكن تتوقع أكثر مما أعلنت عنه الحكومة، وإن كان الاعلان الأخير جاء دون خط اليأس العام، إذ كانت سيرورة المشروع الاصلاحي تتطلب ـ نظرياً على الأقل ـ البدء من النقطة التي إنتهى عندها الاصلاح رغم تشوّهاته الخلقية قبل عقد من الزمن، أي من مستوى التعيين في مجلسي الشوري والمناطق الى مستوى الانتخاب، وتالياً وضع دستور حقيقي للبلاد ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويقرر حقوق المواطنين والحريات العامة..وباقي المطالب الواردة في الاجندة الاصلاحية لغالبية السكان.

جديد الاعلان الأخير يكمن في دخول مبدأ (الانتخاب) الى قاموس السياسة السعودية، وهذا تطوّر يستحق التأمل طويلاً، سيما في بلد إعتادت على نمط صارم في صناعة القرار والادارة، ويقوم على إحتكار السلطة من قبل فئة صغيرة من السكان. ولكن سيظل السؤال الهاجس: هل سيتحول الانتخاب الى جزء مركزي في الثقافة السياسية، وفي إدارة شؤون الدولة أم سيتم إجهاض المعاني من ألفاظها كما هو حال ألفاظ سياسية عديدة جرى إبتذالها في وقت سابق مثل المواطنة والشورى والحرية والوحدة.. وغيرها؟

الدولة قررت ما تشاء من إصلاحات، والناس جهرت بما تشاء من مطالب، والفارق بينهما شاسع، ولا مؤشر حتى الآن ولا في المستقبل المنظور بحسب المعطيات الراهنة أن ثمة تصالحاً محتملاً بين الطرفين، فقد لحق جسور الثقة بين الدولة والمجتمع دمار كبير، ولم يعد بإمكان الدولة ترميمها بأعمال ترقيعية، تماماً كما أن المجتمع لا يقبل بحطام الدولة في اصلاحات لم تقترب من الحد الادنى لتطلعاته، فهي إصلاحات ترتد الى ما قبل عقود حين كان الناس ينتخبون أعضاء المجلس البلدي، وكأن الدولة تسير بالناس خطوة للوراء.

إن اختمارات التمرد التي تفجّرت عقب الاعلان عن الانظمة الثلاثة في مارس ١٩٩٢ نبّهت الى حقيقة كبرى ربما لم يلفت الانتباه اليها في حينها، وهي أن هناك قائمتي خيارات كانتا تعملان بإتجاهين متعاكسين، فحين تفشل خيارات الدولة في وضع حلول حاسمة لمشكلات المجتمع، يتولى الاخير ـ أو أجزاء منه ـ مهمة تصنيع خياراته، إذ لم يعد بإمكان الدولة وهي تسير في منخفضات حادة اقتصادية وسياسية وأمنية الانفراد بحسم أمور المجتمع. فالتنبيهات المدوّية محلياً تدفع بالقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة لأن تتنج بدائل أخرى، وقد تكون بعضها ردود أفعال على إنتكاسات الدولة نفسها. هذا يقودنا الى الاستنتاج بأن اعلان الدولة الاخير حفّز خيارات سياسية مؤجلة لدى السكان، وليست إرهاصات التمرد التي شهدتها الرياض وارتفاع درجة الغليان السياسي في المناطق الأخرى سوى تعبيرات عن اليأس المرشح لأن يأخذ شكلاً خطيراً في التمرد سيما حين تصل الاوضاع الى حافة الحسم، إما الاصلاح الشامل والفوري وإما الفوضى.

في حقيقة الأمر، أن الدولة أفقرت خيارات رسمتها لنفسها في التعاطي السياسي مع القوى الاجتماعية والسياسية المحلية، فلا أسلوب التناصح أو العرائض أتى أكله، ولا هي أقنعت أحداً بجدارة وكفاءة توجهها الاصلاحي بل هي في ذلك كله تقدّم مبرراً إضافياً للخيارات الأخرى وبخاصة الراديكالية منها، التي لم تنتظر طويلاً كي تعلن عن نفسها فقد جاء أسلوب الاحتجاج العلني عن طريق التظاهر فورياً وفي مركز السلطة وبعد يومين فقط على إعلان الحكومة عن انتخابات المجالس البلدية. بل حتى التيار الاصلاحي الوطني وجد نفسه أمام وضع لم يعد يجد فيه بدّاً من التفكير في اللجوء الى بدائل أخرى، بعد أن أصابه اليأس والاحباط من صانعي القرار السياسي.

المواقف الشائعة داخل التيار الوطني الاصلاحي تتفق على أن الدولة ليست جهة التغيير بعد الآن، وأن ما ينتظر منها لا يستحق الانتظار، وأن شيئاً ما آخر لا بد من التفكير فيه للانعتاق من ربقة الخيار الحصري المألوف في التغيير وإيصال الصوت الآخر. لقد خسرت الدولة بقية من كانوا يأملون خروج جنين إصلاحي مكتمل النمو، حتى باتت هذه البقية تنوء بأعباء مجهودها السياسي المجهض من قبل الدولة. فهذا المجهود الكثيف خلال عام لم يسفر سوى عن قرار هزيل، لم يلامس أياً من نقاط الاجندة الاصلاحية كما أفصحت عنها وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) وعريضة (دفاعاً عن الوطن).

وبين إحباط التيار الاصلاحي العريض، وبؤس قرار الدولة الأخير تترشح الساحة الداخلية لانشقاق تيارات أخرى بعضها من باطن التيار الاصلاحي نفسه، والبعض الآخر من داخل الدولة والبعض الثالث من المجتمع بتكويناته الاثنية والدينية والمناطقية. فقد تبدّدت خيارات الدولة الواحد تلو الآخر، منذ الاعلان عن الانظمة الثلاثة وصولاً الى الاعلان عن إنتخابات المجلس البلدي الذي سلب من التيار الاصلاحي العريض جرعة الأمل الأخيرة، وبالتالي باتت الخيارات مفتوحة أمام المجتمع، في أن يوصل رسالته الخاصة وعلى طريقته في الاصلاح والتغيير السياسي.

لم تدع الدولة أحداً يراهن على كفاءتها في تسوية الأزمة الشاملة التي تحدق بها، فهي تنبذ قصياً وبصورة متصلة كل من يضع آماله عليها، حتى باتت دائرة الولاء للدولة ضيقة على فئة من المنتفعين،

فيما يخرج السكان من ابواب الدولة أفواجاً بعد أن فقدوا فيها أملاً يرتجى، وأنهكهم المشوار الطويل الذي قطعوه في طريق عادوا منه في نهاية المشوار بجر أذيال الخيبة والحسرة.

لقد تعاملت الدولة مع الاصوات كافة بأسلوب موحّد، ولذلك جاءت الصدمة موحدة لدى المعتدل والمتشدد، والسبب في ذلك أنها لم تقدّم ما يجلب رضا العامة ويخمد السخط المتصاعد وسط الكافة. والنتيجة أن إعلان الحكومة حمل معه مبررات الاحباط وزاد من سخونة الوضع الداخلي المرشح للغليان والانفجار، فقد أسقطت الدولة خيارات التدافع السلمي نحو الاصلاح، وأوصلت الجميع الى قناعة بأنها غير جديرة بأن تضطلع بدور إصلاحي.

وفي حقيقة الأمر، أن النهج الذي تسير عليه الدولة قد أوصل عدداً كبيراً من دعاة الاصلاح الى حافة الخروج عليها، إذ لم يعد هناك ـ في نظرهم ـ نتائج مثمرة من الاستمرار في الرهان على الدولة كجهة قادرة على انقاذ البلاد من كوارث اقتصادية وسياسية وأمنية.

إن مقدار الجرعة الاصلاحية المقررة من قبل الدولة أسقطت الخيار السلمي، وفتحت المستقبل على ما كان يخشى منه من انتشار الفوضى والعنف والتمزق الداخلي. إذ ليس هناك ما يمكن انتظاره من الدولة..فإذا كانت الأزمات الراهنة بشكلها المثير للهلع لم توصل الدولة الى قناعة بضرورة صناعة حلول تناسب حجم المشكلات فإن ذلك يعني ببساطة أن الدولة وصلت الى مرحلة العجز والشيخوخة والعطب التام. فليس هناك وراء الأكمة من يحمل بشارة الاصلاح للسكان.

ما يظهر في الأفق الآن، أن الدولة ستتحول الى ما يشبه جهاز أمني ضخم من أجل تطويق دوائر السخط والتذمر المرشحة للتفجر في مناطق عديدة، وهنا ستبدأ المواجهة بين المجتمع والدولة. فقد تعسرت سبل الحل.. وهناك تتآكل آمال المصلحين، وتفقد الحكومة المستقيلة من الواقع صدقيتها ومشروعيتها، وتنغمس العائلة المالكة في تقاسم الكعكعة وتوزيع السلطة، في وقت تتفاقم فيه مشكلات الداخل بوتائر سريعة. فالحاصل النهائي من كل تلك المعطيات أن عناصر الاحتراق باتت مكتملة، وليس هناك ما يحول دول إنفجار الوضع الداخلي.

جوهر المشكلة يكمن في أن الدولة تعيش زمناً سابقاً بمعطياته وأغراضه ووسائله، حتى وإن كانت اللحظة الراهنة تهدي بمنبهّاتها المفزعة الى التلبّس بها. فهناك حقائق كبرى شهدها المجتمع، بدّلت منظومته الثقافية والاجتماعية والقيمية، وكان يفترض أن تنتج الدولة خطاباً جديداً يتناسب مع التبدلات الداخلية، ويحقق قدراً من الاستقرار في العلاقة بين السلطة والمواطن، الا أن خطاب الدولة ظل محتفظاً بعناصره القديمة، كما أن التعبير عنه والوسائل التي تنقله هي الأخرى قديمة أيضاً. إن الرؤية الساكنة لدى النخبة الحاكمة والقائمة على اعتبار الدولة ملكا خاصا لعائلة وفئة، يضاف اليه التذكير الدائم بها أمام المواطنين بات يثير إستفزازاً لدى قطاعات كبير من السكان الى حد أن هذه الاعتبارات دخلت كجزء من ثقافة الاحتجاج والسخط. بل قد يدفع التمسك بدعوى الملك الخاص الى المنابذة العنيفة وستضع الدولة بكاملها في عزلة تامة عن المجتمع الذي تسوده، فحينذاك تصبح الدولة والفئة الحاكمة جبهة مناوئة وأن ما ينقم الناس من العائلة المالكة سينسحب ويمتد الى الدولة نفسها. فالدولة تفقد كينونتها حين تتم مماهاتها بالسلطة، ويصبح التعامل حينذاك مع من يحكم لا ما يحكم، وهو ما أرادته العائلة المالكة حين ملأت أركان الدولة بخصائصها، وأملت عليها نمطها الخاص في الادارة، وجعلت مصير الدولة والسلطة ممثلة في العائلة المالكة موحداً.. توحّدا معاً ويزولان معاً.

إن ما نشهده الآن هو بداية فعلية لعملية تفكيك واسعة النطاق لمنظومة علاقات ومصالح وقواعد وخطاب كانت تسيّر دفة الدولة. فهذه المنظومة قد تعرضت على مدار سنوات لاهتزازات عنيفة بفعل انتكاسات الدولة، وأصبحت غير قادرة على إقناع من أريد لهم الخضوع تحت تأثيرها. والسبب في ذلك أن التوسل بالدعاوى الدينية والتاريخية والمنجز التنموي وقوة الردع باتت مفردات مسلوبة التأثير، إن لم تمثل حالياً معوّقاً كبيراً لمهمة الاصلاح في بعده الشامل والفوري.

لقد أوصلت كافة القوى السياسية والاجتماعية رسالتها الاصلاحية للدولة، إبراء لذمتها في الالتزام بمقررات اللعبة الداخلية، وما يترشح حالياً للظهور هو غير سار للعائلة المالكة، ولكنه لا يخلي مسؤوليتها في إيصال الاوضاع الى نقطة الغليان. فالمراهنة المكرورة على كون العائلة المالكة هي الصانع الوحيد للمبادرات الداخلية وتقرير نسب وحجم التغيير ما عادت مربحة، بل ما يعقبها من تداعيات وردود أفعال كفيل بإسقاط أي مراهنة لا تضع في الحساب السياسي ما ينجم عنها من آثار على الأرض وما يلحقها من دمار.

نقول ذلك كله ونحن نشهد التطورات الخطيرة الجارية على الساحة المحلية والتي لن تكون المظاهرات سوى إحدى التعبيرات القصوى التي ينتجها الوضع الداخلي المتفجر. إن هذه المظاهرات التي حصلت في أكثر من مدينة وفي مركز السلطة ذاتها تمثل إجابة عملية على فقدان الأمل في الدولة، وأن الناس وبخاصة المشاركين في هذه المظاهرات بدأوا تنفيذ ما فكروا فيه، في إنتاج مبادراتهم الخاصة بهم والتي أرادوا فرضها على الدولة، بعد أن ملوّا سماع وعودها المؤجلة ومبادراتها الهزيلة والبائسة.

مؤسف القول بأن الدولة ألجأت السكان الى بدائل أخرى بفعل تعنتها وانحباسها في أوهام قديمة وصراعات مستجدة على السلطة، ولذلك لا نتوقع أكثر من الاسترسال في الخيار الأمني لجهة كبح جماح الاوضاع كي لا تصل الى الانفلات التام والانقلاب بالسلطة. فخيبة الأمل الكبيرة في ظل أوضاع بائسة إقتصادية وسياسية وأمنية لا تدفع سوى بإتجاه واحد وهو الالتحام بالدولة نفسها، خصوصاً حين لا يكون أمام الناس بدائل اخرى، سواء عن طريق الصحافة الحرة أو مؤسسات المجتمع المدني، أو التجمعات السياسية، فالجمهور يصبح الطرف الآخر الذي ينهض لايصال صوته العفوي والمباشر.

إن الاحتقانات الداخلية قابلة للاستغلال من أي من القوى السياسية والاجتماعية الناشطة على الارض، وليس هناك ما يدعو للغرابة والإستنكار. إن وجود جهة قادرة على تحريك الشارع لا يعني نفياً لوجودات سياسية أخرى، فالاختلاف هو في الوسائل والقدرة على التأثير في الجمهور، وإن شجب البعض للمظاهرات لا يجب تطويره الى حد النيل من الوسيلة والهدف المرسوم لها، بل الأجدى هو تقديم قراءة دقيقة ومتأنية للأوضاع التي سمحت بوجود مثل هذه الوسائل، والتعرف على مبررات اللجوء اليها.

(التحرير)

حول موضوع المظاهرات في المدن السعودية

إتجاهات الأزمة السعودية القادمة

حمزة الحسن

الى أي حدّ يمكن معه القول أن المظاهرات أو محاولات التظاهر في مدن المملكة تمثل تطوراً في الفعل السياسي الجماهيري المطالب بالإصلاحات؟ والى أي مدى يمكن التوقع أن تتحول معه المظاهرات ـ فيما اذا استمرت ـ الى احتجاج صارخ متطور باتجاه الشغب ومن ثم تطور الأهداف الإصلاحية ـ المعتدلة حالياً ـ الى أهداف راديكالية كإسقاط نظام الحكم، وإعادة تأسيس الدولة السعودية من جديد، أو تمزيقها الى كياناتها التاريخية؟ لماذا اعتبرت المظاهرات تصعيداً غير عادي من وجهة نظر السلطة في المملكة، وهل بإمكانها القبول بهكذا نوع من التعبير الشعبي واحتضانه ومن ثم توجيهه ما أمكنها؟ ما هي الوسائل التي لدى السلطة في منع قيام المظاهرات وملحقاتها؟ وهل هي كافية من جهة؟ ومن جهة ثانية ماذا عن أعراضها الجانبية التي قد تزيد الشارع اشتعالاً، أو تفقد السلطة الأرضية الشرعية التي تحتاجها؟ كيف ترى القوى السياسية في المملكة مسألة المظاهرات كأداة تعبير؟ وهل يحفّزها ما جرى حتى الآن الى استخدام هذه الأداة لتحقيق مطالبهاأل السياسية؟ وماذا عن القوى المناطقية والعشائرية والمذهبية.. هل تفتح المظاهرات شهية القوى الإنشقاقية والأثنية للتعبير عن نفسها، فتحشد شارعها الخاص باتجاه أهدافها الخاصّة؟ وأخيراً أين موقع الإصلاحات التي أعلنت عن بدايتها الحكومة (الإنتخاب الجزئي للمجلس البلدي) في تخفيف حدّة التوتر في المجتمع السعودي ودفعه للإبقاء على الآليات المتعارفة لديه في موضوع المطالبة بحقوقه؟

طوفان من الأسئلة لا ينتهي، في وقت تشهد فيه المملكة محناً متعددة الأصناف والأنواع تبدو أنها قد استهلكت مخزونها من الحلول في مواجهتها، او هي بالفعل عاجزة عن ابتداع حلول لأزماتها المختلفة تلك.

ماذا حدث؟ ما الجديد؟

حدث المظاهرات ومحاولات التظاهر، صغير في حجمه، كبيرٌ في دلالاته. جلّ ما حدث لا يعدو تظاهر نحو ٥٠٠ شخص في الرياض يوم ١٣ أكتوبر الماضي أمام مبنى (المملكة) التجاري. قالت الحكومة في البداية ان عدد المتظاهرين ثلاثين أو خمسين شخصاً، وفي نفس الوقت اعترفت باعتقال أضعاف هذا العدد، وحين اقترب موعد المظاهرات التالية التي دعا اليها المعارض السعودي سعد الفقيه ٢٠٠٣/١٠/٢٣ استبقت وزارة الداخلية الأمر فأعلنت عن إطلاق مائة شخص من المعتقلين على خلفية المظاهرات، وقالت أنها ستحاكم البقية وعددهم ٨٣ شخصاً بينهم ثلاث نساء. لقد كان البيان إعلاناً تحذيرياً استباقياً لأولئك الذين ينوون التظاهر، ورافقه في نفس الوقت محاولات تشويش على إذاعة الإصلاح التي لم تعد مسموعة قبل يوم من المظاهرات التالية. وحين حان يوم المظاهرات منعت بالقوة ولم تخرج سوى شراذم في جدة والدمام وغيرهما وتمّ القبض على من طالته يد الأمن من المتجمهرين. وبهذا الأسلوب نجحت الحكومة في منع المظاهرات من التطور كأسلوب احتجاجي، ولكن الحضور الأمني المكثف جعل الحكومة خاسرة في نهاية الأمر وهي تواجه رغبة جامحة لدى المواطنين في التعبير عن أنفسهم.

إذن.. لمَ كلّ هذا الصخب حول المظاهرات رغم محدودية حجمها؟ لم هذه الخشية المبالغ فيها من قبل السلطات التي جاءت بفتاوى المفتي الذي حرّم المظاهرات وفتاوى رئيس مجلس القضاء الأعلى الذي أضاف على ذلك مزايدة تطالب الحكومة بالتصدّي للمفسدين المتظاهرين.. وهذان بالمناسبة أكبر شخصيتين دينيتين رسميتين.. جاءت بهما لإقناع الشارع ـ الذي لم يعد يثق فيهما ـ بفضيلة الصمت والهدوء؟ ولماذا كان وقع هذه المظاهرات صاخباً لدى دوائر القرار الغربية، الى حدّ أن مسؤولاً في الخارجية الأميركية عبر عن خشيته بأن تتحول السعودية الى دولة طالبانية، مطالباً الحكومة بإصلاحات سريعة وشاملة تضمن بقاء الحكم السعودي على المدى البعيد.. مع العلم أن المتحدث باسم الخارجية الأميركية سبق له وأن أعلن ترحيب بلاده بالخطوة السعودية الإصلاحية المحدودة بتشكيل مجالس بلدية نصف معيّنة؟

مظاهرة الرياض التي كانت أقرب الى الإعتصام، لم تكن حالة نشاز في تاريخ الحركة الوطنية في المملكة. لم تكن الأولى، ولم تكن الأكثر عدداً، ولم تخلّف خسائر في الأرواح ولا في المعتقلين كسابقاتها. وأهمها على الإطلاق مظاهرات المنطقة الشرقية في نوفمبر ١٩٧٩ التي كانت بمثابة هبّة شعبية ضخمة شارك فيها عشرات الألوف نساءً ورجالاً واستمرت لعدّة أيام تخللها شغب، ووجهت بإطلاق نار من الطيران كما من الجنود على الأرض وكانت الحصيلة نحو أربعين ضحية وثلاثة آلاف معتقل. كما وطوقت المنطقة بعدّة آلاف من مختلف قطاعات الجيش إضافة الى الحرس الوطني، وهدد الأمير فهد حينها بدك المدن بمدافع الميدان. لا ننسى أيضاً المظاهرات المتواصلة التي قامت في المنطقة الشرقية والتي استمرت نحو أسبوعاً في مختلف المدن والقرى تأييداً للإنتفاضة الفلسطينية، شارك في عشرات الألوف نساءً ورجالاً، وأسفرت عن حصيلة ضخمة من المعتقلين ما لبث أن أطلق سراح معظمهم.

الجديد في مظاهرة الرياض هذه المرّة، أنها رغم حجمها الصغير، وقعت في العاصمة، وحدثٌ يقع في العاصمة يحمل تأثيراً أكبر مما تحمله المدن الأخرى التي يمكن أن تحسب على الأطراف. كما أن المظاهرة تأتي بدعوة من (معارضة) سلفية هي الأولى من نوعها في تاريخ هذه المعارضة الجديدة. كما أنها جاءت في ظرف سياسي مختلف، حيث أن النظام يواجه أزمات متعددة لم يكن يواجهها من قبل، جعلت من إمكاناته في استخدام العنف الشامل أقلّ بكثير مما فعل في مواجهة مظاهرات أكثر شراسة وحدّة من قبل.

وزيادة على ذلك، وهو لا يقل أهمية عما سبقه، أن هذه المظاهرات جاءت في فترة نضوج شعبي غير مسبوق من الناحية السياسية، وفي فترة انهيار اقتصادي غير مسبوق أيضاً في تاريخ المملكة. في معظم المواجهات بين السلطة والحركة الوطنية، كان العامل المادي ـ المالي والإقتصادي يلعب دوراً كبيراً في إطفاء الحرائق، أما هذه المرة فإن الحريق الصغير الذي أطفئ وبقي جمره، ليس فقط جاء على خلفية تضعضع وضع إقتصادي وتردي في مؤسسات الدولة الخدمية بالذات.. ليس هذا فحسب بل أن إمكانات الدولة المالية لا تسعفها على تطويق لهيب الحرائق القادمة. في الماضي كان المؤشر الإقتصادي يميل الى الأعلى في غير صالح الحركة السياسية الوطنية، حيث الدولة الريعية في ريعان شبابها، أما اليوم فإن المواجهة تأتي ومؤشر الإقتصاد الوطني يسير من سيء الى أسوأ.

عدا عن هذا، فإن الظروف الإقليمية والدولية قد خدمت السلطة في المواجهات السابقة، فلم يكن هناك إعلام ولا تكنولوجيا تكشف ما وقع، كما لم تكن هناك إرادة سياسية خارجية تسعى لضعضعة النظام، بل كانت على العكس من ذلك تقوم بتعزيز أركانه والتستر على تجاوزاته بحق شعبه. اليوم الوضع مختلف، ويكفي أن نعرف أن المملكة في دائرة الضوء، وأن معظم دول الجوار وما يجري فيها لا يخدم صانع القرار السياسي السعودي، كما أن المظلة الأمنية الغربية ـ الأميركية بالخصوص ـ قد رفعت، في حين لعب الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان في العالم دوراً في تقييد يد الدولة من استخدام وسائل القمع على نطاق واسع.

ولربما يكون أخطر ما في هذه المظاهرات، أنها قد تكون بداية لحريق أكبر قد لا ينطفئ إلا بتغيير جذري في بنية الدولة إن لم ينسف الدولة نفسها من الجذور.

لهذه الأسباب مجتمعة جذبت مظاهرة الرياض ومحاولات التجمع في مناطق مختلفة من المملكة ـ رغم محدودية المشاركين فيها ـ اهتمام المراقبين والمواطنين وصناع القرار في أماكن مختلفة من العالم.

التظاهر كوسيلة تعبير

التظاهرة كانت صدمة للسلطة وأجهزة الأمن التي ترفضها كوسيلة للتعبير، وترى أن للشعب السعودي (خصوصية) في استخدام آليات محددة في التعبير عن آرائه أو في المطالبة بما يعتبره حقوقه. المظاهرة تكشف في الحقيقة عن عدّة أمور: فهي توضح أن آليات التنفيس الموجودة وكذلك آليات التعبير ضيّقة جداً. فالمناصحة لولي الأمر، التي تقوم بها شريحة محددة من علماء الدين وكذلك وسيلة العرائض التي استخدمت منذ زمن في التعبير والمطالبة ببعض الحقوق المادية ولكنها أخذت وجهة سياسية مكثفة في العامين الماضيين.. هاتان الوسيلتان ليستا كافيتين لا في (التنفيس) ولا في (تحقيق) أيٍ من مطالب الإصلاح.

موقف النظام من المظاهرات والتجمعات بشكل عام أمرٌ محسوب بل دقيق في حساباته، فهو وإن اعترف إسمياً بحقوق الإنسان، فإن وسيلة التعبير هذه لا تدخل ضمنها. الرؤية السعودية الرسمية ومن يمثلها من كتاب أو مشايخ، يمزجون الموقف من التظاهر كوسيلة تعبير بالموقف من موضوع الشغب. فالتظاهرة بالنسبة لهؤلاء شغبٌ. مع أن التاريخ يثبت أن القليل من المظاهرات تتحول الى شغب أو تتصاعد الى انتفاضة فثورة. حين نقرأ فتاوى مشايخ السلطة فإنهم يركزون على هذا الأمر. إنهم يعتبرون التظاهر (حرقاً للممتلكات! وإفساداً في الأرض! وتخريباً للمصالح العامة!). لكن وجهة النظر الرسمية لا تخلو من جانب صحيح. فليس المهم هو الهدف من التظاهر، فذلك أمر متغيّر، قد يخدم السلطة حيناً وقد يفسد عليها طغيانها أحايين أخرى؛ ولطالما رفضت السلطات التظاهرات حتى وإن كانت مؤيدة لها، بل حتى التجمعات الكروية التي تعبّر عن فرح لا عن احتجاج أو ضيق تمّ رفضها وهي إن حدثت فرغماً عن السلطات لا بإرادتها. الهدف هو أن أصل التظاهر والتجمع ينظر اليه على أنه خطر كامن.

الفلسفة وراء هذا، هي أن السلطات تخشى من تطور التجمعات العادية الى تجمعات سياسية معارضة، وأنه لا بد من (خنق) الشعور الجمعي حتى وإن لم يتصف بصفة (السياسة)، كما أن التجمعات تتيح فرصاً غنيّة لتسييس المجتمع. الموقف الرسمي من المظاهرات هو موقف الرفض النهائي غير القابل للتفاوض. فالتظاهرات تمثل التحدّي والإعتراض الأبرز للسلطة السياسية، حتى وإن اتخذت صفة المطالبة بالأمور الخدمية، ولهذا لا ينتظر في المدى المنظور (شرعنة) التظاهر، بل سيبقى في دائرة المحظور و(غير المألوف) بغض النظر عن الحاجة المادية والنفسية للمجتمع السعودي في التعبير عن مكنوناته الداخلية.

هناك رأيان في الشارع السعودي تجاه المظاهرات، تجد لهما نظائرهما في المجتمعات البشرية الأخرى.

الرأي المحافظ: وتمثله السلطة السياسية ودائرتها الملتصقة بها والمنتفعة منها، وبينها نخب متعلمة إضافة الى المؤسسة الدينية المحافظة. هذه الجهات المحافظة تبني موقفها من المظاهرات على أنها موقف من (الشغب) أي تطور المظاهرات من مرحلة التعبير السلمي الى وضع التخريب. فهذه الجهات لا تفرق بين الإثنين، وترى، كما هم المحافظون في كل الدنيا، الذين طوروا نظرية بهذا المعنى تسمى The Riff-Raff Theory التي تلخص وجهة النظر عموماً في القول بأن الشغب الذي يتبع المظاهرات تحصيل حاصل، وأنه فعل لا عقلاني وغير مبرر. وفي السعودية يميل المحافظون الى تبنّي وجهة نظر ذات إيحاء عنصري أو طبقي. فالمظاهرات لا يقوم بها من وجهة نظرهم سوى أدنى شرائح المجتمع شأناً، ممن ينطوون على مشاعر مفسدة وشريرة منطلقة من عقالها (يطالب اللحيدان الدولة بأن تتدخل لحماية الناس من المظاهرات!) فهم بهذا المعنى من أراذل الخلق، أو من الأفراد المغرر بهم (نظراً لضحالة تعليمهم وثقافتهم والتزامهم الديني!) وأن المتظاهرين إن تركوا وشأنهم سيقودهم فعلهم (الشائن) الى الإجرام، يحدوهم في ذلك الجشع والحسد بحيث يدفعهم ذلك الى

التصرف بصورة بربرية تنتقم من (إنجازات) الحكومة و(مكاسب) المواطنين.

ويلاحظ على رؤية المحافظين، إغفالها لمسببات التظاهر ودوافعه، فالمحافظون يميلون الى العموميات بدل الدخول في التفاصيل التي تدين ممارسات وسياسات بعينها، او تلك التي تفضح الخلل القائم في المجتمع من جهة التوزيع غير العادل للسلطة والثروة والخدمات الإجتماعية. وحين يواجهون بهذه الأسباب، فإنهم لا يرونها مبرراً للتظاهر، فضلاً عن تحول التظاهر الى شغب، ويقولون ـ كما قرأنا لهم في الصحافة أثناء احتدام النقاش في موضوع تصاعد العنف في المجتمع ـ بأنه مهما كانت صدقية الأسباب، فإنها ليست مبرراً كافياً لا لحمل السلاح ولا للتظاهر ولا للمطالبة بالحقوق سواء اتخذت صفة سلمية أو عنفية. حتى عرائض المثقفين نظر اليها المحافظون من هذه الزاوية، أنها (صحيحة) ولكنها لا تكفي لرفعها (لأولي الأمر) وما كان ينبغي طرحها او نشرها على رؤوس الأشهاد، وهي تتضمن تحريضاً مبطّناً للعامة.. والحجة أن البلاد تتعرض الى مشاكل خارجية وتهديدات إقليمية. وحينئذ يرى هؤلاء في مثل هذا النوع من الإحتجاج السلمي (اصطياداً) في الماء العكر، و(استغلالاً) لمحنة السلطة، كما كتب أحدهم ـ علي سعد الموسى في جريدة الوطن مثلاً.

أيضاً تميل الرؤية المحافظة الى تحميل الجمهور المسؤولية، سواء كان الجمهور الصامت، الذي لم يقم بالفعل ـ أي فعل، أو الجمهور الذي تحرّك متظاهراً، ولا نجد أحداً من هذا التيار الموالي المحافظ قد أشار بأصابع المسؤولية الى السلطة وسياساتها كعامل مساعد على الأقل في دفع شرائح من المجتمع سواء الى دائرة التعبير العنفي او السلمي. ورموز التيار المحافظ لا يقدمون (حلولاً) وإنما (إدانات) ولا يتوجهون بالإقتراحات الى السلطة، بل الى الجمهور الذي يجب عليه حسب رأيهم أن يحذر مما هو مقدم عليه بأن ينظر الى الدول المجاورة التي أصابتها أدواء السياسة بفعل الإحتجاج، وعليه بالتالي (الصمت) كإشارة تأكيد على الولاء للعائلة المالكة أولاً والوطن ثانياً. المواطن الصامت هو المواطن الصالح، أما الرعاع الفقراء فهم من ينهج نهج المظاهرات، ولا يحترمون القانون، والذين هم من الجهلة الذين يستغلّهم المتطرفون. إنها ـ تالياً ـ مؤامرة من (أقليّة) حاقدة جاهلة ضد الأكثرية الواعية!

الرأي اللبرالي: ويرى أن المظاهرات وحتى الشغب ليس مخلوقاً غريباً عن المجتمعات البشرية، وبينها المجتمع السعودي الذي تجري عليه سنن الكون شأنه شأن غيره من المجتمعات القديمة والحديثة. فالتظاهر بالنسبة لهؤلاء ليس خرقاً للمألوف السعودي أو مناقضاً لطريقة السعوديين في الحياة، وإنما هي استجابة طبيعية لواقع الحياة السعودي المعقّد في هذه الأيام. فالتظاهرات أمرٌ حتميّ ـ حتى إذا ما رافقها شغبٌ ما فتئ المحافظون يحذرون منه ـ إذا ما توافرت الظروف والبيئة المناسبة لها. وتميل النظرة اللبرالية عموماً الى تأكيد مسألة في غاية الأهمية وهي (حق التظاهر) وهي جزء من منظومة الحق في التعبير التي كفلتها القوانين والشرائع. وكما يحاول التيار المحافظ تأصيل موقفه دينياً ويعتبر التظاهر بدعة لم تحدث عند السلف، يأتي اللبراليون بشواهد من التاريخ تبيّن أنها حقّ وأنها تصل الى درجة الواجب أحياناً في الإعتراض على السلطة، حتى من زاوية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

أيضاً، تركز النظرة اللبرالية على (أسباب) التظاهرات والشغب إن حدث، وتحاول البحث ودراسة العناصر التي تقوم بالتظاهر. وعموم الرؤية اللبرالية تشير الى أن الظلم وغياب العدالة الإجتماعية تفرز أنماطاً من الإحتجاج قابلة للتصاعد أو الهدوء، وهي بهذا تدعو الى دراسة التظاهرات (كعرض) لمرض موجود في السلطة نفسها وليس في الجمهور بالضرورة. فغياب أركان العدالة، وسوء توزيع الثروة والسلطة، ومصاعب الفقر والحاجة تفرز رد فعل (عقلاني) ذي أهداف محددة لمجابهة الواقع السيء، يقوم به أولئك المهمشون سياسياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً.

إن التظاهرات وفق هذه الرؤية تعبّر عن حاجة، وعن خلل. حاجة في الشارع السعودي للإصلاح، وخلل في المؤسسات التي أصبحت غير فاعلة في توفير الإحتياجات الأساسية للمواطنين. ليس المهم بالضرورة، حسب هذه الرؤية، ما إذا كان حجم الصعاب كبيراً أم لا؟ ووفق أي مقاييس تستخدم لحساب تلك المصاعب وتأثيراتها؟. المهم هو أمرٌ أبعدُ أثراً، وهو (الشعور بالغبن والظلم والحاجة) وليس (حجم) ذلك. ويعتقد اللبراليون في المملكة أن الشعب السعودي عموماً مهيّء للتظاهر بل والقيام بشغب وربما ثورة في المستقبل إذا ما أساءت السلطة التعامل مع المتظاهرين او قصرت معالجتها للواقع المزري على جانب الردع الأمني. هذا الإستعداد تفرزه الأوضاع المحلية بالغة السوء، وبالتالي فإن معالجة عرض المرض ـ إن عدّ التعبير عن الذات في بلد كالمملكة مرضاً! ـ لا يكون بالعنف ضد المتظاهرين أو النشطين سياسياً، وإنما بإحداث تغيير جذري وسريع في الأوضاع الإجتماعية والسياسية المتفجرة.

التظاهر إذن، عملٌ مستهدف ومليء بالمعاني السياسية، حتى إن لحقه الشغب، وهو فعلٌ شرعي وطريقة مؤثرة في الإحتجاج بالنسبة لشرائح وجماعات غير منتفعة أو بالأصح متضررة من استمرار الأوضاع. والتظاهر كما الشغب تحذيرٌ دراميٌّ ومؤشرٌ لوضع غير طبيعي تمثل البطالة خاصة بين الشباب إحدى مظاهره، وهي بطالة تجدها مكثفة بين تجمعات مناطقية ومذهبية معيّنة، هذا عدا المظاهر الأخرى كالحرمان من الخدمات الإجتماعية في الإسكان والتعليم والصحة، إضافة الى ما تسببه الإمتيازات الخاصة لجماعات معيّنة من شعور بالحقد والغضب، فضلاً عن التهميش السياسي واستخدام الشرطة كحل لمعالجة الإحتجاج.

ماذا.. لماذا.. ومن يقوم بالمظاهرات؟

هناك أسئلة بحاجة الى إجابة: لماذا المظاهرات الآن في المملكة؟ من قام بها؟ وما هي الدروس الأوليّة منها؟ لا نريد أن نتوسّع في الحديث عن هذا الأمر، وحسبنا أن نشير الى بعض الملاحظات السريعة:

الملاحظة الأولى: من حيث التوقيت، فإنها تأتي متلازمة مع إعلان الإنتخاب الجزئي للمجالس البلدية. وهذا يعني أن الإعلان، إن لم يكن محفّزاً للتظاهر، فإنه على الأقل لم يلقَ اهتماماً وتقديراً يذكر. الإصلاحات إنما تأتي لتنفيس الغضب الشديد والإحباط، لا أن تزيده ناراً على نار. والإصلاحات إنما تأتي لحلّ مشكلات إقتصادية واجتماعية وتهدئتها على الأقل، لا أن توصل المواطن الى درجة الإحباط وعدم الإقتناع بأن هناك في الأصل نيّة للإصلاح الصحيح. الإصلاحات التي جاءت من الحكومة، هي تافهة بكل المقاييس، لا تتماشى مع الحاجة المادية ولا تمتص الإحتقان. وحين يكتشف

المواطن أن لا نيّة في الإصلاح، كما هو واضح اليوم جلياً بعد أن تمخض الجبل فأولد فأراً، فإنه سيبحث عن مسارب له أخرى. ولذلك فإن احتمال قيام مظاهرات وتطور أشكال أخرى من المواجهة مع السلطات أمرٌ ليس ممكناً فحسب بل هو حتميّ.

الملاحظة الثانية: وتتعلق بحقيقة أن دعوات التظاهر جاءت من إذاعة المعارض السعودي المقيم في لندن الدكتور سعد الفقيه وكذلك منتديات الإنترنت السعودية. الأمر الذي يلفت الإنتباه الى دور التكنولوجيا في تأسيس فعل جمعي سياسي، مهما بدا ضئيلاً، سواء في الدعوة والتحريض على الفعل، أو في نقل تفاصيله لاحقاً بالصورة والصوت الى كل أنحاء العالم. وهذا ما يجعل المواجهة مكشوفة الأدوات، وتحت رقابة المواطنين وغيرهم، الأمر الذي يحدّ من استخدام السلطة لوسائل قمع حادّة كإطلاق الرصاص والقتل في الشارع كما حدث قبل أكثر من عقدين في المنطقة الشرقية.

الملاحظة الثالثة: وهي ملاحظة مهمة، وتفيد بانكسار الحاجز النفسي للمواطنين، فقد خرقت المظاهرات المألوف والقوانين المكتوبة وغير المكتوبة ـ بحرمة ومنع التظاهر تحت طائلة العقاب ـ والتي تحكم السلوك الفردي. كما تشير الى حقيقة سقوط منظومة القيم الإجتماعية والإلتزام بها. فالتظاهرات أثبتت وجود شرائح في المجتمع لا تريد الإلتزام بهذه المنظومة التي هي في الأصل لم يجرِ الإتفاق عليها بل مفروضة من قبل السلطة منذ تأسيسها. بمعنى آخر، إن منظومة الأعراف والقيم لم تعد قادرة اليوم على استمرار فرض سلوك عام بعينه يتناغم مع مصالح السلطة، طالما أن هناك فئات لا تعترف بتلك المنظومة، ولا ترى ممانعة من خرقها. إن فعل التظاهر يتجاوز الأمر الى وضع معايير للسلوك الإجتماعي الجديد، وفق منظومة فكر ورؤى غير محافظة لا تقبل بها السلطة في الأساس.

الملاحظة الرابعة: تشير الصور القليلة الملتقطة لجمع المتظاهرين أنهم في أكثرهم من الشباب، المتعلم، العاطل عن العمل! هذا يلفت الى جذور الأزمة، والى حقيقة أن الجيل الشاب إذا ما دخل المعترك السياسي ـ وهو لا يملك شيئاً يخسره ـ فإنه قادر بالنظر الى نسبته (٧٠٪ من السعوديين دون الخامسة والعشرين من العمر) الى تغيير الخارطة السياسية أو تهديدها بالفعل. لقد أوضح الجيل الجديد المتضرر من الأوضاع الحالية أكثر من غيره، والذي لم يعاصر عنف السلطة ودمويتها من الستينيات وحتى الثمانينيات من القرن الماضي، أنه محصّن بقدر كافٍ من التأثيرات النفسية التاريخية التي وفرت غطاءً ذاتياً من الردع للسلطة قبالة أي عمل سياسي. لم يعد الشباب اليوم يخشون السلطة بالقدر الكافي، فهم في حالة نفسية مبادرة للفعل، في حين نرى العكس لدى السلطة وأجهزتها. والتظاهرات في الحقيقة تزيد هذا الجيل شعوراً باللامبالاة بقمع السلطة وأجهزتها. ولربما لهذا السبب ـ كما سنشرح لاحقاً ـ هناك احتمالات غير قليلة لكي تلجأ السلطة الى العنف الأعمى لكسر الروح المنطلقة لدى السعوديين هذه الأيام، كوسيلة دفاع أخيرة من قبل السلطة عن حصونها المحافظة والمتآكلة.

الملاحظة الخامسة: تبين أن أكثرية المتظاهرين كانوا من غير الإسلاميين حسب التعبير الحركي، فكما توحي سحناتهم وحلقهم للحاهم، أن الجمهور في المملكة قد وصل الى مرحلة الإنفجار، ولم يعد بإمكانه الإنتظار كثيراً.. وهو هنا إنما يبحث عن وسيلة للتعبير بغض النظر عمّن دعا إلى استخدامها. ويلفت هذا الأمر الى أن التيار اللبرالي في المملكة، فقد بالفعل عنصر تميّزه في هذا الشأن، فهو كان متردداً في استخدام أسلوب التظاهر لتعضيد دعواته الإصلاحية عبر العرائض. لكنه لم يفعل. وجاءت السلطة لتخيّب الآمال في الإصلاح، في حين جاء من (اختطف) الشارع ـ حسب تعبير بعضهم ـ الذي انتظر اللبراليين ليدشنوا فعل الإصلاح وتحريك الجمهور. وتكمن أهمية التظاهرات، أنها ستشجع قيادات من التيار اللبرالي لقيادة المظاهرات والدعوة إليها. ينبغي التذكير هنا الى حقيقة نضج الشارع واستعداده للتظاهر بما حدث في المنطقة الشرقية قبل نحو عامين.. فإن من أشعل الشرارة هم (اليسار) السعودي في مدينة صفوى، وهذا فضلٌ يجب أن ينسب لأصحابه، لكن لا يمكن القول بأن الشارع السعودي صار يسارياً. لقد كانت لحظة تاريخية جاءت الدعوة الى التظاهر لتتوجها. ذات الأمر يمكن أن يقال الآن وفيما بعد ربما حول المظاهرات في المملكة، فمن يشعل التظاهرة لا يتحكم فيها بالضرورة. أما الشعب فإنه ينتظر ذلك الشجاع الذي يشعل ثقابها.

وفي هذا الصدد يجدر أن ننبّه الى مسألة مهمة، فقد لوحظ من تجارب الشهر الماضي وتجارب سابقة، أن السعوديين يتجمعون بالقرب من موقع التظاهرات المزمعة، وهي ظاهرة تستلفت الإنتباه، وكأنهم متفرجون، فإن قامت التظاهرات شاركوا فيها، وإن لم تقم نأوا بأنفسهم عنها، وعن الشرطة التي تعتقل الآخرين! هذه الظاهرة تبين أن هناك شريحة من المواطنين (المترددين) في المشاركة خشية القمع، ولكنهم في كل الأحوال راغبين في التظاهر. الحكومة التفتت الى هذا الأمر، وعاملتهم كمتظاهرين، فرّقت بعضهم واعتقلت الآخرين. وحسب أحد بيانات وزارة الداخلية، فإنها تشير الى هذا الصنف الذي جاء بدافع الإستطلاع أو الفضول! كأن الأمر في داخل كل فرد من هؤلاء المتجمهرين يجري وفق هذا الحساب المنطقي: (إذا ما قام شخص بإعلان البدء بالتظاهرة بإطلاق الشعارات مثلاً، فأستطيع حينها أن أشارك بدون خطر كبير، ولكن إذا ما بدأتُ بها أنا ولم يتبعني أحد، فسأكون المعتقل المميّز والمحرّض الأوحد، لذا سأنتظر أحدهم ليبدأ. فالأمن الشخصي يمكن حفظه إذا ما نجحت الجماعة المتجمهرة في إخراج المظاهرة)! نعم. إذا لم يهتف أحدهم يكون التجمهر تجمعاً بدون فاعلية، وهذا ما حدث في السابق فعلاً في بعض الأماكن (الظهران)، حيث تتصدّى الشرطة للجمهور قبل أن يطلق أحدهم صافرة البدء، فتجهض المظاهرة قبل ان تنطلق ويستقيم عودها ويتكاثر عدد المشتركين بالشكل الذي يؤمن الحماية للجميع.

الملاحظة السادسة: لقد جاءت المظاهرات ومؤتمر الحكومة حول حقوق الإنسان ينعقد لأول مرة في الرياض بحضور دولي ضعيف. فكان اختيار الوقت والمكان ملائمين تماماً للشروع في التظاهرات، لما تسببه من إحراج لدى الحكومة السعودية. فكيف تريد الأخيرة أن تبدو للعالم بأنها حامية لحقوق مواطنيها الأساسية، في حين تقمع تظاهرة صغيرة وتعتقل أغلب المشاركين فيها، إضافة الى كونها لا تعترف بحق التظاهر أصلاً؟ ويزداد الحرج حين تكون مطالب المتظاهرين تتمحور حول: إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ويشارك في التظاهر نساء اعتقل أزواجهن قبل أكثر من عشرة أعوام، ممن لا يمكن للسلطات الأمنية الزعم بأنهم استخدموا العنف، فاعتقالهم سابق له. ويتأكد الحرج باعتقال النساء أنفسهن، إحداهن كبيرة في السنّ، وأعلنت وزارة الداخلية أنها ستحاكمهن بقسوة حسب ما توحي ألفاظ البيان الرسمي. وهذا جرّ على الحكومة انتقاد منظمات حقوق

الإنسان (العفو الدولية، وميدل ايست ووتش).. وفي المحصلة خسرت الحكومة معركتها الداخلية والخارجية بشأن (احترام حقوق الإنسان).

الشغب فالعصيان المدني فالثورة

الجمهور في المملكة ـ كما في كل الدنيا ـ جمهور عقلاء، يحسبون الأرباح والخسائر. هم لا يخرجون الى التظاهر دون إدراك لهذا الأمر: إمكانية الربح (إصلاحات من نوع ما تؤدي لحلحلة أوضاع معاشية مثلاً) وإمكانية الخسائر (اعتقال، تعرض لعنف جسدي من الشرطة، خسارة الوظيفة، الخ). حين تكون احتمالات الربح أعلى في الذهنية العامة، ولدى شريحة كبيرة، من الخسائر المفترضة، حينها ينطلق الفعل السياسي خجولاً، يبدأ بأفراد وينتهي بتجمعات. التظاهرات واحدة من مراحل النضال السياسي وهي تفعيل لحالة السخط العامّة الكامنة في النفوس، ولكنها خطوة قابلة للتطور نحو أمور أخرى، كأن تتواصل المظاهرات وتنتشر في مدن أخرى، وينضم إليها أعداد كثيرة من المواطنين، بحيث يتحول الأمر الى ما يشبه العصيان المدني الذي قد يرافقه الشغب والعبث بالممتلكات العامة.

هذا بالتحديد موطن مخاوف السلطة في المملكة. فالنار قد يولّدها مستصغر الشرر. صحيح إنه من السابق لأوانه الحديث عن هذا الأمر في المملكة اليوم، فالمظاهرات ممنوعة ومحدودة، وقد لا تقوم أساساً إذا كان تحليلنا للأوضاع غير دقيق. فتطور الأمور الى عصيان وشغب لا يحدث إلا في ظروف إجتماعية وسياسية شديدة الحرج، لا يرى البعض أنها متوفرة في المملكة. وهناك رأي مناقض سبق وأن طُرح يفيد بأن إنغلاق وسائل التعبير السلمي وتضييقها الى أبعد حدّ وفي غياب حلول واقعية للمشاكل الإجتماعية أدّى الى نقل المواطنين سيكولوجياً وعملياً من (النقيض الى النقيض) الى حد أن الطابع الغالب في الشارع السعودي ـ حسب هذا الرأي ـ يميل الى الفرز بين أقصى اليمين المؤيد للنظام وأقصى اليسار العنيف المطالب بإقتلاعه بأدوات السلاح. بمعنى أن الجمهور ـ بعضه على الأقل ـ قد اختزل المسافة ـ نظرياً وعملياً ـ بين الصمت والإنفجار، وبين الولاء والتمرد الشامل، وبين اللاحل والحل الجذري، وبين الولاء الأعمى والعنف الأعمى. بمعنى آخر، أن الجمهور قد لا يمرّ بمرحلة التظاهر ليمارس عصيانه وشغبه، بل قد ينفجر إنفجاراً غير متوقّع أو محسوب، ولعل هذا ما حدث على الأقل لبعض شرائح المجتمع، كانت بالأمس القريب ترى الولاء التام للنظام وإذا بها اليوم لا ترى غير السلاح لمواجهته وإسقاطه.

إن اختزال المساحة السلمية في التعبير، كالتظاهرات، والقفز عليها الى الإنفجار، يعتمد اعتماداً شبه كلّي على رد فعل السلطة، وهنا لا بد من بحث إمكانيات الأجهزة الأمنية وصانع القرار في التغلّب على هذه المعضلة.

لنفترض أولاً أن الحكومة استطاعت منع التظاهرات، مهما بدت الحاجة اليها للتنفيس، فهذا ـ كما قلنا ـ قد يقفز ببعض الشرائح الى استخدام العنف، إلاّ في حالة واحدة، هي إذا ما نجحت السلطة في معالجة الأسباب الهيكلية الدافعة نحو الإحتجاج. ونقصد بالأسباب الهيكلية المعالجة (النسبية) لمسألة عدم المساواة في المجتمع من حيث التمتع بالسلطة والثروة والخدمات وفرص الحياة؛ وإذا ما قضت نسبياً أيضاً على حالة التهميش والغربة الأيديولوجية لشرائح متعددة في المجتمع. ولكن إذا ما شعر المحرومون أو المتضررون بأن الدولة لن تفعل شيئاً أو ليس بمقدورها فعل أيّ شيء، فإنها حينئذ تكون عرضة لشغب واسع وإن تمّ كبحه فإنفجار عنف.

من الواضح ـ في الظرف الحالي ـ أن ليس في نيّة الحكومة (شرعنة) التظاهر. هل يمكن أن يحدث هذا في المستقبل؟ وفي أي ظرف؟ الغالبية من الجمهور اليوم لا تميل الى العنف بكل تأكيد، ومطالبها في الغالب محتملة، لا تمسّ أصل النظام، وإنما تسعى لإصلاحه سياسياً كمقدمة لإصلاح وضعها المعاشي، وهي بهذا تميل الى استخدام أدوات سلميّة للتعبير من أجل تحقيق تلك المطالب. لكن تأخّر تحقيق الإصلاح بمعناه الشامل، يثبت أن الوسائل المستخدمة غير كافية، ولهذا تظهر نزعة لتطوير الوسائل كمحصلة طبيعية للفشل الحكومي والشعبي المشترك، فهناك فشل حكومي في إصلاح الذات وتحقيق مطالب الجمهور، وهناك فشل في الجمهور ونخبه في فرض مطالبهم.

يمكن وصف الوضع في المملكة بأنه يدور حول البحث عن مخارج لحل الأزمة القائمة. لقد تقلّصت الآمال من أن تقوم الحكومة بشيء مفيد، والحلّ يتمحور حول الوسائل الجديدة لدى الشارع لاستخدامها في الضغط. يقفز الى الذهن التظاهرات، والحقيقة أن عدداً من النخب ناقشوا هذا الأمر قبل نحو بضعة أشهر، وإزاء التجربة التي حدثت الشهر الماضي، فإن الإمكانية مفتوحة للقيام بمظاهرات، فتكلفتها حتى الآن قليلة، بالقياس الى الماضي، والحاجة إليها ماسّة، حتى وإن تضمنت (قمعاً نسبياً!) وفي حال حدوث ذلك، سواء جاء بدعوة من النخب اللبرالية أو من أي جهة أخرى، فإن تكرار التظاهر مع تكرار رد فعل السلطة ـ الذي يبدو انه لن يميل الى العنف الشامل إلا في مراحل متأخرة ـ يجعل من التظاهرات واقعاً لا مفرّ منه.

هذه الفترة يمكن وصفها باختبار الإرادات، فالحكومة لن تجرّب القمع الشديد، لأسباب متعددة، وهذا لا يكفي لقمع التظاهر، بل سيجذب على الأرجح مجاميع جديدة. أما في حال القمع الشديد، رغم الكلفة العالية على سمعة الدولة ومشروعيتها، فهو قد يطلق الخيار للعنف أو يفجر الوضع في تظاهرات صاخبة بأهداف جذرية. وفي العموم، ستكون السلطة وأجهزتها الأمنية محطّ أنظار الجميع، وستواجه بسيل من النقد الداخلي والخارجي على ممارساتها، سواء كان عنفها شديداً او محدوداً.

يمكن في هذه الحالة، أي اذا استمرت التظاهرات، وربما قبلها حتى، أن يدرك صانع القرار السياسي مآل سياساته التي ستكون خاسرة في كل الأحوال.. بحيث يشرع فعلياً وجديّاً في تطبيق برنامج للإصلاح الشامل، كأن يعلن عن انتخابات مبكرة كاملة وليس جزئية لمجلس الشورى، يرافقها إجراءات إقتصادية إصلاحية سريعة تستوعب فعلياً الحاجات الملحّة، وتطمئن الجمهور الى أن ولادة حقيقية للدولة السعودية قد حدثت.

الإحتمال الآخر، وهو مرجح أيضاً، وهو احتمال تتبعه الأنظمة في حالات توترها وخشيتها من الإنهيار، أن تعمد الى عنف غير مسبوق، تشمل آلافاً من المعتقلين وتكسيراً للأيدي والأرجل في الشوارع، وإنزال الدبابات والمصفحات.. بكلمة أخرى: إعتماد المواجهة الشاملة مع الجمهور بغرض كسر شوكته دفعة واحدة. من المؤكد أن نيّة من هذا النوع تدور في أذهان بعض صانعي القرار، تكشف عن ذلك معالجاتهم المشوهة حتى الآن للأوضاع، وما يرشح من أحاديثهم في مجالسهم الخاصة.

لكن ما يمكن الإطمئنان إليه والتأكد منه، أن هذا الأسلوب خطر من

جوانب عديدة، أهمها أن تطبيق النوايا على الأرض قد لا يتمّ فعلاً بالصورة التي يريدها (رجل الأمن الأول!) فقد يرفض بعض رجال الأمن القيام بفعل عنفي صاعق ضد الجمهور، إما لأسباب وطنية، أو لأسباب قرابية، أو لأسباب مصلحية مبنية على أن النظام في آخر أيامه. وبالتالي فرجل الأمن العادي قد يتحمّل عقاب السلطة بعدم المشاركة من أن يحاسب فيما بعد على فعلته وقمعه. ومن الإحتمالات الكبيرة في حال ممارسة القمع الأعمى، أن يتخلّى عن النظام ما تبقى له من أصدقاء وحلفاء في الداخل والخارج، فيشعر بالوحدة وأن أيامه قد انتهت. ومن المحتمل أيضاً أن يؤدي ذلك الفعل الى تأجيج الشارع بدل كسره وتحطيمه، وهو أمرٌ حدث في دول أخرى، لن تكون رومانيا ولا صربيا ولا إيران إلا نماذج له.

العنف الشامل لا ينتج عنه إلا خسارة فادحة في شرعية النظام وازدياد الفاصلة بينه وبين جمهوره ـ هذا في حال نجاحه، أو قطع ما تبقى بينه وبين جمهوره من آصرة، فيصبح رحيله أمراً لا مفرّ منه حيث يتعزز الإحساس بأن هذا النظام لا يمكن التعايش معه وبالتالي لا أحد يريد بقاءه ـ في حال فشل في ذلك القمع.

هناك ورقة أخرى بيد النظام غير ورقة العنف والأمن، وهي ورقة الإقتصاد والمال. فإلى أي حدّ يمكن للنظام استخدامها في تسكين الشارع وتهدئته؟ المعطيات التي أمامنا تفيد أن الحكومة السعودية ـ ومن الناحية النظرية ـ تمتلك المال الكافي لتسيير برامجها التنموية والبدء بعملية إصلاحية تنموية جديدة. فمدخولات النفط ليست قليلة وكافية بل ربما تكون ـ نظرياً ـ أكثر من كافية. فما الذي يجعلها عاجزة إذن عن القيام بفعل حقيقي يعالج جذور الحاجة والحرمان المتفاقم في المجتمع السعودي، طالما هي غير راغبة في تقديم تنازلات سياسية؟ لماذا لم تستطع السلطة حتى الآن، وبعد عشرين عاماً من بداية الإنهيار الإقتصادي بسبب تدهور أسعار النفط في منتصف الثمانينيات الماضية، من توفير الوظيفة وقارورة الدواء ومقعد حتى لطلاب الإبتدائي فضلاً عن الجامعي؟ وأين تذهب المليارات؟ ولماذا يتضاعف الدين العام رغم تضاعف المداخيل؟!

ليس هناك من إجابة إلا القول بأن مؤسسات الدولة قد أُصيبت بالشلل، وأن صانع القرار يعيش عالماً غير عالم الجمهور، وأن الفساد والنهب قد خرجا عن السيطرة منذ سنوات طويلة، الأمر الذي جعل البلاد تسير من سيء الى أسوأ، سواء زادت المداخيل أم نقصت. هذه الأسباب هي التي تجعل من قدرة الدولة على معالجة الإنشقاقات السياسية المؤسسة في جزء كبير منها على وضع اقتصادي متدهور ضعيفة.

نحن نعلم بما يشبه اليقين أن الجمهور السعودي الأعم إنما اقتحم فضاء السياسة (الذي هو بتعريف السلطة الحاكمة فضاءً خاصاً) فلأسباب إقتصادية، وهو إن تحرك لتحسين وسائله في الضغط على السلطات فإنما لأجل التعجيل بالحلول الإقتصادية عبر البوابة السياسية، فإذا ما انغلقت البوابتان الإقتصادية والسياسية لا يكون هناك سوى توقع كل الإحتمالات السيئة. إن الفشل الإقتصادي ابتداءً يحرّض على التظاهر السياسي، والتظاهر السياسي إن أُريد له الإنتهاء إذا ما وقع لا بدّ من حلول إقتصادية سريعة لا تؤجل، وإلا تطورت المظاهرات الى شغب فثورة. وهنا مربط الفرس. فالحكومة لا تملك حلولاً سحرية للمشاكل الإقتصادية والإجتماعية، وهي ليست قادرة على القيام بعمليات جراحية صعبة، تخفف من الضغط على الخزينة، وتوقف حالة الترهل والفساد والجشع لدى الأمراء، في حين أن المشاكل صارت متفاقمة تحتاج سنين طويلة، وقمّة النجاح اليوم هي مجرد إيقاف التدهور واحتواؤه، وحتى هذا هم غير قادرين عليه. لقد صرح ـ مثلاً ـ رئيس لجنة دراسة قضية الفقر أن المملكة بحاجة الى ما لا يقل عن ثلاثين عاماً (للتوصل الى تخفيف ظاهرة الفقر) (عكاظ، ٢٠٠٣/٩/٢٠).

ولذا يحق لنا أن نتساءل: ما هي الأدوات التي بيد الدولة في مواجهتها للمحنة السياسية؟ فالأداة الأمنية غير موثوقة النتائج، والأداة المالية معطّلة بالفعل؟! أبهاتين الأداتين يمكن تطويق الحرائق، ومواجهة الجمهور؟!

إلى أين بعد هذا؟

حركة الجمهور في المملكة يمكن أن تخمد بعوامل ذاتية، أو بقمع مقنن يستهدف النقاط المفصلية في النشاط المطلبي. لكي تؤتي المطالب ثمارها، هناك جملة من التحديات يجب مواجهتها، وهي لا تنحصر في تحدّي القمع الذي تمثله السلطات. من بين هذه التحديات:

أولاً ـ تبلور قيادة جماهيرية إما على المستوى الوطني أو على المستوى المناطقي تقود النشاط الوطني ضمن محدداته العامة باتجاه أهدافه بأقلّ الكلف ولكن بشجاعة وجرأة وببصيرة لمؤديات الأحداث.

ثانياً ـ لقد وجدت نقلة نوعية في مستوى الوعي الشعبي في السنوات الأخيرة، وقامت التكنولوجيا بدور النخبة في البلاد من جهة استقبال الأفكار الجديدة المنتجة أو إيصالها، ولكن يجب توطين هذا الفكر بجعله (محلّياً) أي القيام بتحويل المنتج العام في مجالات التغيير والديمقراطية وحقوق الإنسان الى منتج محلي، أو بتحويله من طابعه العام الى طابع خاص يخاطب الجمهور. وهذا يستلزم المزيد من التنظير لحركة السياسة في المجتمع، خاصة في غياب مراكز الدراسات والأبحاث.

ثالثاً ـ يخشى أن يكون الجمهور قد سبق النخبة في استعداده للنضال من أجل حقوقه. وإذا ما حدث هذا، فإن ردة فعل الشارع قد تصبح غير مقننة، وتميل الى العنف والإنفلات بشكل لا يخدم الأهداف الوطنية. وبدل أن يتحرك الشارع بشكل واعٍ، قد تحركه العواطف باتجاهات أخرى، وبالتالي سيكون من الصعب تطوير حركة الجمهور والأخذ بيده نحو المطالب العليا.

رابعاً ـ هناك خطر أن تبرز الأهداف الفئوية المناطقية. فالجماعات المضطهدة مذهبيا ومناطقياً قد تقوم بحشد جمهورها على ذات الأسس الخاصة بها والأهداف المشروعة بها كجماعة، الأمر الذي قد يؤسس الى إنشقاقات واسعة فيما بعد قد تؤثر على كيان الدولة بأكمله.

خامساً ـ لقد تحولت الأزمة الإقتصادية المحدودة في الثمانينات بسبب انخفاض أسعار النفط الى أزمة شاملة دائمة رغم تغير الظروف. ولقد تحولت المطالب الجماهيرية المعيشية الى مطالب سياسية واضحة حتى الآن. وهذان العنصران يرفدان حركة التغيير بزخم دائم، ولكنهما قد يتحولان الى باعث شديد باتجاه العنف السياسي سواء ضد الدولة أو المتحدين معها. التأكيد على الحركة السلمية يجب أن يكون مطلباً مستمراً حتى وإن استخدمت السلطات العنف.

حين تسقط الخيارات

حتمية المواجهة بين مجتمع الحرمان والدولة

عبد الله الراشد

كيف يمكن تفسير ما جرى في الرياض وجدة وعدد من المدن السعودية..هل كان مجرد مجموعات متناثرة إحتشدت في وقت واحد إستجابة لنداءات داخلية وخارجية للاحتجاج على أوضاع إقتصادية وإجتماعية وسياسية متدهورة؟ هل ثمة ما تخفيه هذه الحوادث غير المسبوقة في مناطق يعتبر التظاهر فيها تقليداً منبوذاً أو لا تملك خبرة في هذا الشأن كما هو الحال في مناطق أخرى (المنطقة الشرقية تحديداً). ولماذا تتفجر المظاهرات في المدن.. فهل ثمة ما يربط بين المدينة والسخط الشعبي؟ وما هو الأفق المفتوح لنشاطات إعتراضية داخلية، وهل هي مرشحة للتمدد والتصاعد؟ وكيف سيكون رد فعل الحكومة؟ وهل تملك خيارات غير تقليدية، أي غير الخيار الأمني القمعي لمعالجة السخط المتفجر؟

يقول نيكولاس جونسون أن (الشغب هو شخص يتحدث..إنه رجل يصرخ قائلاً: إستمع لي أيها السيد.. فهناك شيء ما أحاول إخبارك به ولكنك لا تسمع). فالصوت الذي انطلق في الخفاء لم يلق أذناً صاغية، فلا بد حينئذ أن يُسمع في الهواء الطلق، إن لم تكن السلطة قادرة على إخماده لحظة انطلاقه.

يعرّف البعض الشغب بأنه (عنف جماعي عفوي نسبياً يتناقض مع التقاليد السائدة). ولكن الشغب ليس دائماً مصاحباً لاستعمال العنف بل جرت العادة أن يطلق على الأعمال المصاحبة للمظاهرات التي يتخللها تخريباً للممتلكات بأنها أعمال شغب، ولكن هذه المصطلحات تبدو غير محايدة فإن لكل حكومة معاييرها في توصيف حالات الاحتجاج التي تواجهها. وغالباً ما ينظر الى أشكال الحشد من منظور الاهداف المحرّضة عليها، ونوعها، والظروف النفسية للمشاركين وطبيعة تفاعلها. فهناك فرق بين حشود مسالمة وأخرى ناشطة بحكم تباين خصائصهما من حيث درجة العدوانية، والصمود في المواجهة، والتماسك، والتعبيرية وكثافة الحضور.

يفرّق كثير من الباحثين بين الشغب والاضطرابات وبين الثورات والانتفاضات وأشباهها إعتماداً على النوايا الكامنة والمحركة لهذه الاعمال باتجاه إسقاط الحكومة. فهناك تشديد على درجة التصعيد في مظاهر الشغب وليس على أصل حدوثها، وفي الغالب ما ينظر الى التصعيد من خلال رد فعل الحكومة من حيث استدعاء الحرس الوطني وقوات مكافحة الشغب ونزول الدبابات أو إطلاق الرصاص والغازات المسيلة للدموع..

هناك من يسلط ضوءا كثيفاً على الفترة التي تستغرقها حالات الشغب، وعدد المشاركين فيها، وعدد الجرحى والمعتقلين وحجم الاضرار، ونمط الاعمال العدائية السائدة، ومستوى الحراك الاجتماعي، ودرجة فجائية الحدث، كأدوات قياس وانعكاسات لمستوى السخونة التي تصل اليها الاعمال الاحتجاجية في بلد ما، وتالياً التنبوء بما تفسر عنه من نتائج.

ولكن كيف يسلك الاحتجاج طريقه وصولاً الى أعمال إعتراضية جماعية؟

إبتداءً يميل الناس عادة الى إخفاء كراهيتهم للحكومة، وبخاصة حين تكون المعارضة ضعيفة، بمعنى عدم وجود ظواهر احتجاجية واسعة النطاق، فحينئذ يصبح التعبير عن المواقف من الحكومة كامناً في صدور أصحابه، أو في حدود ضيقة للغاية، سيما حين تكون الاوضاع العامة مستتبة بفعل قدرة الحكومة على فرض النظام أو بسبب إنحصار مظاهر السخط وسط فئة دون باقي الفئات.

ولكي يصبح التعبير عن الكراهية علنياً يتطلب ظروفاً أخرى تفقد فيها الدولة القدرة على ضبط الاوضاع، وتصبح في الوقت ذاته أوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضاغطة الى الحد الذي يصبح السكوت عنها غير محتمل. ولكن هل التعبير عن السخط وحده يكفي لتغيير الاوضاع؟ بالطبع كلا، فالسخط بمفرده لا ينتج ثورة، مع أن السخط المتعاظم يعد ثورة كامنة. ولكن وصول السخط الى لحظة الفعل يتطلب شرطاً آخر، يمكن تلخيصه على النحو التالي: لكي تعبّر عن السخط في أفعال يجب أن تعتقد بأنهما علاج، كما أن الافعال السياسية التي تستهدف التغيير تتطلب درجة من الأمل وتوقع النجاح. ولهذا السبب فإن وجود إحتياطي كبير من الطاقة الثورية الكامنة لدى الساخطين يجعل الحاجة الى اشعال الثورة ضيئلة، لأن هناك ما يكفي من مبررات لوصولها الى مرحلة التفجر.

وهذا يقودنا الى نقطة أخرى على درجة كبيرة من الأهمية تتصل ببلوغ الحالة النفسية لمجتمع الساخطين، حيث إن إمكانية العنف الجماعي تتفاوت بشكل قوي بالنظر الى درجة الشدة التي تصل اليها الاوضاع وحجم الحرمان النسبي بين أعضاء المجموع. فحين يكون الاختلاف بين التوقعات والقابلية على تحقيقها

من قبل الحكومة كبيراً يجعل السخط شديداً وتالياً توالد فرص المواجهة الداخلية بين المجتمع والسلطة. مع إلفات الانتباه هنا الى أن ثمة حالة خاصة تؤجل لحظة المواجهة وهي توافر عدد كبير من الطرق البديلة لارضاء توقعات الناس تؤدي الى تأجيل بصورة تلقائية السخط، والعكس صحيح أيضاً. فحين لا يجد الغضب طرقاً سالكة للتعبير عن نفسه أو يواجه بقسوة فإن النتيجة هو تصعيد في الوضع. إذ أن اللجوء الى خيار القمع من قبل الدولة لا يفلح فحسب في إمتصاص التوتر أو إدحاض مفعوله بل قد يؤدي الى نتائج عكسية حيث يغذي خياراً من هذا القبيل نزعات العنف الكامنة لدى الجمهور الساخط، وبخاصة حين لا تظهر في الأفق خيارات أخرى لدى الدولة في إنتاج معالجات جذرية ومباشرة لأسباب السخط، إقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية.

وبطبيعة الحال، فإن التصعيد يتفاوت من حيث درجة شدته بالنظر الى رؤية الساخطين لنظام القيم التي تختلط بوسائل التعبير عن سخطهم. ففي الماضي كانت تحول ما يعتقد بأنها قيماً دينية تملي طاعة ولاة الأمر، وحرمة الخروج عليهم، والتحذير من الفتن، والتمسك بعرى الجماعة القاضية تلقائياً بوحدة السلطة السياسية، الا أن هذه القيم تفقد تأثيرها حين تكون درجة الحرمان قد وصلت الى مرحلة متقدمة، في ظل تفاوت فاضح بين حياة الحاكم وعائلته وحياة مجتمع الساخطين..فبين بذخ السلطة وإدقاع المجتمع تتولد الثورات الشعبية.

يجدر الانتباه الى أن دوافع المشاركة في المظاهرات الاحتجاجية تتفاوت بين الافراد، فهناك دوافع ايديولوجية، واقتصادية، واجتماعية وسياسية، وقد تجتمع الدوافع في مظاهرة واحدة، ولكن قد تصطبغ بأحدها بحسب قوة الدافع وعدد المدفوعين به.

في المجتمعات المنقسمة تتخذ المظاهرات أشكالاً متفاوتة، وتخضع تحت تأثير توجيهات وأهداف وقيادات مختلفة، ما لم تصل القيادات الى إتفاق على خطوط عامة من شأنه خلق نوع من التنسيق المشترك، وهذا غالباً ما يتم في فترات طويلة كونه يتطلب جهوداً كثيفة تستهدف بناء ثقة بين القادة السياسيين من ممثلي القوى السياسية والاجتماعية في بلد ما.

يمثل وجود قيادات مدينية تقف وراء الظواهر الاحتجاجية عنصراً أساسياً في ادارتها وتنظيمها واستمراريتها، وأن غياب هذه القيادات يجعل الساخطين عرضة لظروف الفعل ورد الفعل العفوي في مسرح العمليات. كما أن وجود قيادات ميدانية سرية لا يجعل المشاركين في الحركات الاحتجاجية بمنأى عن الانفلاتات العاطفية ما لم تكن هناك معرفة سابقة بوجود روح خفية تسري وسط المشاركين.

السلطة أقوى من المجتمع..صحيح ولكن هل أفعال الناس تحكتم دائماً لحسابات رياضية أو حتى عقلية، فكل الثورات في التاريخ كان تتم بطريقة عفوية، تلقائية، ولاعقلانية، وأن الساخطين لايخرجون من بيوتهم بعد الانتهاء من عملية حساب دقيقة للخسائر والمكاسب، وإنما تسوقهم أوضاعهم الضاغطة للتعبير بأي طريقة عن سخطهم وايصال صوتهم المكبوت. وفي حالات عديدة حين تكون السلطة أقوى من المجتمع الساخط، يترشح الوضع الى الاضطراب، والتآمر، والعمل العنفي، والعمل السري، أما اذا كان العكس أي حين يصبح المجتمع الساخط أقوى من السلطة الحاكمة عليه يصبح العنف ضئيلاً إذ تكون القوة موجهة من الأكثر الى الأقل عدداً أي من المجتمع الى السلطة.

وحين تفشل الطبقة الحاكمة في تسليم السلطة أو تقسيمها بصورة سلمية يصبح العنف والنهوض الثوري خياراً ضرورياً، إذ إن مفعول الخيارات السلمية يفقد تأثيره السياسي بما يجعل الركون اليه إنهاكاً لارادة المتوسلين به، حيث لا مجال حينئذ الا بإبتكار وسائل ضغط أخرى على الدولة تجبرها على الاستجابة لمطالب السكان والتعامل معها بجدية تامة درءا للمخاطر المترتبة على الاستعمال المفرط لوسائل غير تقليدية في الاحتجاج السياسي الشعبي. فكلما ازاداد اللجوء الى القوة من قبل السلطة أو الجماعات الساخطة ازدادت درجة المواجهة والتصعيد وليس كما يعتقد رجال السلطة بأن القمع وحده الكفيل بإخماد فورات الغضب، فالتجارب المحلية والخارجية تثبت بأن قمع الجماعات الساخطة يشحن طاقة الغضب بداخلها ما يدفعها لانتاج اطارات عمل أكثر تنظيماً وإحكاماً وإدامة.

حين تنجح الدولة في الخروج من معاركها مع الحركات الاصلاحية السلمية منتصرة تدحض خيارات هذه الحركات وتزرع بذور العنف لجماعات أخرى. فكثير من تجارب حركات الاحتجاج السلمي قد فشلت في تحقيق أغراضها لأن الدولة كانت تسير في سياستها دون اكتراث لتأثيرات الضغط الموجّه اليها من هذه الحركات، ولكن عدة مئات من أفراد جماعات العنف تكون قادرة أحياناً على إحداث تغييرات سريعة ومؤثرة وفورية..هكذا حدث في حرب فيتنام حيث أجبرت جماعات العنف الولايات المتحدة على الانسحاب.

يجادل بعض الباحثين بأن المشاركين في الحركات الاصلاحية السلمية يحدوهم الخوف من انتقام السلطة وخسارة امتيازاتهم المادية، ولذلك فهم يتبنون رؤية في التغيير غير راديكالية ويرتضون تغييرات تحقق لهم ضمانات لأوضاعهم المادية والاجتماعية، وهذا ما يجعلهم أقرب الى معارضة الحركات الاحتجاجية المهددة لاستقرار ووحدة الدولة.

ثمة حكومات تستريح الى غياب سخط ظاهر على سطح المجتمع، فيما يغض النظر عن (التذمر الخفي)، أو لأن السخط لم يتسرب بعد الى المدن وبالتالي فإن خطورته لم تعد محسوسة أو جدية الى درجة تدفع الى الحضور الأمني الكثيف وتوفير كافة الاجراءات الوقائية لدرء خطر قلب السلطة. إن فشل السلطة في ادارة الاوضاع المضطربة يعني تقريب المسافة بين السلطة والمواجهة الشعبية كما أن نجاحها يعني تأجيل التفجر الداخلي لسنوات قادمة.

المظاهرات والحشود الجماهيرية قد تبدأ بصورة بريئة أي لا تتجاوز حدود التعبير عن رد فعل على أوضاع يعيشها المشاركون في المظاهرات، ولكن قد تستغل من قبل أطراف أخرى تحمل أغراضاً خاصة، وقد تدخل حتى السلطة ذاتها كطرف في المظاهرات لحرف مسارها أو إجهاضها. ولكن هذا القلق المشروع لا يجب أن يبالغ فيه، خصوصاً وأنه قد يصبح سلاحاً فعالاً بيد الحكومة التي تقوم بتوجيه الاتهام للمشاركين في المظاهرات بأنهم وقعوا ضحية خديعة من أطراف أخرى داخلية أو خارجية، من أجل تبديد الحشد.

فإذا كانت الحكومة غير قادرة على الحفاظ على مستوى معيشي ثابت كما ألفه السكان، فإن السخط المصاحب للانفاق الاجتماعي المنخفض قد ينتج شعوراً مناوئاً للحكومة. وقد يأخذ الاحتجاج الشعبي أشكالاً مختلفة، اضرابات، انتفاضات، ومظاهرات، وأعمال عنف. يضاف الى ذلك إن فشل الدولة في تأمين الحد الأدنى من حاجات المواطنين يترك انعكاسات على أداء الدولة محلياً وعالمياً، فالاقتصاد الهزيل يكون له تأثيرات مدمّرة تتجاوز حدود البلد نفسه.

ثمة سؤال آخر يفرض نفسه: كيف تفكر الحكومة ـ أي حكومة ـ لدرء خطر الثورة وقلب النظام؟

قبل الاجابة، يجب التشديد على أن الثورة ليست من نوع الاحداث التي تتطلب قدراً محدوداً من الجهد من أجل تحقيق أكبر الأثر. فالثورات تمثل تعبيرات إستثنائية عن الفطرة البشرية الكارهة للتغيير والانتقال من ظروف معلومة الى أخرى مجهولة ما لم يستند فيه قرار الثورة الى قناعة بأن ما هو مجهول يحمل محفزات واعدة ومبشرة وواضحة بظروف أفضل مما هو عليه الحال راهناً. فالثورات التي وقعت في التاريخ محدودة، أي تلك المرتبطة بسخط وإستياء العامة من السلطة السياسية والدولة. كما أن الثورات ليست هي من النوع القابل للتفجر بطريقة الأزرار بالقول (لا نريد النظام الملكي بعد الآن، ونحن قد أصبحنا من الآن فصاعداً نظاماً جمهورياً). فليس هناك حاكم في الدنيا يقبل عزل نفسه عن السلطة ونقلها الى المحكومين. ولذلك فإن الثورات تمثل أحداثاً ثقافية وسياسية واجتماعية والتي تفضي الى إبراز ملامح المجتمع وتقسيماته وتطلعاته. والثورات لا تشتعل الا باكتمال شروطها، وهي الكفيلة بصناعة الروح الموجّهة لها التي تسري في جماعة كبيرة من الناس وتشدهم نحو أهداف مشتركة. إن الثورات تحتاج الى سنوات طويلة من أجل الوصول الى درجة من النضج كيما تشتعل، ولكن ما يزيد في إسراعها هو دخول عنصر الدم، وإنحرافها الى طريق العنف والمواجهة المسلحة.

نقطة أخرى جديرة بالملاحظة، أن الثورات لا تقع في الأرياف والقرى بل هي صناعة مدينية، وأن المدن هي المسارح الثورية الفعلية وإن كانت بروفاتها وإعداداتها تتم أحياناً في القرى، فانتقال السخط العام من القرى الى المدن يعني إقتراباً وشيكاً من المواجهة بين المجتمع المديني والدولة التي فقدت القدرة على تحقيق الرضا. فكلما ازداد عدد الناس الساخطين في المدن كلما صارت فرص تشكّل الجماعات الناقمة والثائرة أكبر، أي تلك الجماعات التي يجتمع أفرادها أول مرة بصورة عفوية ولكنهم ما يلبثوا ان ينتظموا في خلايا عمل شبه منظمة.

لاحظ بيتر جايزوسكي وثوماس هومر ـ ديكسون في بحثهما حول العلاقة بين النمو العمراني والعنف بأن كثيراً من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ارتبطت بالنمو العمراني في الدولة النامية. ولذلك فإن المزيد من النمو يؤدي الى العنف حال تآكلت توقعات الناس بالنسبة للتحسن الاقتصادي والحراك الاجتماعي. ويسلط الباحثان على عوامل رئيسية تتفاعل مع النمو العمراني وتؤدي الى تجارب عنف مدينية، وتشمل هذه العوامل: الازمة الاقتصادية الدورية، وانخفاض قدرة الدولة على التعاطي مع التحديات السياسية، وإرتفاع المطالب الشعبية بالديمقراطية، وتلاشي التجربة الريفية كأساس لتقييم الوضع الاقتصادي النسبي والفرص المصاحبة له.

فالنمو العمراني يتواصل، وفي بعض الاحيان يتزايد بوتائر متسارعة. فقد أصبح حجم المدن مثيراً للدهشة في بعض أجزاء الدولة النامية، فبين عامي ١٩٥٠ و ١٩٩٠ كان هناك زيادة بمعدل خمسة أضعاف في عدد المقيمين في المدن في عدد من الدول النامية، أي حوالي ٣٧ بالمئة من السكان من العالم الثالث يعيشون في المدن. وبحسب تقديرات الامم المتحدة لعام ٢٠٢٥ فإن نحو ٤.٤ بليون أي حوالي ثلثي اجمالي السكان في العالم النامي سيعيشون في المدن. في السعودية، هناك زيادة فائقة السرعة بالنسبة لعدد القاطنين في المدن، التي امتصت عدداً كبيراً من السكان ما جعل تركيزاً شديداً للضغط على الحكومة في تخصيص مبالغ مالية ضخمة لتنفيذ برامج تنموية غير متكافئة، وأصبحت نقاط التركيز محددة في هذه البرامج على حساب مناطق شاسعة جرى إهمالها. السعودية ذات النمو العمراني المتزايد بوتيرة متسارعة (٣.٥ بالمئة سنوياً) في مقابل ركود الناتج المحلي الاجمالي حيث سقوط الدخول السنوية الى ٨ آلاف دولار سنوياً وبحجم بطالة تصل الى ٣٧.٨ تواجه تحديات خطيرة وجادة على مستوى كفاءة تعاطي الدولة مع إحتياجات سكان المدن. وبالرغم من ارتفاع أسعار النفط، فإن السعودية كان لابد لها من إعادة تقييم إنفاقاتها العسكري، وبرامج العقود العسكرية المليارية، والاستثمارات في تحديث الطاقة.

إن التضخم المديني كان يحمل على الدوام عناصر تفجر مستقبلية لم تكن مستدركة في التخطيط الاقتصادي وبرنامج التنمية الشاملة. صحيح أن المدن الكبيرة والحيوية تقدّم فوائد للمجتمعات النامية، وبحسب علماء الاجتماع فإن المدن تزود فرّصاً استثنائية للمقاولات، والابداع وجيل الثروة، ولكن هناك ثمة مشاكل متفاعلة تصاحب النمو العمراني المتسارع. وبحسب كاساردا وبارنيل فإن هذه المشاكل تشمل: معدلات مرتفعة بصورة عالية من البطالة والوظائف المتدنية حيث أن أسواق العمل المدينية تكون عاجزة عن إمتصاص وإستيعاب العدد المتزايد من الباحثين عن وظائف، وتزايد الفقر المديني، وتناقص حاد في الخدمات العامة (مياه غير صالحة للشرب، ونقص تمديدات الصرف الصحي، تلوث الهواء وأشكال أخرى من الحرمان البيئي)، والشوارع المزدحمة، وأنظمة النقل العام المكتظة، وأزمات حادة في الميزانيات البلدية.

من الملاحظات الجديرة بالاهتمام في مظاهرات الرياض أن المشاركين فيها إختاروا رمز بذخ السلطة وفسادها (مركز المملكة) نقطة تجمع وإنطلاقاً لهم، فهم يعبّرون عن فجوة تتسع بين مجتمع يزداد فقراً وحرماناً وسلطة تزداد ثراءً وبذخاً. وتخبر كثير من أحداث الشغب والاضطراب في عدد من دول العالم بأن المتظاهرين قد يلجأوا الى نقل غضبهم الى الشريحة الأقرب من السلطة والمتحالفة معها والمستفيدة منها مثل التجار والاثرياء.

وبالتأكيد فإن تأثيرات الشغب لا تقتصر على المستوى المحلي بل تمتد تأثيراتها الى المستو الدولي، حيث أن وجود إضطرابات في بلد يحرمها من فرص اقتصادية واستثمارية عديدة، فالشركات الاجنبية تقوم بدراسة الاوضاع الداخلية وإعداد دراسة جدوى الاستثمار لكل بلد قبل تقرير ما اذا كانت تود الدخول الى أسواقه، وأن وجود مكامن احتجاج شعبي يثني كثيراً من الشركات عن ضخ أموال في بلدان غير مستقرة داخلياً. فالسعودية التي تراهن على إستقطاب مشاريع استثمارية أجنبية تواجه خسارة فادحة حال استمرار الاوضاع المضطربة في الداخل.

ما يمكن أن نخلص به من قراءتنا للتطور الدراماتيكي على الساحة المحلية، أن ثمة تحديات مستقبلية خطيرة تواجه المملكة قد تزج بكثير من الساخطين في نشاطات احتجاجية علنية، وهي مرشحة لأن تأخذ أشكالاً في التعبير غير مسبوقة في حال لم تسرع الدولة في إيجاد حلول جذرية وجوهرية لمشكلات غير قابلة للترحيل، فالرد الفوري على اخفاقات الدولة يجعل من الرهان على الزمن خاسراً في المعادلة الداخلية. وإن نجاح الدولة النسبي في قمع المتظاهرين لا يحول دون تجدد انفجارها بأشكال أخرى أشد ضراوة.

من يقرر التغيير في المملكة؟

الزمن الإصلاحي مفصولاً عن حاجات السكان

كيف يمكن للدولة تنظيم العملية الإصلاحية زمانياً، وهل الأجندة الإصلاحية تخضع لحساب زمني دقيق حتى يمكن معرفة مسار الخطوات الإصلاحية؟. سؤالان مركزيان لا بدّ من الإجابة عنهما من أجل استشراف مستقبل الإصلاح السياسي في بلادنا، وقبل ذلك التنبوء بنجاحه أو فشله.

ثمة تركيز كثيف على عامل الزمن في المشروع الإصلاحي، ما يشي أحياناً بأن هناك زمناً إصلاحياً يجري الالتزام به، ويتم خلاله تنفيذ بنود أجندّة معدّة سلفاً، بملامح واضحة ومحددات دقيقة. وعلى أية حال، فإن ما يظهر حتى الآن هو زمن مفصول عن الحاجة، فليس هناك ما يمكن وصفه بالعلاقة المتكافئة بين الزمن والحاجات الملحّة سواء الراهنة منها أو المستقبلية في التخطيط الإصلاحي الرسمي. بل هناك ما يشير الى أن عامل الزمن يُستعمل لتحقيق غرض مضاد للعملية الإصلاحية، أي التعويل على عامل الزمن في إمتصاص أو إدحاض ضغوط الإصلاح ومؤثراته الراهنة، وتالياً إستخدام عامل الزمن كقوة كابحة للمشروع الإصلاحي.

فإذا رجعنا الى الوراء قليلاً، الى حيث التجارب الإصلاحية ـ جدلاً ـ لم يكن عامل الزمن يمثل عنصراً هاماً فيها، بل كان ينظر اليه معزولاً عن حاجات اللحظة المعاشة، وهذا ما كان يجعل مقادير الإصلاح ضيئلة بالقياس الى حاجات الزمن كما يعبّر عنها السكان، من خلال العرائض بدرجة أساسية.

إذن، ما يجب علينا حقاً أن نتفحصه ليس ما تقرره الحكومة من إصلاحات بل ما تتطابق معه من زمن يضبط حركتها في الواقع. إن التجارب السابقة لم تقدّم دليلاً على الرابطة المفترضة بين الإصلاح السياسي والجدول الزمني المناسب، وهناك ما يدعو للريب المشروع في إحضار الزمن داخل العملية الإصلاحية، فكثير من الخطوات الإصلاحية جرى إما تأجيلها أو اسقاطها بالكامل بفعل الإبتذال المفرط لعامل الزمن.

لا يمكننا ونحن نرمق قراراً جديداً ببدء خطوة إصلاحية جديدة كالتي أعلنت عنها الحكومة مؤخراً بإنتخاب نصف أعضاء المجالس البلدية إلا أن نفكر مليّاً في الزمن المقرر كي تستغرقه هذه الخطوة. ولا يمكننا أيضاً أن نفصل الفترة الزمنية لهذه الخطوة عن الزمن الإصلاحي المصاحب لهذه الخطوة، أي أن الحاجات لا تقف عند نقطة زمنية جامدة بإنتظار استكمال شروط ما سبقها من خطوات، فنحن نتفاعل مع زمن متحرك في حاجاته وشروطه، وبالتالي فإن حاجات ما قبل عقد من الزمن ليست هي حاجات الآن، ولن تكون هي قائمة حاجات المستقبل.

فكما هو معلوم فإن الزمن الراهن يحمل معه مؤجلات إصلاحية متراكمة، وهكذا فإن الزمن المستقبلي سيكون مكتظاً بقائمة حاجات ـ قليلة أو كثيرة ـ غير قابلة للتحقيق بالنظر الى قدرات الدولة المتآكلة في الايفاء بمستلزمات السكان بحسب المعطيات الحالية. وحينئذ سيصل الزمن الى نقطة إنقطاع تامة، أي إنسداد كامل لأفق الخروج من الأزمة الشاملة.

الزمن لدى العائلة المالكة قد بدأ بحسب قرارها الاخير من إنتخابات بلدية عرجاء، وليس هناك ما يدعو للتأمل في أن حاجات المواطنين وتوقعاتهم قد بلغت مستوى متقدماً، حيث ينظر كثيرون الى أن الإنتخابات البلدية تعتبر مرحلة نائية عن خط التوقعات لدى السكان في العملية الإنتخابية. وهناك في وسط التيار الإصلاحي الوطني من يرى بأن ليس هناك طرقاً عديدة ممكنة للخروج من الورطة السياسية التي وقعت فيها الدولة بفعل عامل الزمن نفسه، وهذه الورطة تمارس الآن تأثيراً قوياً على سلوك الأفراد والجماعات ومواقفهم من العائلة المالكة، وخصوصاً في عالم مازال يتغير بوتائر متسارعة. لكن من المفيد أيضاً أن لا نغفل جدوى تبلوّر وإعلان مبادرات إنقاذ وطني جاد، رغم المخاطر المحدقة بمبادرات كهذه خصوصاً في لحظات تاريخية يصعب فيها إنقاذ ما يمكن إنقاذه، حين تقع إرتجاجات عنيفة في بنى المجتمع والدولة معاً وليس هناك من وسائل كفيلة بإيقاف مسلسل التذمر المتفجّر في كافة الأرجاء بفعل بلوغ اليأس الى درجات متقدمة.

ولا بد من التشديد مكرراً على أن الزمن الذي كان يؤوي كل هواجس الدولة وارتجافاتها يفقد مفعوله الحمائي حين تُمس حاجات السكان المباشرة واليومية، فهناك يتم إغلاق نطاق الزمن بالكامل ولا يكون أمام الدولة سوى تلبية تلك الحاجات وإن إضطرت الى وضع سياسات إستثنائية أو برنامج طوارىء على المستوى الوطني، إذ لا معنى لزمن لا يأتي بحلول منقذة للدولة والمجتمع معاً.

إن الارتباط العضوي بين حاجات السكان المباشرة، المادية تحديداً في التوظيف والتعليم والصحة والخدمات العامة، والحاجات السياسية والثقافية يزيد في إضعاف قدرة الزمن على الدخول كعنصر إيجابي لصالح الحكومة، فالحال الراهن يقدّم دليلاً دامغاً على أن ثمة تكلفة باهظة قد يوقعها الزمن في الدولة، ويأكل من استقرارها، ووحدتها ومصيرها.

لا يبدو حتى الآن أن ثمة أفق مصالحة وطنية شاملة قابلة لأن تثمر في المستقبل المنظور، لأن الدولة ببساطة شديدة أفقرت خياراتها الراهنة وأوصلت المواطنين الى قناعة نهائية بأن التغيير لم يعد متروكاً للدولة كيما تقرر منفردة حجمه وأمده، بل باتت أغلبية المواطنين ترى بأن التغيير أصبح شأناً عاماً يشترك فيه المواطن العادي، وداعية الإصلاح، ووصولاً الى رجال السلطة.

إن لحظة التطابق بين الزمن والحاجة في أي عملية إصلاحية مرجوة لم تتحقق حتى الآن، وأن البون الشاسع الفاصل بينهما يعني تفاقماً في أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإن إستمرار الحال كما هو عليه الآن وتواصله يعني السير بإتجاه واحد وهو إنفلاش الأوضاع الداخلية.

إن الاصوات المتذمرة التي خرجت عن مألوف التعاليم الرسمية في الصحافة تمثل قمة جبل الثلج المغمور والمختزن حمماً من الغضب الشعبي، والمرشح في أي لحظة للانفجار. فما عاد نقد الحكومة والسخرية منها سراً مخفياً بل يكاد يخترق قصور الأمراء من شدة دوّيه وشياعه المنفلت، وما عبّر عنه ولي العهد عن ضعف الوطنية لدى السكان ليس سوى مثالاً من واقع الحال. فالزمن هنا أصبح خارج دورته المرسومة، فلم يعد زمناً إصلاحياً بل هو زمن التعبير المتفجر عن أوضاع غير محتملة وغير قابلة للتأجيل، في ظل تبدد الثقة بالدولة على الإتيان بحل سحري.

فالزمن هنا بات يلحّ بشدة على الالتحام بحاجات السكان الراهنة، وأن فشل الدولة في وضع تقدير زمني دقيق لهذه الحاجات لا يثني السكان عن عمل كل ما من شأنه تحقيق المهمة، وتالياً إجبار الدولة على أن تتعاطى مع مطالب المواطنين الآن وليس ما مضى منها.

بعد أن كشفت الحكومة أوراقها الإصلاحية

ضربتان موجعتان للتيار الإصلاحي في المملكة

مرتضى السيد

يعيش التيار اللبرالي حرجاً شديداً هذه الأيام، فقد أصبح بين كماشة الحكومة التي لا تريد الإصلاح، وبين جهات منافسة يمكن لها أن تختطف الشارع بكامل حمولته (وبمختلف اتجاهاته) وتصبّه في قناة التغيير الشامل، وبينها إنهاء الحكم السعودي نفسه.

ضربتان محرجتان جاءتا في أقل من أربع وعشرين ساعة تلقاهما التيار اللبرالي الإصلاحي العريض في المملكة، من جهتين مختلفتين. الضربة الأولى جاءت من العائلة المالكة حين أعلنت عزمها ـ خلال عام ـ تشكيل مجالس بلدية (نصف منتخبة) حيث شقّت تلك الخطوة التيار الإصلاحي فأسفر الأمر عن أغلبية ليبرالية معارضة بشدّة، وأقليّة ليبرالية مؤيدة بشدّة أيضاً! للخطوة الحكومية. الضربة الثانية جاءت بسبب قيام بضع مئات بتظاهرة في الرياض العاصمة تطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ضمّت نساءً ورجالاً، تبيّن أن كثيراً منهم لا ينتمون الى التيار الديني، رغم اعتراف الحكومة شبه الرسمي بأنها جاءت بتحريض من الخارج، وبالتحديد من المعارض السعودي المقيم في لندن الدكتور سعد الفقيه.

اعتبر الليبراليون السعوديون في أكثرهم إعلان الحكومة بتشكيل المجالس البلدية بالصورة التي قدمتها (نصف انتخابية)، وبالصلاحيات التي أعلنتها في البيان الرسمي، ليس خطوة في طريق الإصلاحات، بل خطوة كشفت عن أن نيّة العائلة المالكة لا تتجه في الأساس الى الإصلاحات، وأنها خطوة تافهة الحجم والتأثير لا تستطيع معها تلك المجالس إذا ما قامت من إصلاح أيّ شيء، كونها مجرّدة من الأسنان (الصلاحيات). وهي فوق ذلك، كشفت عن محاولة التفاف على الإصلاحات كونها مسألة لم تتضمنها الدعوات الإصلاحية التي ركزت عليها العرائض التي كانت تشير الى تشكيل مجالس (مناطقية) وليس (بلدية) منتخبة بالكامل، والى انتخاب مجلس الشورى، إضافة الى أن الدعوات الإصلاحية ركزت على فورية الحلول وشموليتها بحيث تتضمن تغييرات هيكلية دستورية. لكن المجالس البلدية المعلن عنها، وبحسب كتابات عديدة لشخصيات ليبرالية، هي أدنى مما كان عليه الوضع السعودي قبل خمسين عاماً وأكثر.

فالمجالس البلدية ليست تجربة جديدة، وكانت تقوم بالإنتخابات الكاملة، ولهذا اعتبرت الخطوة الحكومية الأخيرة تخلّفاً وارتداداً عن منجز كان قائماً وتراجعاً عن إصلاح مجلس الشورى نفسه الذي طال انتظار إصلاحه منذ تأسيسه. ويرى كثير من الليبراليين السعوديين، أن الإعلان الحكومي عن المجالس، أثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن حلم المشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي صعب التحقّق في الظروف الحالية، وأن الإرادة السياسية غير متوفرة للإصلاح.

وتأتي أهمية إعلان الخطوة الحكومية من جهة أنها أوضحت بكل جلاء ما هية (ممكن) الحكومة، أي ما يمكن للعائلة المالكة التنازل عنه، وبهذا فهي أغلقت الأفق بشكل شبه كامل أمام أيّ إصلاح أو مطالب إصلاحية في المستقبل يأتي من جانبها بشكل طوعي واختياري، وبأمل أنها فهمت الدروس المحلية وقدّرت حجم التهديدات التي تتعرض لها البلاد، وبالتالي فإن استجابتها الطوعية الأخيرة تشبه (الكارثة) التي لا يريد بعض الليبراليين المقربين من دائرة صنع القرار تصديقها!

أهمية أخرى كشف عنها قرار تشكيل المجالس البلدية، وهي أنها بقدر ما سدّت الآفاق الطوعية الحكومية للمبادرة بالإصلاحات، فإن القرار حفّز خيارات الضغط الشعبي. فكثير من الليبراليين نأى بنفسه عن إقحام الشارع في معادلة الصراع السياسي، إما خشية من الحكومة، أو بأمل أنها أكثر وعياً بموقف البلاد الذي لا تحسد عليه. ولهذا كانت النقاشات السابقة التي تدور حول تفعيل الشارع، وتنظيمه وزجّه في مظاهرات واعتصامات سلميّة وغيرها، لا تحظى بالإهتمام المطلوب، ولا تحوز على رأي أكثرية النخب. اليوم، وبمجرد أن أعلن عن تشكيل المجالس البلدية، فقد قُطع الشك باليقين، وأصبح الحديث يدور حول (ممكن الجمهور) أي ماذا يمكن للجمهور أن يفعله (لإجبار) النخبة الحاكمة على تغيير مواقفها، فالقبول بالمجالس البلدية بالصورة التي ظهرت عليه، وبدون أية أجندة سياسية تحدد الخطوات اللاحقة ـ رغم أنها معروفة سلفاً ـ يعني عدّة مسائل خطيرة: منها تأجيل عملية الإصلاح لسنوات طويلة قادمة، ومنها التخلّي فعلياً عن مطالب النخبة الليبرالية التي تضمنتها عرائض المطالبة بالإصلاح التي قدمت مؤخراً للمسؤولين السعوديين.

ومن هنا نتفهم حدّة المشاعر التي طغت في مجالس (ديوانيات) السعوديين عشيّة إعلان تشكيل المجالس البلدية، فكثير من النخب عبّرت عن اشمئزازها من الخطوة الحكومية، وبعضها عبّر عن قناعته بأن الإصلاح غير ممكن مع وجود الطاقم الحالي حاكماً، وبعضها رأى بأن الشعب يجب أن يأخذ دوره. لقد حفّزت الخطوة الحكومية الحديث والتفكير في الخيارات الأخرى، التي كان يأمل البعض أن لا يحتاج للخوض فيها.

الأمر المؤكد، أن التيار الليبرالي مقبل على عمليّة نخلٍ ضرورية، فقد انضوى تحت هذا التيار أصنافٌ مختلفة، وبينها شخصيات مقربة من السلطة أو جزء من ماكنتها، وجدت أن ركوب موجة الدعوة الى الإصلاحات قد تعود ببعض الفوائد، أو لا يترتب عليها أضرار. ولكن مع مرور الوقت، ومع إعلان المجالس البلدية، سيكون هنالك فرز في المواقف حسب البعد أو القرب من المواقف الرسمية. ومن المحتمل جداً، أن تميل مواقف النخبة الى شيء من الراديكالية في التعاطي مع الملف الإصلاحي، ومن المرجح أيضاً أن تخسر الدعوات كما يخسر الداعون الى مسايرة وتبرير الموقف الرسمي الحالي.

فيما يتعلق بالمظاهرات، فإنها أوقعت الحيرة بالبعض بشأن الموقف منها. فالجميع يتفق على أنها وسيلة من وسائل التعبير التي يجب أن تحترم، فإذا ما أضيف اليها حقيقة أنها جاءت من أجل الدفاع عن حقوق المعتقلين السياسيين، وأن بين المشاركين فيها نساء، أمكن تفهم مقدار الحرج الذي أصاب التيار الليبرالي المتشدد في مواقفه من (السلفيين) والذي يميل في بعض الأحيان الى تحريض الحكومة من أجل قمعهم. لقد شعر بعض الليبراليين وكأن المبادئ التي يدعون اليها وقد اختطفت من التيار المنافس! الذي أثبت لهم على الأرض، أن (ممكن الجمهور) أوسع كثيراً من (ممكن الحكومة) وأن الجمهور مهيّأ جداً للعب دور سياسي في فرض إرادة الإصلاح. فإذا كان أحدهم وعلى بعد آلاف الأميال قادراً على تحريك مئات من المتظاهرين ـ مختلفي المشارب السياسية ـ فلماذا لم يقم أحد ممن يعيش بين ظهراني الشعب بتحريكه نحو تحقيق أهدافه؟

يبدو أن بعض النخب الليبرالية يميل الى رفض المظاهرات، لا لأنها وسيلة غير صحيحة في الأساس، ولا لأن أهدافها غير مشروعة، بل لأنها جاءت من أو حُسبت على طرف منافس، وهذا لعمري ـ إن صدق ـ خطأ سياسيٌ قاتل.

أهمية التظاهرات الأخيرة في الرياض، أنها نادرة الحدوث في مثل هذه المدينة، وأنها فتحت الأعين على (الخيارات) المؤجلة التي رفض الكثير من الإصلاحيين القيام بها تماشياً مع المنع الحكومي. ولكنهم الآن ـ وبعد أن وقعت ـ إما أن يبادروا لتحديث آلياتهم والإصرار على جوهر أهدافهم التي حددتها (وثيقة الرؤية) وإما أن يخسروا الشارع والحكومة معاً، ويركنون جانباً من قبل جمهور تاق أن يكون خلاصهم على يديه.

مما لا شك فيه، أن المظاهرات رغم محدوديتها إن نجحت في أصل قيامها فإن عدواها ستنتقل الى مناطق ومدن المملكة الأخرى، وسنجد أن مختلف الشرائح تعبر عن نفسها والمطالبة بحقوقها. تساءل بعض الإصلاحيين عن طابور الأربعين ألف مواطن الذين اصطفوا في الرياض بداية شهر اكتوبر أمام وزارة المالية للحصول على وظيفة بين ثمانين منها فحسب عرضتها للجمهور، تساءلوا: لماذا غاب عنا دفع أولئك للتظاهر والإحتجاج؟ ولماذا لم يتحرك الطلاب ـ خاصة في الجامعات ـ وكذلك العاطلون عن العمل، وخريجو الثانوية الذين لم يجدوا مقعداً شاغراً بصورة احتجاجية بدل انتظار الفرج على يد حكومة فشلت في توفير الحدود الدنيا من الخدمات الإجتماعية؟.

المظاهرات والإحتجاجات السلمية ـ وإن ووجهت بالعنف الرسمي كما هو متوقع ـ هي التطور الطبيعي والحتمي لرد الفعل الجماهيري الشعبي على سوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. ورغم أن الحكومة احتاطت للأمر بمخزون من الفتاوى الرسمية التي تحرّم المظاهرات شرعياً، فإنها لن تفلح في الفترة القادمة من انفجار الشارع. وخير لها القبول ومن ثم احتواء مظاهرات الغضب التنفيسية، من أن يحتقن الشارع أكثر فأكثر ويتحول الى مادة خام تغذّي العنف القائم والمتصاعد. وبالنسبة للنخب الليبرالية التي لاتزال تلوك أحاديثها القديمة عن (المظاهرة النسائية) المطالبة بقيادة السيارة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، فإنها لم تلتفت حتى الآن بأن ثقة الجمهور بها تتضعضع حين تفشل في فرض مطالب الإصلاح وتحسين الأوضاع بشكل عام، ولا يمكن المحافظة على تلك الثقة إلا بالدفاع المستميت عن مصالح الجمهور، لا الإنجرار وراء مشاريع الحكومة التي يعلم الجميع أنها لن تؤتي أكلها ـ إن كان لها أُكُلٌ في الأصل ـ إلا بعد سنوات وسنوات، تكون البلاد ومن عليها قد تغيّرت ـ الى الأسوأ على الأرجح!

صدى

سعودة المشاريع الجهادية!

حين وقعت أحداث ١١ سبتمبر، علّق كثير من المواطنين بأن مشاريع سعودة الوظائف فشلت كلها، إلا مشروع (سعودة الجهاد!). ففي كل مكان في العالم الإسلامي، وحيثما وقع عنف من مسلمين ستجد أن للسعوديين دورٌ فيه إما تمويلاً أو بالقوى البشرية أو بالفكر (الأيديولوجيا الوهابية).

كثيرٌ أو قليلٌ من السلفيين (المجاهدين) في المملكة، أرادوا توضيح مسألة (السعودة) هذه.. وترشيدها! فقالوا على صفحات الإنترنت: لماذا يقوم المجاهدون من جزيرة العرب بالجهاد في العراق وأفغانستان والشيشان والبوسنة، في حين أن بلدهم يحتاج إليهم، وبلدهم أولى بهم، وهو محتلٌ من الأميركيين! إذا كان لا بدّ من سعودة المشاريع الجهادية، فليعد السعوديون الى وطنهم ليساهموا في الجهاد فيه، وحسب أحدهم: الجهاد في المملكة أولى! والرسول قال: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب!

قال بعضهم مناقشاً: ولكن المشركين خرجوا! فردوا عليه: أما ترى الروافض من القطيف والأحساء يغزون الأماكن المقدسة، وينشرون شركهم، ويزاحمون المسلمين الموحدين في صلواتهم؟! وأضاف آخر: إن الروافض يعدون لمذبحة داخل المسجد الحرام هذا العام!!

إذن.. فالسعودة الصحيحة للجهاد، تعني قيام فتنة داخلية، إضافة للفتن التي سببها سعوديون في الخارج وجاءت بالوبال على الجميع. السعودة الصحيحة تعني الحرب الأهلية، وهي لا تشمل الأجانب الغربيين (أصحاب اللون الأحمر!) ولا المواطنين الشيعة (الذين يشتركون مع الآخرين في السحنة واللون وفي كثير من الأحيان في الإنتماء القبلي) بل وتشمل حتى العمالة الأجنبية المستضعفة الرخيصة. وقد دوّى رأي عبقري سلفي جهادي يقول: (أخرجوا الهنود من جزيرة العرب)!

منتديات الإنترنت السلفية تهيء النفوس لاقتتال داخلي. فلماذا نقتل الأميركيين في العراق، وهم بيننا؟ ولماذا نقتل الشيعة الروافض في العراق، وهم عندنا؟! ولماذا ندعو لقتال اليهود، ونحن نعلم أن الشيعة أخطر من اليهود وأخبث؟!!

أسئلة منطقية حقاً؟!

إنه زمن حصاد الفكر المريض، والعقل المغيّب، كما هو حصاد الدولة الطائفية في منهجها وسياساتها.

أول الغيث قطرة

تركي الحمد

مجرد سؤال. كيف نصل إلى الغاية؟ هناك من يقول إما كل شيء أو لا شيء، وهناك من يقول ما لا يُدرك كله، لا يُترك كله. أنا شخصياً من أصحاب الرأي الثاني. تراكمات التراث (الصالح)، والتاريخ الغريب جعلتنا من الشحاذين على أبواب الأمم، ولذلك خرجنا من التاريخ. خرجنا من التاريخ لا لعلة فينا، ولكن لأننا طلبنا المستحيل في ظل المستحيل فكانت النتيجة هي ذات المستحيل. اليوم صدر قرار باعتماد الانتخابات آلية من آليات العمل السياسي في السعودية. ليس المهم هو المجالس البلدية، بقدر ما أن المهم هو إقرار مبدأ المشاركة الشعبية من خلال الانتخاب، وهذا يستوجب توفير الدعم المعنوي لمتخذ القرار، كي تُقطع الطريق على أصحاب المصالح الخاصة وذوي المقاصد غير المتعلقة بالمسألة الوطنية، من أن يصطادوا بالماء العكر. لنا أن نتفق أو نختلف مع النظام السعودي، ولكن المهم هو أن لا نختلف مع الوطن. اليوم أعتقد أن الأمير عبدالله يحاول أن يفعل شيئاً. فلندعمه معنوياً. وإلا فإن الآخرين سيفعلون العكس. كل الهم هو هذا الكيان بسلبياته وايجابياته. ربما كان هذا هو قدرنا، ولكن لا قيمة لنا بدون هذا الكيان. قرار اليوم ليس كافياً. أقر بذلك. ولكن ليكن أول الغيث قطرة. وهي قطرة طالما تمنيناها، والقادم أحلى، ولكن بجهودنا. أرجو ذلك.

رداً على تركي الحمد: أول التضليل مجلسٌ بلدي!

الكاتب: سياسي

قبل نحو شهر، التقى الأمير سلطان بثلاثة من الشخصيات الوطنية، عزيزنا تركي الحمد، ومحمد سعيد الطيب، وعبد العزيز الدخيل، وهناك وعد الأمير بأن الإنتخابات للمجلس البلدي (وهذه أول مرّة أسمع به) ستكون خلال عام، وبعد عام تأتي انتخابات مجلس المنطقة، ثم يليها انتخاب (ثلث) مجلس الشورى. ويوم أمس أدهشني قرار الحكومة بأن المجلس البلدي نفسه (سيعين نصف أعضائه) فكيف سيكون الحال بالنسبة لمجلس المنطقة؟ لا شك هو الآخر سيعين نصف أو ثلثي أعضائه أسوة بمجلس الشورى المنتظر والمجلس البلدي.

اليوم أقرأ مداخلة لتركي الحمد ـ آمل منه بالمناسبة أن يصحح معلوماتي أعلاه أن كانت خاطئة ـ فأصاب بالدهشة، وهو يحاول تمرير أكذوبة ـ بقصد أو بدون ـ ويمتص الإحباط، بحجج عهدناها مثل (الإتجاه الآخر) (ليست المسألة كل شيء أو لا شيء) (الحفاظ على الكيان) (الإصطياد في الماء العكر) وهذه العبارات سنقرأها أيضاً في الإعلام الرسمي، بالنصّ أو بالمعنى، وهي تتهم كل من لا يعجبه القرار بذلك. لم يقف الدكتور الحمد، والذي أكنّ له مودّة خاصة، ولهذا فأنا قاس عليه هذه المرّة، لم يكتف بهذا، بل طلب من رواد طوى بـ (توفير الدعم لمتخذ القرار)! وكأنه يعيش حالة مزايدة مع التيار السلفي المتطرّف، وكأنه مسكون بهذه الثنائية التي أثرت على رؤيته وقراراته، الى حد أن مجلساً بلدياً يعين نصف أعضائه وبدون صلاحيات ذات قيمة، كما يوضح البيان الرسمي، يصبح نعمة (وأول الغيث قطرة)! وإن لم نقم بالتأييد فنحن في خانة من يقطع الطريق من أصحاب المصالح الخاصة الذين يريدون الإصطياد في الماء العكر.

هل فهمت مداخلة الدكتور الحمد خطأً؟ هل بالغتُ في تحميلها أكثر مما تتحمّل؟

ربما. ولكن تبريرات الدكتور لم تتح لي مجالاً إلا أن أصف ما كتبه بالتضليل (العمد) أو بالجهل. ومع أني أميل الى الثاني، وليعذرني محبو الحمد، فأنا من بينهم، فإن ما أبني عليه رأيي هو أن الدكتور الحمد سبق له واندفع في مقالة له في الشرق الأوسط بعيد تسليم وثيقة الرؤية، ألمح فيها بأن القيادة السياسية ـ الأمير عبد الله ـ اقتنعت بالإصلاحات، وقال فيما معناه أنها طالما اقتنعت فإن الإصلاحات ستأتي لا محالة. ويومها قلت لنفسي: إما أنا الجاهل أو صاحبي؟! وبقيت عبارات الحمد ترن في أذني، وهو وإن كان أكاديمياً، وأحسب نفسي كذلك، لكن مشكلته أنه لا يفهم (عقلية) الأمراء، فانطلت عليه أحبولة لقاء ولي العهد بممثلي وثيقة الرؤية، التي أولدها الأمراء (فأراً) صغيراً جداً!

الآن الدكتور الحمد، وبدل أن يقارب مطالب وثيقة الرؤية بالقرار (الإصلاحي!) الأول، فيشعر بالخذلان، وبالإحباط ربما، وبالخديعة، ومحاولة التضليل الرسمية، نراه يقوم بعكس ذلك، فمطالب وثيقة الرؤية ربما هي من صنف المستحيلات التي أشارت إليها مداخلته، وبالتالي لا بد أن نقنع بأول الغيث، وننتظر ثلاث سنوات إضافية ـ هذا إذا ما صدقت الوعود ولم يتلهى بنا الأمراء ـ لكي ننتخب (ثلث) أعضاء مجلس الشورى. حينها سيكون ـ من وجهة نظري ـ قد زال (الكيان) أو قارب على الزوال. أن المحافظة على كيان المملكة يدعونا اليوم الى رفض المجلس البلدي، لأنه علاج السرطان بالأسبرين، وخداع للمريض بأن المسكّن سيأتي بما لم تأت به الأوّلْ. من يحرص على كيان المملكة من الزوال، عليه أن يرفض هذه الإصلاحات، ويصرّ على مطالب الإنتخاب الكامل، والجدول الزمني الواضح، والصلاحيات الحقيقية وليست الوهمية.

نحن كقوى وطنية لم نطلب مستحيلاً يا دكتور، لم نطلب بإزالة العائلة المالكة ـ وهذا غير مستحيل أيضاً عند البعض ـ لم نطلب بتساوى الأمير بالمواطن! لم نطلب بأن يقتّر على الأمراء في المصاريف، لم نطلب فصل رئاسة الوزراء عن العائلة المالكة؟ لم نطلب أن تكون وزارات السيادة (الداخلية والدفاع بالتحديد) في يد المواطنين. كل ما طلبناه حققه من هم أدنى منّا في دول الجوار، حتى في السودان واليمن وغيرهما! أهذا كثير مستحيل يا دكتور؟

القرار لا شك يحوي إيجابية، ذكرها الحمد وهي اعتماد آلية الإنتخاب في العمل السياسي، وهذه الآلية رغم محدوديتها وإمكانية التلاعب بها تفتح ثغرة للمواطن لكي يمارس عملاً (قيل) أنه يوسع (مشاركته) في (صنع القرار)! أي قرار؟!

أما الخسائر فباهظة الثمن: استمرار الوضع على ما هو عليه، فهذه الخطوة لا توقف الإنهيارات القادمة على الصعد الأمنية والإقتصادية والتهديدات الخارجية. هذه الخطوة لا تعطي أي فرصة لتغيير الواقع المؤلم الذي يضج منه المواطنون سواء في معاشهم أو في تطلعاتهم. ويعلم الدكتور، وهذا أخطر أمر، أن الثورات تقع حين تكون (تطلعات) المواطنين أعلى من أن (تستوعبها) القرارات والإجراءات المحلية. سواء كانت تطلعات سياسية أم اقتصادية ام اجتماعية. هذه إحدى فلسفات قيام الثورات. وأظن أن قرار المجلس البلدي، ومهما نفخ فيه، فإنه سيوصل المواطن الى حالة الإحباط عاجلاً أم آجلاً. لأنها خطوة لا تحل مشكلاً بل تلتف على الإصلاحات الحقيقية التي جاءت الضغوط الداخلية لتحقيقها.

الحكومة يا عزيزي الدكتور، ليست في وارد الإصلاح، وليست هذه نيتها، وفي حين بإمكانك الإدعاء بأن قرار المجلس البلدي يعكس نيّة إصلاحية، فإني أرى عكس ذلك تماماً، إنه يعكس نيّة استبدادية، تستهدف التملص من الضغوط ومن المضي في الإصلاحات، مثلما ولدت الضغوط لنا مجلس شورى مشوّه ونظام أساسي لا قيمة كبيرة له، ونظام مقاطعات كان نظام المناطق في الستينيات الميلادية أفضل منه. فلم نرَ من هذه المشاريع السياسية أية فائدة سوى تأجيل الإصلاحات من ١٩٩١ حتى اليوم. وإذا ما قبلنا بالمجلس البلدي، فسيكون هو الآخر تشويهاً وخربشة على وجوهنا.

ويعترف الدكتور بأن (قرار اليوم ليس كافياً)! صح لسانك. ولكننا لا نستطيع استخدام سياسة (خذ وطالب) خاصة إذا ما بدأنا من الصفر، ولنقرأ بتمعن تفاصيل القرار، لكي نكتشف أن الفوائد القليلة قد تمّ إجهاضها بالفعل قبل أن تمارس العملية الديمقراطية. كنتُ أنتظر من الدكتور الحمد أن يقول لقراء طوى: حسن القرار ليس كافياً وكفى. يجب أن نطالب بتسريع العملية، ويجب أن نطالب قبل أن تمضي الأمور بجعل الإنتخاب لكل الأعضاء، وزيادة صلاحياتهم. إذن لكان هناك مبرر أكبر في مطالبته بدعم صانع القرار (كي نقطع الطريق على أصحاب المصالح الخاصة.. أن يصطادوا في الماء العكر).

كلاّ. نحن فعلاً في الماء العكر، والقرار البلدي لن يخرجنا منه، بل لن يزيدنا إلا (ترويضاً)!

لا أزايد على وطنية أخي تركي الحمد، ولكني آمل منه أن لا يتسرّع وأن يعيد قراءة البيان من جديد، وأن يفكر في المستقبل بعين واضحة، حتى لا تتيه بوصلة الإصلاح، ويصبح المصلحون أنفسهم أو دعاة الإصلاح أنفسهم ضحية التضليل، وهم ما جاؤوا إلا لتنوير الرأي العام. وحسبي أن أشير إليه بأن مداخلات كثير من القراء كانت أكثر وضوحاً من مداخلته.

أعتذر من الدكتور الحمد أن أسأت، فأنا أقدر وطنيته وصدقه وحرصه على مجتمعه، لكن غاياته الكبرى لا تتحق بوهم المجلس البلدي.

مجالس بلدية، ومستقبل وتحدّي.. أول الغيث! ماذا؟!

ناصر الصرامي

أتفق مع الأستاذ الدكتور تركي الحمد في أن أول الغيث قطرة. لكنني مؤمن تماماً أن القطرة لم تعد كافية، حيث السماء ملبدة بالغيوم التي ترعد وتبرق في كل لحظة. ومن كل الاتجاهات. أو كما يقول أبو دهمان في الحزام: المطر في قريتنا يهبط من الأسفل!

أعترف أنني عاشق لكل كلمات التفاؤل والحلم حتى النخاع. مغرم بوطن لدرجة التوحّد. متوحّد لدرجة الإمتزاج. ممتزج بكل الوطن وتناقضاته. مغرم ومختلف مع الكثير من ملامحه لدرجة لا يمكن أن أسمح فيه بتشويه ملامحي حتى (بشارب)! عاشق لكل الارض والوطن بكل غلوّه وتطرّفه وليبراليته وقسوته وعنتريته. بكل سلطة الوعي الممكن وسلطة الجهل المستبد! ولا يمكن أن أتوقف لدرجة تقترب من تحدّي الموت. صحيح أن الموت ليس فكرة جميلة! على الاطلاق، لكنه غير مخيف لي أبداً. هو في النهاية تجربة اخرى مثل كل التجارب!

لكن هل يكفي هذا الغزل وهذا التفاؤل للإحتفال بالمستقبل؟ للاحتفاء (بقطرة) ليست جديدة، ولم تكن قطرة وهبنا المؤسس العظيم عبد العزيز قبل مئة سنة تقريباً، الكثير مما هو أبعد منها؟ الكثير المستحق الذى لانزال نبحث عنه ونتمناه، ولا يمكن أن نتراجع عنه، أو قد نكون تراجعنا عن بعضه دون أن ندرك!

لكن يبقي الأهم الآن: وحدتنا. حريتنا. تعدديتنا. إختلافنا. حقوقنا كما واجباتنا، وأكثر.

بالتأكيد لازال أمامنا طريق طويل جداً. شاق جداً. متحدّى جداً.

هذه ليست خطوة. ليست قطرة. هي أقلّ من ذلك. هي إشارة مختصرة جداً. أو بداية أولية لوعد قديم. ولبداية طويلة جداً. أو هكذا أفترض. لمستقبل بعيد جداً جداً، وملتهب جداً جداً. لتحديات تنافس تحديات التأسيس الأول لهذا الكيان الكبير، الذي يستحق الأفضل دائماً بنا ولنا ولكل أجيالنا.

وطن لا خيار أمامه للنمو والبقاء بذات القوة والنفوذ والرخاء إلا أن يواجه المستقبل بالتحديث والتطوير وتسريع عجلة الإصلاح. في خطوات تتلاحق وتتسابق وتتزامن مثل قطرات الغيث! وفتح كل المسامات والمنافذ للنور بثقة ووعي ومسؤولية دون خوف أو تردد. فهو وطن ليس هش أبداً، وليست ثقافتنا هشّة لتلك الدرجة التي تجعلنا نخاف من كل ما هو خارجي، وكل ما هو جديد، وكل ما هو مختلف.

وطن يستحق الكثير من العمل والإخلاص والتجربة والإنعتاق من كل عوائق الماضي وتقاليده المملّة والمكررة والمتبلدة. والعمل والإنفتاح والنزاهة، وقمع كل أنواع الفساد الفكرية والمالية والادارية، وفضح ومقاومة كل أنواع الإختطاف للعقول وللمواهب ولمقومات الإبداع ومساحات التحرّك للشباب والمراهقين من كل جنس ولون، دون أي قبول أي مبرر لتحجيم العقل واقصائه.

هي في النهاية: حرية التعبير والتعددية دون تميز لوطن وفي وطن واحد هو الثابت. بمصالحه العليا والمصيرية هو الثابت. غيره لا بد وأن يكون متحولاً لنبقى نحن وبالوطن الواقع والمستقبل والتاريخ وتكوينه.

مهما يكن سنحتفي بإشارة قطرة الغيث هذه، وننتظر بفرح طفولي كبير بشائر خير لوطن.

وطن يحلم ويطمح ويستحق الأفضل. ونستحق الأكثر.

إنتلجنسيا ونسوقراط

محمد العباس

أظن أن طوى هي المكان الأليق لحوار وطني بديل وجاد.

وعليه سأدخل من باب بوساعات الصعلوك أبي الشمقمق الذي يمتد مدخله من الأرض الى السماء. والقصد هو تحريك ما يسمى بالحوار الوطني، واستثمار مناخ الإصلاح، تعزيزا لحركة السلم الاجتماعي. وكعادتي، سأتموضع في خانة الإنتقاد للتعليق على آخر نسخة من صوت (العرضحالجية) السياسي الثقافي كما تبدّى في البيان الأخير (دفاعاً عن الوطن). غالبا ما يتهم المثقف الخليجي بتماهية الى درجة التطابق مع المؤسسة الحاكمة، وهذا البيان يؤكد إن لم يكرس هذه الحقيقة التي يصدمنا بها (الآخر) العربي كلّما فتحنا أفواهنا للحديث عن الحقوق، وكلّما قدمنا طلباً للإنضمام الى نادي الديمقراطية.

ان قراءة لمنسوب البيانات ـ كمّاً وكيفاً ـ تشير الى أن الوعي السياسي بخطورة الحال والمرحلة يراوح في مكانه، فلا تغيير في النبرة ولا تطوير في الاستراتيجية ولا حتى في استقطاب الأسماء، وكل ما حدث هو إضافة أسماء جديدة محدودة، ومزيدا من التوسّل والمناشدة للمسؤولين بضرورة الإسراع في عملية الإصلاح، فأي عمى سياسي هذا؟!

أيُّ نضال هذا الذي يبدأ بضغطة زر على (الكي بورد) للانضمام الى زمرة الموقعين وينتهي بحب الخشوم؟!

لماذا ينتظر الموقعون أن تقوم المؤسسات المتنفذة بتمهيد الطريق وتسليم أولئك زمام الإصلاح؟ ولماذا لا تكون البداية من هنا، أي من وعي القائمين على حركة الإصلاح والسلم الاجتماعي وتأسيس هيكليات المجتمع المدني؟

أليس لكل حركة سياسية عصبها الثقافي؟! فأين هو ذلك الدماغ الحيوي؟

لقد اعتصرتُ الأسماء والبيانات فلم أجد شيئا، فأنا أعرف بعض الموقعين، وبعضهم أعرف (أناهم) التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية، يعني أني أعرف كل نواة بتاريخها، حسب تعبير مظفر، ولكن لم أجد ما يشي بالثقافي كمحرك للسياسي، وكرهان على وعي بعيد المدى. والدليل أن بعض الموقعين يكتبون بشكل دائم في الصحافة المحلية والعربية، لكنهم لا يتطرقون في مقالاتهم الى شيء مما يوقعون عليه، فهم يتحدثون عن فلسطين وحال العراق، والسوق الأوروبية المشتركة، ومنظمة التجارة العالمية، ولكنهم لا يعبرون ولو بإلماحة عن هذا الذي يحدث عندنا. راقبوا الأسماء جيداً. ما يحدث للوطن الآن خطير، ولا يمكن لبيانات خجولة أن تسعفه بشيء. فهؤلاء الذين يضمون في قوائمهم شيئاً من الكوكتيل الوجاهي أو خلائط من الأسماء المتناقضة إيهاما بالتوحّد، يعجزون عن تفكيك خطاب اللاهوت، أو لا يريدون ربما لحاجة في نفس الموقعين، والأدهى أنهم يتماهون معه بذريعة الحوار والتسامح والتوحد، ويضعون كل ذلك تحت مظلّة عناوين مضللة كالوسطية والاعتدال.. الى آخر أكذوبة التزلف السياسي.

وعلى حد علمي، أن أي حركة تتحرك داخل التاريخ بما هو خلل في الماضي ومعضلة في الراهن وأفق في المستقبل، لا تقوم الا على الاختلاف، اذا لم نقل الصراع، فهكذا تتزحزح الثوابت والتكلسات، أما أن تقوم الحركة على التلفيق بدعوى التوفيق فهو أمر محير، بل هو حركة إرتدادية الى الوراء. ما حدث على هذه الأرض خطأ تاريخي لا يصلح الا بحدث تاريخي مضاد! أجل. نعم، أنا مع حركة انتلجنسيا المدراء، ومع علو صوت النسوقراط المحلية، فالبرجوازية الوطنية أساس لحركات التحول الاجتماعي والسياسي، ولكن أتمنى ألا يحدث هذا التحاور في الاستراحات وعبر سماعات الهاتف.

إذا، لا بد من منبر، ليكن نشرة على الأقل، تعبر عن إرادات هذه الفئة، تعرض فيها برنامجها الإصلاحي، وأظنّها بحاجة ماسّة الآن لخطاب ظل ثقافي سياسي يستثمر لحظة الانفتاح، ليحايث ما تقوم به المؤسسات من حوار مبرمج يراد به تأطير مستوجبات اللحظة. يعني باختصار لا بد من التماس بالشروط التاريخية لما نحاول أن نستولده كحركة وطنية.

مهمة ليست مستحيلة لكنها تحتاج الى زمرة من الواعين الصادقين.. فهل يسمعنا الذين وردت أسماؤهم في كشف الحضور الرمزي ولا زالوا يراوحون في المربع الأول؟

المتطرفون الإصلاحيون ومتطرفو مقاومة الإصلاح وجهان لعملة واحدة!

عبد الله ناب

عندما أعلنت الحكومة السعودية عن (البدء) في الإصلاح السياسي والإداري في المملكة من خلال اعتماد (الانتخابات) كوسيلة جديدة إلى جانب التعيين في تشكيل المجالس البلدية التي تنوي الحكومة إجراءها خلال عام من صدور البيان، انقسم السعوديون تجاه هذا القرار إلى قسمين: قسمٌ رأى في هذا القرار مجرد (خطوة) أقل بكثير مما هو مطلوب، واعتبرها مجرد حقنة (مورفين) للجسد السعودي المريض، لا تعالج الداء قدر ما تحاولُ تسكين آلام المرض. وقسمٌ آخر رأى في مثل هذا القرار أنه (توجّه) في الإتجاه الصحيح، يجبُ أن نقابله بالبشر والترحاب، ونساندُ التيار الإصلاحي داخل القمة الحاكمة الذي ضغط من أجل إبراز هذا التوجه كحقيقة على أرض الواقع، وبالتالي يجبُ علينا

أن ندعمه أمام تيار (الإصرار) على إبقاء الأوضاع الراهنة كما هيَ عليه.

تيار مقاومة الإصلاح داخل النظام الحاكم يرى أن أي خطوة إصلاحية هي في المحصلة (إذعان) للضغوط، مما سيشجعُ بالتالي على إفراز قوى سياسية جديدة معارضة داخل المجتمع السعودي، ستجعلُ من شعار (الإصلاح) بمثابة (قميص عثمان) لتحقيق مكاسب سياسية على حساب قوة واستمرارية النظام الحاكم، الأمر الذي سيقود المملكة ـ في النهاية ـ إلى مصير الإتحاد السوفييتي السابق، أو إلى مصير نظام الشاه الذي رضخ للضغوط الخارجية عندما أطلقَ مشروعه الإصلاحي الذي كانَ يُسمى آنذاك بـ (الثورة البيضاء). فهم ـ أي مقاومو الإصلاح ـ يرونَ أن فشل الشاه في تجربته تلك لا يعني أن مضامين مشروعه الإصلاحي كانت سيئة، وإنما فشلت التجربة لأنها كانت مندفعة وغير تَدرّجية، وهمّشت مدى استعداد البيئة الإيرانية والإنسان الإيراني في تلك الحقبة التاريخية من الزمن لمثل تلك الإصلاحات، الأمر الذي انتهزه أضداد الشاه، ونقلوه من الجغرافيا إلى التاريخ. ويؤكد مقاومو الإصلاح السعوديون أن تجربة (الشاه) يُمكنُ أن تعيدَ نفسها إذا لم نأخذْ بعين الإعتبار ما لم يأخذه الشاه بعين الإعتبار.

وفي تقديري أن المزايدين على الإصلاح من خلال التقليل من أهمية هذه الخطوة، والحط من قدرها، هم في الواقع يدعمون ـ من دون قصد طبعاً ـ تيار مقاومة التغيير وتقديم أي تنازلات والتشبث بالوضع الراهن، من خلال إثبات أن تخوفاتهم من شره الإصلاحيين، ومزايداتهم، وانتهازيتهم، وعدم إيمانهم بالتدرجية، له ما يُبرره. أما الخاسر الوحيد في النهاية فهو الوطن والمواطن بكل تأكيد.

وفي رأيي أن السياسة هي دائماً وأبداً (فن التعامل مع الممكن) ولم تكن قطعاً (فن ما يجبُ أن يكون). ولأنها كذلك، فإن الواقع السياسي كما هو عليه، وحسابات القوة والضعف، والظروف الموضوعية التي تكتنفُ هذا الواقع، يجبُ أن تؤخذ في الحسبان. وعندما نتجاهل الواقع، ونتعالى على الممكن، ونقفزُ إلى ما يجبُ أن يكون، متجاهلين اعتبارات ما هو قائم، فنحنُ لسنا إصلاحيين، فضلاً عن أن نكونَ سياسيين، بقدر ما نحنُ ديماغوجيون، حالمون، لا نمت للواقع وحقائقه بأي صلة. وهذه ـ بالمناسبة ـ إحدى أهم (علل) السياسيين العرب، وتحديداً القوميين منهم على وجه الخصوص، وتتجسدُ هذه العلة بشكل (مرضي) لدى كبار السن منهم أكثرُ من شبابهم.

كل ما أريدُ أن أقوله هنا أن هذه (الخطوة) الإصلاحية يجبُ أن نتعامل معها ليسَ في معزل عن الظروف والتيارات وتفاعلات القوى المؤيدة والرافضة التي أنشأتها، وإنما على ضوء هذه الظروف. وعندما نتعامل معها كمجرد (خطوة) وليسَ كـ (توجه) جديد، فإننا في الواقع نقلل من قيمتها كما يُمارسُ متطرفو الإصلاح ذلك، ونعطي مقاومي الإصلاح ـ في المقابل ـ الذريعة والدليل لإثبات أن تخوفاتهم لها ما يُبررها. بينما تكمن أهمية هذا القرار ـ في رأيي ـ ليسَ في كونه (خطوة) كافية أو ليست كافية، وإنما في كونه توجه جديد للقمة السياسية كنا ننادي بتطبيقه كمنهج للإصلاح، وكوسيلة لتوسيع قاعدة صناعة القرار، وإشراك ذوي الشأن في إدارة شؤونهم. وهنا تكمنُ أهمية هذا القرار وما يجبُ بالتالي أن يكونَ عليه موقفنا منه.

نحن بالإنتظار!

الكاتبة: ورد البساتين

اليوم وأنا أقرا خبر الإنتخابات البلدية والتطبيل في جريدة عكاظ. تذكرت قرار ولي العهد الخاص بسعودة كل سائقي الليموزين خلال ٦ أشهر لتوفير وظائف للمواطنين. وأيضا ذلك التطبيل كان من عكاظ أيضا. ويا ترى هل تمت السعودة؟ مضى الآن على القرار أكثر من سنة.

ليس هذا إعتراضا على حرمان المرأة السعودية من حق التصويت أوالإنتخاب.. ولكنه بصراحة عدم ثقة نهائيا في هذه القرارات السياسية المتتالية التي لم نكن لنراها أو حتى (نشم رأنحتها) لولا أحداث الحادي عشر من سبتمبر. منذ أن بدأت الدولة خطة الإصلاح بل وحتى منذ تأسيس مجلس الشورى (الذي هو الآخر تأسس بعد حرب الخليج الثانية نتيجة ضغوط أمريكية) وأنا كمواطنة عادية أعمل في سوق العمل ومطلعة على أحوال الكثير من بنات بلدي أجد أن كل هذا الكلام من الدولة للأسف كلام في كلام. ولم نستفد أي شيء! المسميات مختلفة ولكن الأساس واحد سواء كان مجلس بلدي أو مجلس شورى أو مجلس الإقتصاد الأعلى أو..الخ.

ماذا فعل مجلس الشورى لنا نحن النساء غير مناقشة موضوع الرضاعة الطبيعة؟! ومناقشة مشكلة المهور! وغيرها من الموضوعات غير المهمة لنا؟ ماذا فعل مجلس الشورى لنا في هذه البطالة غير الطبيعية بين الفتيات والنساء؟ كيف حلّ مشكلة خريجات الثانوية العامة؟ والجامعات ونقل المعلمات. وكيف ستحل أوضاع النساء المحتاجات ماديا والكثيرات منا منذ سنوات طويلة يطالبن الدولة ليس بالتصدق عليهن عن طريق ما يسمى بالضمان الإجتماعي بل توفير فرص وظيفية كريمة في المصانع أو أماكن بيع المحلات النسائية؟ ولعل حادثة مزرعة الخرج الشهيرة التي تم فيها طرد ٤٠٠ امراة سعودية عاملة محتاجة أكبر دليل على عدم وجود نية صادقة للكبار! في النظر الى مثل هذه المواضيع.

وهذا أيه؟ مجلس شورى بجلالته وعظمته! فما بالك بمجلس بلدي؟ (لا أعرف لماذا سيرة البلدية غير مستحبة بيننا؟!). وحتى لو تم لنا حق التصويت أو حتى الترشيح، مازلت أشعر أن كل ذلك سوف يكون صورياً. المجلس البلدي الآن، المنتخب نصفه، ماذا سيفعل لنا لتحسين الخدمات ونحن نعيش ونسمع عن كمية الفساد الإداري والمالي والبيروقراطية التي جعلتنا نتقدم الى الخلف؟!

لو كان للدولة نية صادقة لتحسين أوضاع النساء فعليها اولا تفعيل دور مجلس الشورى ثم تعيين نساء فيه لأننا نصف المجتمع ودورنا الإجتماعي والإقتصادي في الدولة لا يقل بأي حال من الأحوال عن الرجل. وهناك العديد من المؤهلات والمتعلمات تعليما عاليا. من حقنا أن نتحدث وان نتكلم عن مشاكلنا لا أن يستمع المجلس كما فعل في المرة السابقة عبر الدوائر التلفزيونية المغلقة!

كان المجلس البلدي بالإنتخاب.. لماذا تراجع الآن إلى النصف؟

الكاتبة: إعصار

نشرت مجلة اليمامة فى الرياض بتاريخ ١٦-٢-١٣٨٤ الموافق ٢٦-٦-١٩٦٤ النداء التالي: (سيدلي المواطنون فى الرياض عصر غد وعصر اليوم الذى يليه بأصواتهم لإنتخاب أعضاء المجلس البلدى لمدينة الرياض واليمامة تحث المواطنين على الحضور للإدلاء بأصواتهم كما تحثهم على إختيار الأكفاء الذين يضعون المصلحة العامة فوق كل إعتبار). ما الذى حدث الآن ليكون الإختيار أو الإنتخاب فقط لنصف أعضاء المجلس؟! أهذا كل ما نأمله بعد كل هذا الصبر الجميل؟ ثم يمن علينا بأنها مكرمة وخطوة للأمام بينما هى فى الوقع تراجع إلى الوراء.

نسبة ٥٠٪ انتخاب لمجلس بلدي لايملك حتى قرار تعيين رئيس بلديته؟ ومبلغ صلاحيته لفرض أى رسوم لاتتعدي ١٠٠ ريال؟! أحشف وسوء كيل؟! كيف نفسر هذه المعادلة اللغز؟

أهلاً بالانتخابات البلدية.. ولكن!

علي الدميني

أيها الاصدقاء الملثمون! أيها الأصدقاء الأكثر شجاعة من الحجاج ابن يوسف ومن تركي الحمد: أحترم آراءكم وحق كل منكم في التعبير عن موقفه أو قناعاته بكل شجاعة وشفافية، ولكنني أطالبكم أن تكونوا أكثر إنصافا لإنفسكم أولا، وأن تتحلوا بشجاعة الفروسية. الفروسية التي لا تقبل الطعن في الظهر، ولكنها تكرس تقاليد المواجهة المتكافئة النبيلة. الفروسية التي ورثنا تقاليدها عن أجدادنا القدامى قبل أن يؤصلها عصر الفروسية في اوروبا. ولذا أسفروا عن وجوهكم وحاوروا تركي الحمد حول رأيه واحتفائه المبرر والمحدد بشأن انتخابات المجالس البلدية أو سواها من القضايا الشائكة التي يتعرض لها تركي بكل شجاعة وتجرد واصطبار.

فإذا كان تركي وغيره قد أختاروا طريق المكاشفة

والمصارحة سواء بحضورهم الفكري أو الإبداعي، فإن ساحتنا وساحة حرية التعبير في بلادنا ستغتني وتتعزز بمقدار ما تتكاثر فيها الآراء الصادقة والجريئة من خلال أسمائها الحقيقة، لأن الحق يحتاج إلى شخص وكيان محدد يدافع عنه ويدفع به إلى الصدارة، وليس إلى أشباح لا نستطيع أن نرفع مصداقيتها إلى مستوى ما تضمره او تعلنه كتاباتها من آراء مهما كانت عميقة وصادقة. العدل يدفعنا إلى ذلك، والمرحلة تتطلبه أيضاً. فلنكشف عن وجوهنا اللثام ونحتمل معا أشواك العلنية أو لنرفع معا تيجانها.

أيها الاصدقاء: لم يكن عادلا ما تضمنته بعض العبارات الواردة في مقارباتكم لما كتبة تركي عن المجالس البلدية، من انتقاص أو تشكيك في وطنيته وصدقه، فإن اختلفتم معه فذلك حقكم ولكن دون أن ننزلق إلى مهاوي الانفعال أو التسرع المجاني.

أما أنا، فأحتفي بإعلان الانتخابات حتى لو كانت لواحد في المئة فقط من أعضاء المجلس البلدي، ولي مبرراتي التي أرجو قراءتها حتى آخر كلمة.

أولاً: أن القرار الحكومي يعكس وضعا صحيا يعزز مبدأ الحوار والمطالبة والاستجابة بين القيادة وأبناء الشعب.

وثانياً: أن مبدأ الانتخاب وفي ظروفه الآنية يعد نقلة باتجاه تكريس مفهوم المشاركة الشعبية في صنع القرار.

ثالثاً: أن القرار قد حدد فترة زمنية لا تتجاوز العام الواحد لإجراء هذه الانتخابات وذلك يعكس الالتزام بتطبيق الوعود.

رابعاً: جرت العادة في مختلف دول العالم ومنها قطر والبحرين على أن يكون الاعلان عن انتخابات المجالس البلدية خطوة مرتبطة بإجراء انتخابات المجالس النيابية وتهيئة كافة المستلزمات القانونية والإجرائية من تعداد للسكان وتسجيل للناخبين وإعداد اللجان الانتخابية ومواقعها وسوى ذلك من احتياجات لوجستية.

خامساً: لم يستثن القرار المرأة من الترشيح لعضوية المجالس أو من حق الانتخاب وقد سكت عن ذلك وهو سكوت محمل بالنسبة لي بالأمل في مشاركتها.

سادساً: وحيث أن القرار لم يربط البدء بعملية انتخابات المجالس البلدية بموعد للشروع في انتخابات مجلس الشورى أو مجلس الأمة، فإنني أعتبره قراراً يتيما ويحتاج إلى توأمه الآخر (مجلس الشورى) المنتخب بكامل صلاحياته الرقابية والتشريعية.

ولذا فإنني أعلن عن تأجيل احتفائي بقرار انتخابات المجالس البلدية بالشكل الذي أعلن عنه حتى لو كان بكامل أعضائه وبكامل صلاحياته، لأن المجالس البلدية كانت تمارس دورها، وبمجلس منتخب كامل، منذ زمن توحيد المملكة على يدي المغفور له الملك عبد العزيز، ولأننا اطلعنا في اليومين السابقين على مرسوم لتشريع عمل المجالس البلدية منذ عهد المغفور له الملك خالد وتحديدا عام ١٣٩٧هـ.

فهل صبرنا ثلاثين عاماً على تغييب تجربة ناضجة لكي نفرح اليوم بتشريع جديد ينتقص من مكتسب دستوري تم إنجازه؟

وكيف لفرح أن يداخلني حيال تشريع لا يربط البدء بانتخابات المجالس البلدية بموعد لإجراء انتخابات مجلس الشورى؟

أيهاالأصدقاء: لقد دفعتموني إلى حافة الألم، فحسبي الله عليكم، وعلى الصديق الكبير تركي الحمد.

أسماؤنا الحقيقية!

حجي عبود

تحيات مخلصة لك وللصديق الدكتور تركي الحمد، ولكل القوى الوطنية التي فقدت توازنها عند أول (حيلة) باسم دمقرطة هذا الوطن.

أولاً: هل اكتشفت الآن فقط اننا نكتب من وراء اللثام؟! وهل كنت تترنم لكلمات الغزل والمدح والثناء الصادرة لكتاباتك ومواقفك وآخرها (لماذا وقعت بيان دفاعاً عن الوطن) وهي تنبعث من خلف اللثام دون أن تشعر؟! وهل يسعنا أن نكتب بأسمائنا دون أن يحذف رقابنا الرقيب؟!

ثانياً : ايها الأعز: مشكلـ(تنا) في هذه البلاد أننا في أزمة. القوى الليبرالية والوطنية واليسارية والاسلامية كلها في أزمة. ومعها التأزم الأكبر الذي ترزح تحته البلاد حكومة وساسة ورجال أعمال وعلماء وموظفين حكوميين.. كلنا في أزمة. الدولة في أزمة لاستحقاقات خارجية وداخلية. الشعب في أزمة. القوى الرئيسية في أزمة. واضح أن اهم اسبابها غياب الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية واختطاف الدين والدولة من قبل فئة متطرفة ارهابية عديمة الإحساس بالمسؤولية.

وأهم مظاهرهذه الازمة هذا الوضع المتردي الذي يوشك أن ينفجر. وأهم نتائجها: تمزيق هذا الكيان وتفتيته — لا سمح الله.

سواء رميت بنفسك في سلة المطبلين لمجلس (البلديات) الذي يختلف حتى عن المجلس البلدي في كل الدول (المجلس البلدي فيها بمثابة حكومة إقليمية) اما مجلس البلديات فهو أمر خدمات لا علاقة له بالسياسة. فسواء وجدت نفسك مثل الدكتور الحمد وآخرين مضطرين تحت إلحاح البحث عن (ثقب) تتنفسون منه، أو وجدت مثلما يجد الآخرون أن هذا الثقب للأسف لا ينفذ الا على مستنقع آسن يثير البؤس والإشمئزاز. فالمطلوب أن لا تتحول هذه (اللعبة) الى مخلب قط يمزق ما تبقى من القوى الوطنية في هذه البلاد. لا يتحول الى سبب للتشرذم والفرقة والفتنة.

هذا المجلس لا يستحق أن يختلف من أجله. فانتبهوا أن يمزقكم أيادي سبأ.

الإنتخابات البلدية: خطوة على الصراط الطويل

إقرار مجلس الوزراء نظام البلديات، يعتبر خطوة في الطريق الصحيح. ولكن حذار من التفاؤل المفرط. القرار هو خطوة ايجابية، حيث أن من اهم فوائده انه يتجاوز الجدل السطحي للمتأسلمين، الذين يريدون الحكم باسم الله، لانهم يمتلكون وكالة حصرية من الإله بالانتفاع من شرعه ودستوره. فقد كانت الجدلية بأن الديموقراطية، والتي تعني لغوياً حكم الشعب، تتناقض مع اهم اركان الايمان، وهو بأن (الحكم لله) وبالتالي فإن أوصياء الله على الدين والعباد هم من يحكمون. فعلى الاقل، وبما انهم سيهبون للترشح، وطالما أنهم يضمنون تحقيق تقدم في سعيهم للاستيلاء على السلطة، فإنهم سيتجاوزون الخلاف على الجانب اللغوي من مفهوم الانتخابات الديموقراطية.

لكن الخطر من هذا القرار هو أن لا يواكبه قرارات وانظمة تتعلق بالحريات، والشفافية، واعطاء فرص متكافئة لجميع القوى أو الايديولوجيات السياسية، في الوصول الى الجماهير (الناخبين). المتأسلمون، وكذلك الملكيون (ان صح إطلاق هذا التعبير على الموالين للدولة)، لديهم وسائل كثيرة للوصول الى الناخبين والجمهور، فوسائل الاعلام الرسمية مستحوذ عليها من هذين التيارين. كذلك هي الحال بالنسبة لجميع المؤسسات التربوية والتعليمية. بينما لا نجد أن للبراليين أو حتى المتأسلمين (الجهاديين علناً) الحق في الوصول لهذه الوسائل.

قد يرى البعض بأن ذلك لا ينطبق على الانتخابات البلدية، فالايديولوجيات والخطابات السياسية ليست مؤثرة في الرقابة والاشراف على الاعمال البلدية، وهذا غير صحيح. فالمجالس البلدية هي خطوة في اتجاه تكوين حكومات محلية، اي أن تكون بلدية (حكومة) كل مدينة هي التي تتولى جميع الوظائف والانشطة الحكومية عدا، الحماية من الاعداء الخارجيين، والعلاقات الخارجية، فهذه الانشطة تقوم بها الحكومة المركزية. بالطبع هناك تقاطع بالانشطة والوظائف بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية أو حكومة المنطقة (او الولاية) من مفهوم الحكومة المحلية وكذلك من منظور بأن هذه الانتخابات، انما هي تمهيد لانتخابات على مستويات حكومية اخرى في المستقبل.

إذن، نجاح هذه التجربة تعتمد على التالي:

١) إعتماد نظام حريات يسمح للجميع بعرض أفكارهم وانتفاداتهم لجميع أعمال البلدية ومسؤوليها.

٢) الشفافية، أي إعطاء الجميع حق الاطلاع على جميع أعمال ونشاطات ووثائق البلدية، وكذلك اعمال وقرارات وتوجهات أعضاء المجالس البلدية للاستفادة منها في الدورات الانتخابية القادمة.

٣) إتاحة فرص متكافئة لجميع التيارات السياسية، في الوصول الى الجماهير والتعبير عن افكارها وايديولوجياتها.

٤) تطوير عمل البلديات في اتجاه عمل حكومات محلية.

٥) تمكين البلديات من إيجاد مصادر تمويل ذاتية، ودعم الإستقلال المالي لهذه البلديات (او الحكومات المحلية).

الدستور أولاً

الكاتب: عروة بن الورد

قبل الاصلاح لماذا لا نطالب بدستور؟ عندما يقول أحدهم سواء من السلطة السياسية أو السلطة الدينية: (إننا بحمد الله نطبق الشرع ودستورنا القرآن والسنّة) فإنه يكذب. وقد تكون هذه الكذبة مقصودة وقد لا تكون، وقد تكون ايضا مخلصة وقد لا تكون، وقد تكون ظنّا أو اعتقاد وقد لا تكون، وقد تكون جهلا وقد لا تكون.

الدستور هو بمثابة تشريع أو تنظيم يبوب الانظمة والاحكام ويحدد الصلاحيات والمسؤوليات ومنه تتولد انظمة وتشريعات اخرى مرادفة ومكمّلة ومنسجمة معه. ان وطناً بلا دستور يبقى ناقص التكوين، وبالتالي معاقاً يحتاج الى عناية خاصة. من هنا تولدت كثير من الامراض الاستبدادية والنواقص الحقوقية، وعليه فإن التوقف عند حدود إجلال كتاب الله واعتبار المطالبة بدستور واضح تعدياً على قدسية القرآن الكريم تخلّف بحد ذاته ومرض معيق زاد الوطن مرضا واعاقة فالى متى؟

وبنظرة على الأنظمة التي صدرت قبل اثنتي عشرة سنة في هذه البلاد فإننا نجدها قد حددت ورسمت وبشكل دقيق انظمة بعينها، مثل نظام الحكم ومجالس المناطق والشورى، لكنها ابدا لم تحدد دستوراً معيناً، بل تجاوزته وغيّبته بالقول أن القرآن هو الدستور، ومع هذا لم يعترض عليه احد من العلماء والفقهاء وحتى طلاب العلم، فقد كان الاعلان أن القرآن هو الدستور كافيا واكاد اقول مخدرا للجميع عن رؤية الحقيقة وهي أننا وطن بلا دستور.

تغاضى اهل العلم عن هذا الامر مكتفين باعتراف ولي الامر بأن القرآن الكريم هو الدستور، غير أن ولي الامر ربما اختار ذلك لكي لا يكون مطالبا بدستور يحدد الصلاحيات ويقنن الأنظمة ويصوغ التشريعات، ولكي يكون هو (اي الملك) المرجع الأخير والنهائي لا الدستور. بيد أن هذا التغاضي أو الحرص قد شرّع للاستبداد وفتح ابواب الظلم واغلق ابواب الرقابة الشرعية على الممارسة السياسية، ومن هنا صار كل ما تقدمه الحكومة مكرمة ملكية وليس حقا دستوريا.

بين (المنبر) الوطني و (ألم) الإصلاحات

الكاتب: عيون

يقال إذا أردت أن تطاع فعليك بالمستطاع. هذا لا يعني أني مع بيان (دفاعاً عن الوطن) وموقعيه كآلية للإصلاح الوطني، فمن ناحية الفكرة لا بأس بها، ولكن لا مراء بأن الآلية سقيمة، إذ لا تغيير منذ البيان الأول والوعود الأولى، عدا قشور يقال عنها بأنها إصلاحات.

(المنبر) مطلب مشروع: صحيفة حرة مثلاً تصدر داخل البلد، معارضة حقيقية لواقع مأزوم، تستقطب كل الراشدين وطنياً دون تصنيف إجتماعي أو ثقافي أو حتى طبقي. هل يقبل الساسة بهذا؟ لا أظن! وإذن فأي إصلاح يُبتغى؟ وأي بيانات وتواقيع ستنفع؟

نعم (ما يحدث للوطن الآن خطير) وخطورته في نظري تكمن في غياب الرغبة الحقيقية للتغيير والإصلاح كإستراتيجية لا كردات فعل لوقائع وواقع بدأت تنمو فيه ثقافة العنف لا ثقافة الرفض الحقيقية. المشكلة أن الموقعين وصلوا الى حد الإستجداء، وهذا الإستجداء وباء إذا ما أصبح غاية.

لا أعرف أي إصلاح يُنشد في غياب آليات الإصلاح: حرية إعلامية حقيقية، محاربة للفساد السياسي والإقتصادي؛ السعي وراء تحقيق هدف العمالة الكاملة؛ ترشيد النفقات؛ الحد من إستخدام النفوذ السياسي والإقتصادي لقلب الحقوق والواجبات. أظن أن التغيير قادم، والإصلاح حتمي، لكنه ذلك لن يتأتى إلا بألم.

وطن يدير الرؤوس: لا نطلب المستحيل

محمد العباس

لا نطلب المستحيل، فقط بعض الحوار حول شأننا، ولن نسائل (الحرافيش) الذين اضطروا للتوقيع، أو مورس عليهم بعض الضغط أو الاغراء للتوقيع، ولكن لنسائل دهاقنة السياسة الذين تصدوا المرة تلو الأخرى لمثل هذه البيانات. بعضهم، ودون مبالغة، يفوق عمره السياسي عمر كوفي عنان وكل وزراء الخارجية العرب. بعضهم استنقع في الرطانة الخطابية حتى لم يعد يملك الا النبرة الاطنابية. لن أطالب بشيء كبير أو معقد، فقط أريد أن أسائل وعي وتاريخ أولئك الكبار، فما أعرفه أن الحقوقي أو السياسي أو الثوري، يترك وراءه ومعه آثارا تدل عليه. هؤلاء لا ينتمون الى ما يعلنون، والحوار ليس من برنامجهم اليومي، فهم كما قلت لا يكتبون في هذه المواضيع، ولا يطيقونها كصيغة للحياة الحرة.

بينما نجد البحرين مثلا فيها من الآثار الرائعة، وسأضرب مثالا لشخص على درجة من الحيادية، ولا يزعم الثورية، وليس في نبرته أي منسوب من الزعيق، وهو الدكتور ابراهيم غلوم، فقد أصدر قبل عام كتاب (الديمقراطية وانتاج الثقافة) تحدث فيه عن كل ما له علاقة بالحوار والديمقراطية والتسامح والسلم الاجتماعي ومسؤوليات المثقف قبالة الدولة والعكس، وأتمنى أن تجعله أي حركة وطنية بمثابة الدليل التثقيفي .Manual لاحظ اني مثلت بكائن غير متورط في الدعاوى الحقوقية، ولن أستعرض الطابور الطويل من الأسماء الجادة. فكيف يقنعني أحدهم بفكرته وهو لا يطرحها للتدول في كتاب أو حتى في مقالة، نريد أن نعرف نسير (مع من) وليس (خلف من). ولن أتحدث عما جرى بيني وبين بعض من وقعوا على البيان قبل وبعد التوقيع، فنسبة كبيرة منهم تنصلت منه واعتبرته ضربا من التسالي أو المجاملة.

الاصلاح سيأتي ولكن ليس عبر هؤلاء، فهؤلاء بتصوري خارج التاريخ. الموقعين أدناه، لا زالوا أدناه، وليسوا بالحجم أو العزم الذي يمكنهم أن يكونوا أعلاه. لن، ولن نخضع ما نريد الى المقولة الغبية (الجمهور عاوز كده). أعرف أن الثنائيات البغيضة علماني/ مطوع.. شيعي/ سني.. رجل/ امرأة.. ليبرالي/ رجعي.. وطني/ عميل.. وهكذا، هي الموضوعات التي يسيل لها لعاب الدونيين. الرهان على الفكرة وليس على الشخص، وعلى الموقف وليس على البهلوانيات، وعلى القيمة وليس المظهر. كل شيء له وجود بيولوجي، حتى النص، والحوار، يبدأ صغيرا ويكبر.

المشكلة تكمن في الحديث عن التغيير دون أن نتغير، وعن الحوار دون قدرة على التحاور، وعن الحرية دون رغبة في التحرر. هنالك من أدمن الحديث ونسي أن الفعل حين يلتقي بالوعي يتغير وجه التاريخ. لنتواعد عند هذا المنعطف.

أحضر هنا محاورا.. لا شتاما ولا هجاء.

لست مع شاعرنا الذي وصف ما ندب عليه بوطن له رائحة قبر.

ولا مع شاعرنا الآخر الذي قال هازئا: (فقولي زكية ما تفهمين اذا رطن الناس باسم الوطن).

ولست أيضا مع شاعرنا الثالث الذي قال منتشيا: (أدر نجمة الصبح.. صب لنا وطنا في الكؤوس.. يدير الرؤوس).

كل أولئك شعراء من بلادي.. ولا يمكن أن أقول إلا أنه: مهما قيل لا يوجد أجمل من شمس بلادي لتجفيف الملابس.

المجلس البلدي: خطوة في أي طريق تقصدون؟

الكاتب: سياسي

يقال المجلس البلدي (خطوة في الطريق)؟

حسنٌ: أي طريق صحيح؟ الى أي حدّ كان تأسيس مجلس الشورى ووضع النظام الأساسي ونظام المناطق خطوة في (الطريق الصحيح)؟ المجلس بعد عشر سنوات، لم يتغير، ولم يصبح خطوة في الطريق؟ كنتُ أقول أن المجلس والدستور خطوة في الطريق، ثم اكتشفت أنها خطوة في المجهول ساقتنا الى الوضع البائس الآن.

حكم على المجلس البلدي أنه خطوة في الطريق لأن الناس ولأول مرة سيشاركون شعبياً في الإنتخابات؟ دعنى أقول لكم يشاركون في ماذا؟ هل في السياسة، أم في البلديات؟ أي ما هي الصلاحيات وحدود المشاركة نفسها؟

فقط أود التذكير أن هناك انتخابات حالية بأفضل من المجلس البلدي: انتخابات الجمعيات الخيرية، حيث يرشح بضعة أفراد والحكومة تختار منهم، ثم تجري الإنتخابات، وكان الحال كذلك لبعض الأندية

الرياضية، وأما في غرفة التجارة فالأمر يبدو لي أفضل. في حين صلاحيات غرفة التجارة أعلى من صلاحيات المجلس البلدي!

الحكم على أن تشكيل المجلس البلدي خطوة في الطريق يأتي في بيأييفي حال أتت خطوات بعدها؟ هذا صحيح؟ فهل هناك خطوات؟ ومتى؟ هل ننتظر أكثر من عشر سنوات حتى ينتخب (ثلث) أعضاء مجلس الشورى؟! هذا إذا ما نسينا موضوع الصلاحيات، ففيها يحكم على المسألة بأنها مشاركة شعبية أم لا؟

آلية الإنتخاب جيدة، ولكن المحتوى فاضٍ للأسف؟ والآلية محدودة بالنصف ويمكن التلاعب بالباقي.

ما يحيرني ويزعجني أن العرائض كلها وآخرها عريضة الدفاع عن الوطن تتحدث عن إصلاحات (شاملة) و(فورية) وأحياناً ترد كلمة (جذرية) والأخ الدكتور الحمد واحد من الموقعين عليها. فكيف به يخالف ما وقع عليه؟ ولماذا يريد أن يقنعنا بأن نصف انتخاب لمجالس مختلقة تأخذ موقع مجلس المنطقة، مفيدة. وهو يعلم أن الناس لا يستطيعون الإنتظار. وكما قال الأستاذ الدميني ليس لدينا فائض من الصبر!

الأخ تركي الحمد ليس صاحب شرهات، ولا زميله الطيب ابن الطيب. ولم يكن الأمير سلطان يريد منهم الموافقة على ما ينوي الأمراء فعله، بل كان يطالبهم بعدم نشر عريضة دفاعاً عن الوطن، فقالوا لا نستطيع أن نضمن الآخرين. المسألة ليست طعناً في نزاهة الموقعين أبداً. ربما وجد بينهم (قلة جداً) من المتلبسين بثوب الإصلاح، لكن الأكثرية هم نخبة البلاد ونعمتها. ما كتبته يعبر عن حزني وألمي كيف أن الإصلاحات وفي أول لعبة حكومية يجري الإلتفاف عليها تحت سمعنا وبصرنا وخلافاً لقناعاتنا وما وقعناه من عرائض.

هذا ما يؤلمني. والسبب هو: الجهل بعقلية الأمراء وطريقتهم في التخلص من الضغوط.

لقد أمضيت عقوداً وأنا في خضم هذه القضايا، وأكاد ألمس ما يفكر فيه الأمراء، ولهذا أنا لا أعتب على الجيل الجديد الذي لم يخبر عقلية الحكومة، ولكن عتبي على من تلظّى بنيران سجونها، كأخي الدكتور الحمد، ومن درس وتعلّم، وبشر بمبادئ، ثم يقبل ليس بأنصاف الحلول، ولا أرباعها، بل هي تدكّ الحلّ من القواعد.

هذا ما أبثه أخي الدكتور الحمد، ولهذا أطالبه بالقراءة المتأنية، حتى لا نصاب بالإحباط مثلما أصيب هو في مقابلته مع تيم سباستيان حين قال لا شيء تغير منذ تيم عريضة الرؤية. ولهذا نقول لا تمتدحوا أمراً هو أدنى من أن يمدح، خاصة إذا كانت النيات الحكومية غير صافية.

سيسألني البعض كيف تحكم على النيات؟ وأقول لهم: إقرأوا تاريخ المملكة. اقرأوا تصريحات المسؤولين، اقرأوا تاريخ الإصلاحات؟ اقرأوا تجربة التسعينيات. لا يلدغ المؤمن (المفتح في الظلام!) من الجحر ذاته المرة تلو الأخرى!

نقبل الإصلاح المتدرج، وليس البدء من عصر آدم كما كتبتُ بالأمس! إذ لو كان هناك شيء يمكن فعله قبل المجلس البلدي لفعلوه. فهذا الميت (المجلس البلدي) الذي لم يسمع به أحد، صار قصة جديدة نتلهى بها! ولو كان هناك إمكانية لتعيين الكل وليس النصف لفعلوا، فتعيين الكل ضحكة كبيرة، وتعيين النصف ضحكة متوسطة على الذقون، وانتخاب الكل، ضحكة صغيرة علينا جميعاً ما لم تقرن بصلاحيات واسعة وإحصاء سكاني ودوائر انتخابية وليس محافظات بعضها بنصف مليون وبعضها بثلاثين ألف! وبعضها بمليوني نسمة! ولا بد أن يقترن أيضاً بمواقيت محددة للإصلاحات القادمة. هنا نقبل الضحكة الخفيفة على مضض. اما الحال الحاضرة فمصيبة تضحك منها العائلة علينا وعلى العالم. يقيني ستفشل في الإثنين اليوم أو غداً، حتى المرحبين سيكتشفون سريعاً المصيبة. وسأذكر أخي تركي الحمد يوماً ما ليس بعيداً كيف أن التصفيق لهكذا مشروع هو ابتلاع للطعم والسنارة معاً.

المجلس البلدي الذي لا نعلم من أين جاؤوا به وأقحموه على الإصلاحات (حيث لم تكن هناك مطالب بمجالس بلدية غير مناطقية) اختزل مطالب الإصلاح، ويخشى أن يتحول دعاة الإصلاح الى بوق ويتناسوا فيما بعد خطاباتهم وعرائضهم، ولهذا نسأل المؤيدين ماذا ستصنعون بمطالب وثيقة الرؤية؟ هل ستواصلون المطالبة بها؟! وكيف؟ هل ستكتبون خطابات جديدة أم تنتظرون سنة كاملة حتى يقوم المجلس البلدي؟!

لم يكن كل هذا النقاش إلا لأوضح حقيقة واحدة وهي أنني أتمنى الثبات على العناوين العريضة في موضوع الإصلاح، والذي تجلى الإتفاق عليها بين كل النخب في وثيقة الرؤية. إن تمسكي بالأخيرة هو الذي يدفعني لرفض المجلس البلدي. هل قرأتم شيئاً عن المجلس البلدي في وثيقة الرؤية التي أيدها الكثيرون؟ هل قرأتم فيها عن (التدرج) الذي أشرت أني لا أرفضه أم قرأتم فيها كلمات مثل (الإصلاح الشامل والفوري) وهل يدخل المجلس البلدي الذي ضاع منذ نصف قرن فوجدوه اليوم يتيماً يبحث عن أب يتبناه هل يدخل ضمن الإصلاح الشامل؟!

مجلس نصف ساق

الكاتب: أبو هاشم

الاصلاح السياسي خطوة رئيسية في تحريك الوضع لدينا ولن يكتب للخطوات الاصلاحية الاخرى التقدم بدون الدستور أولاً ليكون هو الاساس الذي يحدد جميع المسارات الاخرى بدلا من توزيع الحقوق كهبات! بالنظر لما تم، نجد أن الموضوع أقرب للهبة منه للحق البشري. وبصراحة ما وهب لا يتناسب إطلاقا وحجم الاستحقاقات التي لن يسقطها نصف مجلس بلدي! تخيلوا أن تأتي هذه الهبة بعد تسولات وتوسلات وبوس خشوم و..! وبعد أن وصلت ريحتنا الشرق والغرب، لتخرج مكرمة وبساق واحد! الوضع يحتاج الى خطوات أكبر من نصف انتخاب المجالس البلدية.

طبعا سيأتي من يقول أن هذا الأمر وضع بعد دراسة (خطط علمية مدروسة!) ومن يغني نغم الخصوصية السعودية، وكذلك من سيعزف على أصولية الشعب، وهرطقات لا نهاية لها!

لا.. ليس المهم دوران العجلة المعاقة

الكاتب: عبد بني الحسحاس

شبّه الدكتور الحمد إعلان الإنتخابات الجزئية للبلديات في السعودية بمفاجأة العبور على يد السادات، وقال إن الأهمية تكمن فيما أحدثته تلك الحرب من تغير في العقل السياسي العربي، وليقول أن قرار الانتخابات الجزئية ثورة منهجية في الخطاب والمنهج السعودي. بالتأكيد الدكتور الحمد اكثر علما ومعرفة بما آل اليه الوضع العربي جراء تلك الجريمة الساداتية وهو بالتأكيد أيضا لا يقصد أن هذه الثورة المنهجية في الخطاب السعودي ستؤدي الى نفس تلك النتائج.. ولكن السؤال الحقيقي لما هذا التشبية وما الداعي له؟

يعتقد الحمد أن الأهم هو أن تبدأ العجلة بالدوران، وهذا حسن لولا أن هذه العجلة قديمة ومهترئة ونتاجها لا قيمة له، وهي في النهاية ليست أكثر من سعودة سيارات الأجرة أو حتى أسواق الخضار، وقد شاب الشباب وانحنى الظهر ولازالت اللجنة تدرس كيفية التفعيل والتطبيق. لقد بلغ السيل الزبى وما عادت الأهازيج تطرب المهمومين بلقمة العيش وكانت الحاجة الحقّة في شجاعة وجراءه في مواجهة الواقع بدلا من محاولات التعقل أو الترفع عليه.

ان الحاجة اليوم تتطلب الاقرار والاعتراف بحقوق الشعب في وطنه، اذا رغب احد أن يقول أن الوطن للجميع، ولن يكون ذلك ما لم يتحجم التمدد الأسري في الاستحواذ على كل مقدرات الوطن، سواء في السيطرة على المناطق أو الوزارات أو المؤسسات أو حتى الصناديق الحكومية والخاصة التي انفرد بها بنو سعود دون غيرهم، وفوق هذا حق تقرير المصير للوطن وانحصاره في يد بني سعود وحدهم دون أن يكون للشعب حق حتى في المعرفة بما يجري ويخطط له.

ان وطنا لا دستور له لا يستحق هذا المسمّى، وبالتالي فإن التبرع أو التكرم أو المنح بمنّة أو فضل وتقديم وعد بانتخابات بلدية جزئية مؤجله لا يستحق أبدا أن يشغل فكر وطني يعرف انه بدون وطن من الأساس. أولى الخطوات الحقيقية اذا ما اراد القائد أن يقنع بها شعبه هو أن يجعل بينه وبين شعبه وثاقاً وعهداً يلتئم الجميع حوله، ليعرف كل طرف حقوقه وواجباته وحدود صلاحياته وسلطته، وساعتها فقط سيكون لكل توجه قيمته مهما صغر أو كبر. اما اليوم فكل ما يمكن قوله حول هذا المشروع البلدي المعاق انه ليس الا مكرمة ملكية وفضل من سموه يمنحه متى شاء ويمنعه متى شاء، ولهذا اقول فليهنأ به وليهنأ معه من ظنّ أن الوطن هو منحة أو مكرمة من صاحب الجلالة.

رؤية إصلاحية للنقاش

الكاتب: ميكيافيللي

يكثر الحديث هذه الأيام عن الإصلاح، فالكل يتحدث عنه، والكل ينظر له، والغالبية الساحقة تعني بهذا الإصلاح، الإصلاح السياسي، وهذا حق. ولكن عندما يصطدم هذا الإصلاح أو أفكاره، بالثقافة السائدة في المجتمع، فإن الحديث عن أي نوع من الإصلاح يعد ضرباً من الجنون والقفز على الحقائق، وتجاهل الواقع المعاش. إذن والحالة هذه، فإن الواجب تركيز الجهود على تهيئة الأرضية المناسبة والمناخ الملائم لتقديم الإصلاح (السياسي) حتى لا يتم رفضه أو النظر له نظرة العداء والشك والريبة من أبناء هذا المجتمع من العامة، أو الأغلبية الساحقة. ويقتضي ذلك فيما يقتضي نظرة فاحصة وشاملة لنقاط التعارض والتنافر بين الأفكار التي تطرح بهدف الإصلاح السياسي، والإطار الثقافي المطروحة فيه، والمجتمع المؤطر ثقافياً بهذا الإطار. ومعنى ذلك ببساطة، محاولة تحليل الثقافة السائدة والأطر الفكرية المؤسسة لها والتي تصبغها وتعطيها شكلها المميز، بهدف تحسس وتلمس ما في هذه الثقافة من معطيات وقيم وممارسات تتعارض مع هذا الإصلاح السياسي، أو التي قد ينظر إلى الإصلاح السياسي من خلالها على أنه مهدد لها ولبقائها.

كما يعلم الجميع، فنحن لا نذيع سراً إذا قلنا أن السمة الغالبة على الثقافة الذاتية في هذا المجتمع محل التحليل الذي نحن بصدده هي السمة أو الصبغة الدينية بالمعنى العام، فالدين يعتبر الفكرة المحورية المركزية لهذه الثقافة، بل تكاد تكون في مجملها ثقافة دينية، وهذا ليس عيباً في هذه الثقافة أو في الدين الذي يصبغها، بل العيب والخلل في أن تتعارض الثقافة السائدة (المصبوغة بصبغة دينية) مع الإصلاح وتصطدم به مع أنه مطلب الجميع. لذلك فإن الواجب هو إزالة هذه العوائق وهذا التناقض الذي يقف في وجه الإصلاح ويحول دون تطبيقه وتحقيقه. إذن هذه النتيجة تقودنا إلى أهمية نقد الثقافة الذاتية التي ساهم الدين مساهمة كبيرة وفعالة في بلورتها وإضفاء السمة المميزة لها، وهذا لن يستقيم ولن يتم من غير الحديث عن الإصلاح الديني كخطوة أولى نحو نقد الثقافة وإصلاح وتقويم القيم التي تمثلها وتسمها لتتناسب مع متطلبات الإصلاح المرجو.

الإصلاح الديني ضرورة ملحة في سبيل تحقيق الإصلاح السياسي الذي لا يعدو كونه الخطوة الأولى في سبيل الإصلاح الشامل الذي نرتجيه وننشده. والإصلاح الديني المتحدث عنه هنا ما هو إلا محاولة التطرق بالنقد والتحليل للتراث الفكري والتاريخ الإسلامي، لمحاولة البحث عن أصول وجذور لقيم عالمية اتفق العالم أجمع على صلاحها وأهميتها، ومن أهم هذه القيم الإنسان والحرية. وهذا يقودنا إلى نقطة مهمة هي أهمية حياد السلطة السياسية في هذا السجال ولا أقول الصراع، فإن هناك من القوى والجهات ما يسوؤها فتح النقاش والحديث حول هذه المسائل، لأن ذلك من شأنه إضعاف مكانتها وسلطتها وتنفذها. وهذا يقودنا إلى حقيقة أنه إذا كانت الدولة فعلاً جادة في تبني خط الإصلاح السياسي كمنهج، فعليها ملازمة الحياد، وفتح الأبواب على مصراعيها لهذا النوع من الحوار والنقاش من غير ميل لطرف من الأطراف.

على افتراض أن الأرضية أصبحت صالحة وملائمة للعملية الإصلاحية، فإننا نقترح نموذجاً أو برنامجاً للإصلاح:

سياسياً:

١. كتابة دستور واضح وصريح، يحدد العلاقة بكامل تفاصيلها بين الحاكم والمحكوم، دستور ليس لأحد الخروج عليه أو مخالفته كائناً من كان، وليكن المحور الأساس الذي يدور حوله هذا الدستور الإنسان وحريته ورقيه وتطوره، ورفاهيته، وتوفير العيش الكريم له. المادة الثانية الأساس في هذا الدستور هو الفصل الكامل بين الدين وبين السياسة كممارسة ونشاط.

٢. التأسيس لمجلس تمثيلي إنتخابي، يكون بمثابة السلطة التشريعية وأن يتم تقييد فترة بقاء الأعضاء فيه بفترة إنتخابية محددة المدة.

٣. يمثل السلطة التنفيذية رئيس مجلس وزراء منتخب بمدة إنتخابية مقيدة ومحددة، يقوم بكافة المهام التي يقتضيها منصبه من غير تدخل خارجي، لا من جيش ولا من أسرة حاكمة، بما في ذلك تمثيل الدولة في الخارج، وأن يكون أعلى سلطة تنفيذية في البلد.

٤. قيام قضاء مستقل تماماً لا تؤثر فيه السلطة التنفيذية أبداً. وأن يكون هذا القضاء ممثلاً في المحكمة العليا (أعلى سلطة قضائية في البلد)، وأن يكون القضاء وفقاً للشريعة الإسلامية المستمدة من القرآن فقط.

٥. تأسيس مجلس رقابي الهدف منه مراقبة أداء الحكومة في تنفيذ التشريعات الصادرة من مجلس النواب، وإحالة المخالفين من أعضاء الحكومة إلى التحقيق ومن ثم المحاكمة إذا اتضح وجود تقصير أو تلاعب أو تهاون في تنفيذ تلك التشريعات والقوانين.

٦. العمل على إرساء قواعد متينة وراسخة للمجتمع المدني، الممثل في الأحزاب والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخيرية العلمانية، وجمعيات الهوايات، وجمعيات ذوي الميول المتجانسة، وتفعيل دورها في المجتمع.

٧. إزالة القيود عن العمل الإعلامي، وعدم تقييده أو مراقبته أو تجريمه بأي شكل من الأشكال.

إقتصادياً:

١. خصخصة قطاع الصحة والتعليم والمياه والمواصلات، على اعتبار أن هذه القطاعات من أكثر القطاعات المستهلكة لموارد الدولة من غير أي عائد منها، أو كما يسمونه المحاسبين، تكاليف ثابتة، تدفعها المنشأة سواء أنتجت أم لم تنتج.

٢. إصلاح إداري شامل في الدوائر الحكومية، والاعتماد على التقنيات الحديثة في الإدارة، وإدخال الأنظمة المتطورة، وتفعيل دور أجهزة الرقابة الإدارية وتقويتها والعمل على تحريرها من أي قيود أو سلطة قد تحد من حريتها في أداء عملها.

٣. دعم الجامعات وتشجيعها على البحث العلمي، وحث القطاع الخاص على الشراكة مع هذه المؤسسات العلمية لاجراء أبحاث تخدم القطاع الخاص الصناعي.

٤. دعم وتشجيع الإستثمارات الأجنبية وسن القوانين والتشريعات الجاذبة لها، والمهيئة لجو استثماري صحي، مع فرض بعض القوانين والتشريعات لصالح المواطن كتحديد نسبة معينة من السعودة، تزيد هذه النسبة باضطراد.

٥. تحديد حد أدنى للأجور لكل نوع من أنواع الوظائف، كالوظائف المهنية والإدارية والفنية والحكومية وما إلى ذلك.

اجتماعياً:

١. تفعيل دور المرأة في المجتمع، وإتاحة الفرصة لها للعمل في أي قطاع وفي أي مجال.

٢. تطوير النظام التربوي وانتداب مجموعة من المختصين في كافة المجالات والعلوم وبالتحديد في العلوم الإنسانية لوضع نظام تعليمي يأخذ في عين الاعتبار المستجدات والمتغيرات في عالم اليوم، مع التركيز على تأهيل الطالب للانخراط في سوق العمل، بالتركيز على التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وذلك بعد عمل دراسة ومسح ميداني لهذا السوق لمعرفة متطلباته.

٣. إيجاد نظام تأمينات اجتماعية فعال، يكفل الحياة الكريمة للعاطلين عن العمل.

٤. إيجاد نظام تأمين صحي باستقطاع معقول ومقدور عليه من قبل المواطن العادي.

ألم الإصلاح (كأس) لا بدّ من تجرعه!

الكاتب: Peace

أخيرا انكسر قيد الصمت، وخرج قرار يتحدث عن صورة من المشاركة الشعبية في المجالس البلدية. حسن، دعونا نبارك هذه الخطوة وإن كانت لم تكن بقدر الألم الذي عاشه الكثير انتظارا لخطوات إصلاحية جريئة، ولم تكن بقدر ما يفترض أن يصدره أهل العزم.

المجالس البلدية الحالية دورها (شوري) غير ملزم، ولا تنعقد إلا بطلب من محافظ أو أمير المنطقة. فإذا كان الأمر كذلك في مجالس المستقبل، فلن يكون اختيار نصف أو جميع أعضاء المجلس إلا ضوضاء إعلامية لا حاجة لنا بها، ولا تعني شيئاً على الإطلاق بدون (دستور) يقرر إستقلال القضاء وحقوق المواطن على الأرض السعودية، وفصل السلطات التنفيذية من التشريعية التي تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وإصدار قانون إداري واضح يحدد شرعية وإلزامية قرارات المجلس، كما ويقرر واجبات العائلة الحاكمة وأدوارها السياسية!

إذا كان الأمر كذلك، فيجب أن يكون اختيار المجلس البلدي كاملاً في كل منطقة، ثم يرشح المجلس البلدي ممثلاً له في مجلس الشورى، الذي من الممكن أن يكون في البدء نصفه (معين) ونصفه الآخر يضم مرشحين من المجالس البلدية، وذلك لفترة زمنية محددة، ثم ينتخب بعدها مجلس الشورى

كاملاً.

وقبل ذلك، على المجتمع والسلطة أن يدركا أن للإصلاح ألم يجب أن يتجرعه الجميع. يجب ان تكون هناك تنازلات وحرية رأي، ودستور، وقبل كل ذلك نية صادقة ليكون منهج الإصلاح واقعاً يعيش فيه الجميع بأمان و حرية!

ألم الإصلاح يكمن في (فك) ألغاز التناقض في القرارات، فلا يمكن مثلاً أن (تحرَم) التسول على المتسولين في الشوارع، وتحلل ذلك لأصحاب (البشوت) وأحفاد شيوخ القبائل وأبناء الأسر المنتفعة! هناك ألم يجب تجرعه بصمت، فالمجتمع صار في مرحلة من الوعي غير مسبوقة. كذلك كيف نتحدث عن (الفقر) ومليارات المخصصات المجانية تصرف لمئات الآلاف من الأسر وأبنائهم، ولمنسوبي (بندق الجهاد) ولمستحقي (المناخ)، وغيرها من المال المهدر في غير مكانه! و كيف نتحدث عن حلول البطالة، وشبابنا يفتقر لقيم العمل؟ وكيف يكتسبونها ومثلهم (الأعلى) في المجتمع: مواطن ينجح في كسب المال من أبواب (العطايا) ونوافذ (المنح)؟. فلسفة الإصلاح أيها السادة تحتاج أولاً إلى إعادة ترتيب لـ (هرم) القيم في المجتمع، وتجرع بعضاً من (ألم) التنازل عن كثير من الإمتيازات (الخاصة).

تأخير تحقيق بعض من هذه الشروط الضرورية، قد يمزق ما بقي من روابط بين فئات المجتمع، ثم يتحول الوضع إلى حالة من (اللاقابلية) أو الرفض لكل قرار يتأخر كثيراً عن مواكبة مراحل التطور في المجتمع. و(اللاقابلية) هي بالضبط ما حدث من ردة فعل غير مشجعة لقرار الانتخابات البلدية، والتي أجزم أنها ستكون أفضل بكثير لو كان القرار صدر في أوائل التسعينات الميلادية، فلكل زمان قراراته!

الانتخابات البلدية واللاكنيون في السعودية

الكاتب: برجس

مشكلة الكثيرين أنهم يتعاطون مع السياسة بمفاهيم ثقافية. في الثقافة يمكنك أن تتحدث عن وجهة نظرك كمثقف يتعاطى بشكل رئيسي مع ما يجب أن يكون. لكن في السياسة يجب أن تتحدث وتعمل وفق ما يمكن تحقيقه. لأن السياسة هي فن تحقيق الممكن، لا فن تحقيق الواجب، أو ما يجب أن يكون. وبين الممكن والمفترض مساحات شاسعة، ربما تقطعها الآمال والطموحات والأحلام، لكن هذه الثلاثة ليس لها صلة مباشرة بالواقع بتاتاً.

هذه الاشكالية الرئيسية، في نظري مر بها المثقفون والإصلاحيون عندما أرادوا أن يتخذوا موقفاً أو يبدوا وجهة نظرهم حيال قرار الانتخابات البلدية الأخيرة، وبخاصة من اعتبرها مولوداً خداجاً، أو لم يعتبرها أصلاً تقدماً، أو عدها خطوة متعثرة على طريق الاصلاح.

ان عهداً طويلاً من العمل السياسي، وان كان من جانب الحكومة فقط، كان يتعامل مع مفردة الانتخاب باعتبارها هاجساً مخيفاً، وتابو يمنع الخوض فيه، بل وربما يتهم من يتحدث عنه، ثم عندما يأتي بتشريع حكومي، وإن كان جزئياً، يأتي من يعتقد بأن اتخاذ مثل هذه الخطوة لا يعتبر تقدماً، فهو اما لا يفهم في طبيعة اتخاذ القرار في بلادنا، أو أنه يتعامى عن الخلفيات السياسية والثقافية التي تشكل أرضية القرار.

ولا ابالغ عندما أقول أن الأمريكيين تفاعلوا مع القرار بإيجابية أكثر من فعالياتنا الثقافية والفكرية، ففي الوقت الذي رحبت فيه الحكومة الأمريكية، وكتبت صحف امريكية انه خطوة لافتة، بالنظر الى الخلفيات السابقة عن بلادنا، ظهر علينا اللاكنيون، فقالوا: نريد أيضاً ونريد ايضاً ونريد ونريد. تذكروا أن الخيار الأسهل، هو أن ترفض كل شيء، أو تقبل كل شيء، لكن الأصعب هو أن تأخذ وترفض بعقل، وتقبل بعقل. وتعرف متى ترفض ومتى تقبل، وكيف ترفض وكيف تقبل. أعان الله الاصلاح، على اللاكنيين من أبناء جلدتنا.

خدعوهم بقولهم: إنتخابات!

الكاتب: سياسي

إدخال الإنتخابات كآلية أمرٌ في غاية الأهمية بالنسبة لبلد مثل المملكة وشعب لم يتعود العمل السياسي مثل شعبها. لكن أن تنتخب في صلب الموضوع السياسي مثل أن تصوت على دستور، او تنتخب عضو مجلس الشورى، أو حتى مجلس منطقة، وبين أن تنتخب عضو بلدية.

الآلية هنا تفتقد قيمتها، لأن نتائجها وأهدافها جدّ ضئيلة وضحلة.

لا يجب أن ننشغل بالآلية عن المضمون. ومضمون الإنتخابات البلدية أعلى من الصفر قليلاً. وعند البعض عودة الى ما قبل درجة التجمد، أي ماقبل الصفر.

المضمون هو المهم.. الغاية هي المهمة.. أما أن تركب آلة الإنتخاب، دون هدف فهذا تضليل.

تصور أن توضع لك طائرة جامبو لتنتقل من حي الى حي! ما فائدتها؟! إنك لا تستطيع استخدامها، لأن الهدف خطأ من أساسه.

قد يكون المثال غير دقيق، ولكن المعنى هو المهم.

فكروا في النتائج: في الدستور في انتخاب الشورى قبل أي أمر آخر.

إذا كان مجلس الشورى المعين لم يصنع لنا شيئاً، فماذا يمكن ان ننتظر من مجلس بلدي؟

لن يطول انتظاركم قبل ان تروا البلد مزقاً للعنف والتطرف والحاجة والمسكنة ومختلف الأمراض.

حتى لو ذهبنا وقبلنا به ورحبنا به جميعاً بنسبة مائة بالمائة.. فإن الأمراض التي في البلاد لا يحلها المجلس البلدي سيعين آخر العام القادم (بالميلادي)!

لن يطول عمر الحمار ليرَ الربيع القادم!

صدقوني!

خطوة في الطريق الصحيح

الكاتب: الأجودي

المجالس البلدية خطوة في الطريق الصحيح. ولايمكن أن تتم انتخابات على مستوى مجالس المناطق أو مجلس الشورى، بدون أن تسبقها انتخابات بلدية، جزئية، أو كامله.

المزايده لن تؤدي الا الى التخبط، البعض يحاول التشكيك بكل خطوة اصلاحية ووأدها في مهدها، وتقزيمها، لكي يبقى الخيار المغالي، أو التدميري أو المعادي للشرعية، هو الخيار الوحيد.

أغلب الاصلاحيين كانوا ينادون أن تبدأ الامور بانتخابات بلدية، كما حصلت بكل البلدان. والتي تتصل بالامور الحياتية المباشرة للناس ن ثم الانتقال الى المجال المناطقي والتشريعي. أقول (الاصلاحيين) الذين يؤمنون بأهمية النظام القائم فعلى حد علمي أن مصطلح (إصلاحيون) تعني تلك الشرائح التي تتمسك بالنظام القائم وتحرص على بقائة واصلاحه. هؤلاء الاصلاحيون كانوا يرون أن الانتخابات غير ضرورية، لأنها قد تدمر التجربة القائمة، وهم يرون الآن انها ضرورة اذا جاءت بالتدريج.

أمس في قناة الاصلاح قال أحدهم (أن النظام السعودي ينهار ابشركم) وكأنه يبشر العباد بخبر مفرح.

تقول: (حيلة ديموقراطية)؟ الا ترى أن في هذا إسقاط متعسف لمفردة لا تناسب الواقع. يمكن أن تتم هذه الحيلة في تركيا، أو مصر، أو العراق، لان الحيلة الديموقراطية مقبولة في سياق الثقافة السياسية السائدة. ولكن هنا في السعودية؟!

الا ترى أن مجرد الحيلة الديموقراطية بحد ذاتها، حيلة مقبوله لانها جديدة، وحديثة، ووضعت امامنا مفردة جديدة هي المشاركة الشعبية وان كانت في أول بداياتها. لا تقل لي المجالس البلدية ايام الملك عبدالعزيز، وفيصل الخ. فالانتخابات البلدية الجديدة، هي أول اعلان عن مشاركة شعبية على المستوى الوطني، وبانتخابات تطول كل المناطق والشرائح وبإعلان اصلاحي يتجه للاصلاح عبر بوابة المشاركة الشعبية.

بدل أن نقف طويلا حول هذه الخطوة وتهشيمها علينا أن نصيغ الخطاب الحديث والمعاصر الذي يضمن للإصلاحيين وجودهم في المشاركة الشعبية الواسعه التي يبدو أنها قادمة لا محالة. لعل الفسحة الزمنية قبل انتخابات الشورى، هي في صالح التقدميين، بدل أن يبتلعهم تيار القبائل والمغالاة والرفض الحماسي.

رد على (الأجودي): بين التافه والمستحيل

الكاتب: سياسي

اذا اتفقت معك على أن مجالس البلدية هي الأساس، حينها تبقى نقطتان اضمنهما وأؤيدك.

الأولى سأتنازل عنها لاحقاً وهي أن يكون هناك مجلس بلدي منتخب كاملاً!

الثانية التي لن أتنازل عنها وهي تنقسم الى شقين: أحدهما: ان تكون الإنتخابات البلدية جزءاً من انتخابات عامة. وهذا لم يعلن عنه حتى الآن ولم يحدد بوقت (الوقت مهم كما تعلم). والآخر: أن يسبق كل الإنتخابات البلدية وغيرها: إحصاء، وتحديد الدوائر الإنتخابية التي عادة ما يتم التلاعب فيها، والدوائر الإنتخابية حتى الآن وكما يوضح البيان الرسمي مخبوصة لأمر في نفس يعقوب. وقبل هذا كله لا بد أن يكون هناك دستور، وبدونه - انظر تجربة البحرين وغيرها - لن نعلم أين موقع المجلس البلدي من الخارطة السياسية أصلاً.

نحن لحد الان لا نعرف اننا مقبلون على إصلاحات ام لا؟ لسنا متأكدين. أنت متأكد، أنا أرى العكس! اي لن تكون هناك إصلاحات.

ضع لي دستوراً وقل لي ان المجالس البلدية والمناطقية والشورى (المنتخبة جزئياً او كلياً) جزء من النظام السياسي الذي سيقوم. وانه ستكون هناك حريات بعد عشرين سنة! سأقبل حينها.

أما ان ترمي الحكومة بعظمة لا نعرف كنهها ولا موقعها ولا مكوناتها ولا علاقتها بالظرف الذي نحن فيه، ثم نقبل بالأمر (اعتماداً على حسن نيتنا في النظام) فهذا لا يقوم به سياسيون، بل يقوم به (حالمون).

نعم من يريد الإصلاح لا يطالب بإسقاط النظام! ولكن ايضاً لا يطالب بالتوافه. لنقسمها! نطالب جميعاً بمستوى بين (التافه) و(المستحيل) حسب قول أخينا الدكتور الحمد. وأظن ان الوسطية هي ما جاء في وثيقة الرؤية.

آلية الإنتخاب هي المهمة

الكاتب: الأجودي

الاعلان يقول انه ستجري انتخابات بلدية، وسوف (ينتخب) نصف الأعضاء. بالنسبة لي، أنا يهمني مبدأ الانتخاب، واعتناق الحكومة لهذا المبدأ ولو بحذر. وأعتقد ان ذلك شجاعة منها وسط مجتمعنا القبلي العريق. ومجرد اجراء انتخابات بلدية يعني ابتداء عملية تنظيم واحصاء وتحديد الدوائر الانتخابية، اي وضع اللبنات الاساسية لهذا الاتجاه. وكل ذي لب يعلم ان الاعلان عن الانتخابات البلدية يعني انطلاق اسلوب الانتخاب في كل المجالس. ولاننا نعلم أن السياسة وبناء الدول والحفاظ على الممالك لا يشبه اساليب ألأنظمة الانقلابية والدول العسكرية، لان الممالك لا تأت في غفلة أمنية، أو بملء السجون بالنخب، ولانها لا تخاف من ثأر سياسي أو غضب تاريخي.

أما مطلب الدستور قبل ذلك، فهو تعجيز. الدستور أكثر تعقيدا من الانتخابات، لان الدستور هو لب المسألة الشعبية، هو العقد بين الشعب والسلطات، من الذي سيضع الدستور؟ الحكومة نيابة عن الشعب؟ أم وضع الالية التي يتمكن فيها الشعب من اختيار ممثليه لوضع الدستور البيضة أول أم الدجاجة؟!

لو وضع دستور، لقيل أن الدستور كتب بليل، وأن الشعب لم يكتب دستوره. هل يمكن ان يكتب دستور، بلا استفتاء؟ وهل يمكن أن يجري الاستفتاء بدون تجربة أولية للتعرف على مفهوم المشاركة الشعبية الحديثة عن طريق انتخابات بلدية يمكن تجاوز قصورها لو حدث؟.

أرجو أن لا يقارن بلد مترامي الاطراف، ومتعدد الثقافات، والاقاليم والقبائل، كالسعودية بمدينة واحده كالبحرين.

البداية الصحيحة بوضع الدستور

الكاتب: سياسي

في ظني لا يوجد (مجتمع قبلي) في كل العالم العربي، إلا اليمن!

القبيلة إن كانت عائقاً، فلماذا عندنا دون عندهم؟!

لقد كتب لنا الأخ عروة بن الورد او نبهنا بحق، الى أن القضية يجب ان تبدأ بالدستور، وتأكدت أهمية مقولته بعد أن رأينا المجلس البلدي. إذا كانت القضية مجرد (تجربة) ما إذا كنا نعرف ان نضع الورقة في صندوق الإنتخابات.. فلماذا لا نجربها في الإستفتاء على دستور؟! حتى ولو كان الرأي الشعبي يقبل (بنصفه) أي يحق للحكومة أن تعين نصف من يعد الدستور، والجمهور النصف الآخر؟!

لقد اعجبتني مسألة الأنصاف والأثلاث هذه! لم لا؟

بدل ان ننتخب نصف مجلس بلدي (تافه) مع احترامي للقراء، لم لا ننتخب (نصف أعضاء يضعون الدستور) او لنقل (نصف دستور) ثم نصف بلدي ثم نصف مناطقي ثم التطور الهائل (٣٠٪) من مجلس الشورى! حسب قول الحبيب محمد سعيد الطيب لروجر هاردي مراسل البي بي سي؟!

إذا تحدثنا عن البداية الصحيحة فهي ليست البداية بمجلس بلدي بل الدستور، او على الأقل مجلس الشورى. كل ما يقال حول قارية المملكة او نصف قاريتها، لا معنى له كثيراً لدي. فالتعدد محفّز للتطور السياسي كما هو في كل الدنيا، وليس معيقاً. لا أحد إلا القلّة من (المنظرين) يعتبرونه معوقاً. القبلية والمناطقية والطائفية تحفز على التغيير والانتخاب، لأنه بدون ذلك تحدث المشاكل وتتعمق بشكل مخيف ومؤثر على بنية الدولة. اما في البلد المتجانس عرقياً او مذهبياً او أثنيا فإن كثيراً من المخاطر يمكن تفاديها.

كلما قلبت فائدة هذا المجلس والأهداف من ورائه وحاولت إقناع نفسي بأن الأمراء اطال الله عمرهم في طريق الإصلاح أعود فأشك في عقلي؟! سلامة عقلك وعقول القراء.

السعودية أم القبليّة

الكاتب: الأجودي

السعودية هي أم القبلية في جزيرة العرب. اليمن لم يكن قبليا من قبل، كان مملكة قائمة، بدولة ونظام. وكانت في طور التحول الى العصر. الان اليمن قبلي. تحكمه القبيلة، وتبث روحها، وتنشيء احزابها، وتقيم ثكناتها وجيوشها.

أنت لا تلاحظ القبيلة في السعودية، لان المعادلة السعودية استوعبتها بنجاح، وتدرج.

هذه هي الف باء جغرافية السياسة في هذا الوطن.

تركي الحمد وغيره كثير من مثقفي السعودية، يدركون نسيج الحضن الذي يعيشون فيه، وليسوا مستعدين لاخضاعه للتجربة والجراحة التجريبية، ارضاء لمباديء النموذج المتخيل. المجالس البلدية، كمؤسسات ذات طابع حضري ومدني هي الأنسب للبداية السليمة. لا يمكن ان اتوهم حالة مخالفة لكي ارضي شغفي العصري، ولا يمكن أن اغامر بمصير التجربة القائمة والديناميكية، الا بعلم وبنضال بحثي ومعرفي وسياسي يقنعني بسلامة المنهج. أين هي مرجعياتكم المعرفية التي تخص الوطن، وتخدم برنامج التغيير السياسي الصحيح، وتجعل من مطلب الانتخابات العامة أمرا عاجلا ومهماً الان؟ طبعا غير منهج التجريب، أو نظرية لن يكون الوضع أسوأ. أو تبني الرؤية الأقلوية.

اقرأوا بلادكم يا أهل العقل. تفحصوها. اقتحموا تجربتها. وهاتوا لنا البراهين والموقف الصحيح، وسوف نتبعكم بعدها، ولو دخلتم جحر ضب لدخلناه وراءكم.

في مقولة الحفاظ على التجربة!

الكاتب: سياسي

لم أكن أريد أن أناظر حول رأيي بشأن القبيلة التي تفهمها أنت وتعيشها في حين لا أحس بها أنا أو لا أفهمها أو لم أقرأ عنها أو لا أدرك خطرها أو أي شيء آخر!. لا أريد أن أجادلك بشأن اليمن. لك رأيك! القبيلة كانت ولاتزال في اليمن أقوى منها في المملكة، ويكفيك الشواهد، وأهم شاهد على ذلك، أن المراكز الحضرية في المملكة خاصة في الشرق والغرب ليست قبلية، في حين أن القبلية في اليمن الجنوبي قمعت قبل أن تطل برأسها مجدداً في عهد الوحدة لأسباب لا تخفى عليك.

كأنك تريد أن تقول بأن القبلية في المملكة لا يوجد لها نظير في العالم. لا أفهم لماذا لا تكون القبلية كذلك في الإمارات او عمان مثلاً او حتى العراق! إذا لم يعجبك اليمن؟

أرى انه يجب التمييز بين (القبلية) كانتماء عاطفي، وبين (الروح القبلية) والتراث القبلي لأي بلد. في هذه الحالة يمكنك القول بأن الروح القبلية في المملكة أخطر من غيرها.. نظراً لتجربتها التاريخية في صناعة البلاد، او نظراً لحديتها وعنفها الذي لم تخمده كثيراً نشأة الدولة وجهازها البيروقراطي.

ليس صحيحاً ان القبيلة استوعبت في المملكة، بل الصحيح أنها همّشت بعد أن أنجزت دورها في صناعة الدولة، وبقيت تعيش على الكفاف وعلى صدقات وشرهات الدولة. وإذا كانت القبيلة قد استوعبت فإذن لا خطر من ذلك؟ فلماذا تكون عائقاً إذن؟ تكون عائقاً حين لا تستوعب، اما اذا استوعبت فيكون الحال خلاف ما تنظّر له من أن القبلية تدفع بالتدرج بالإصلاحات الخ.

قالوا ان اليمن مصدر العرب، ولم يقل أحد ان السعودية أم القبيلة؟ هل هي أم القبيلة في الحجاز الحضري: مكة والمدينة وجدة؟ هل هي كذلك في المراكز الحضرية في الشرق، قبل ان يغير النفط ديمغرافيتها؟

النموذج المتخيل والجراحة التجريبية هي من صنعكم، هي بقبولكم مبدأ الإنتخابات البلدية بدون دستور يحدد معالم النشاط السياسي في البلاد. لقد ضربت انت مثلاً على أولوية المجلس البلدي، فوافقتك وطرحتُ من جانبي الدستور قبله فرفضته أنت. وأعطيتك مثالاً البحرين، وقبلها ايران التي يوجد بها مجالس بلدية، وسيأتيك العراق لاحقاً، فالدستور اولاً يا أخي؟ هذه هي البديهية التي غابت عني وعنك ربما؟ وليس المجلس البلدي.

القبول بالمجلس البلدي على النحو الحالي هو الذي يضعنا أمام التشريح والتجربة وليس الدستور، فما هكذا تورد الإبل فتأتي بالعربة قبل الحصان. قل لي في أي علم سياسي قرأت ان البداية لغير الدستور؟! قل لي أي بلد نظمته الأمم المتحدة بعد حروب طاحنة لم يبدأ بالدستور؟!

قل لي أي إصلاحات وجدتها في البحرين او الكويت او غيرها بدون تعديل أو وضع للدستور؟ نحن بدون دستور، ولا نعلم أين يقع انتخاب المجلس البلدي بنصفه أو بكله منه؟

ما اقوله ليس نموذجاً متخيلاً، كما ترى، بل المتخيل هو النموذج السعودي الذي تحاول تلميعه ولا أحد يريد الإقتناع به! هذا الذي يجعلني ويجعلك نتخيل ونصطدم مع بعضنا بحدة حتى في شأن واضح: هل هذا المجلس جزء من الإصلاحات السياسية ام لا؟ لو كان هناك دستور لعلمنا بالأمر ولم نشكك بالنوايا، وفهمنا مبتدأنا ومنتهانا. ولربما اقتنعت بقولك ان المجلس سيكون البداية السليمة!

بالله عليك أجب القراء هنا: لماذا لا يكون مجلس الشورى هو البداية السليمة؟ ولماذا لا يكون مجلس المنطقة هو البداية السليمة؟ ولماذا اخترت المجلس البلدي ليكون البداية السليمة؟ هل بينك وبينه صلة قربى ورحم؟! أم أنك مغرم بالذي هو أدنى؟!

لا تريد أن تغامر، وكأنك صانع قرار، او تتخيل أنك جالس على كرسيه! وكأنك أحرص من صانع القرار على كرسيه ومصالحه!! وهل هذا المجلس لا يشكل مغامرة، بل مقامرة بالإصلاحات؟! إذا طلبنا انتخاب مجلس الشورى يصبح مغامرة ومقامرة؟! في أي عرف أو عقل هذا؟ لا تريد ان تغامر بالتجربة القائمة؟! يالها من تجربة قائمة وقاعدة وساجدة وراكعة!!! ويا لها من تجربة نقبض عليها بأسناننا ومخالبنا! أين هي التجربة التي تريد حمايتها من أمثالنا الراديكاليين الذين يفتون بغير علم؟!

هل مجرد الإعلان عن مجلس بلدي يصبح لدينا تجربة نريد ان نحافظ عليها، وتريد مني نضالاً معرفياً وكأني أكتب بجهل وحماقة؟!

وتفتيني في القبيلة وكأني من أعيش في عالم غير عالمي! وتريد علماً ناصعاً في السياسة وكأني مبتدئ لا أفقه شيئاً، وان ما أقوله مجرد حكايات تسلية لا تخضع لمعايير العلم والمعرفة.

ألم تستطع أن تميز (عمق) ما أكتبه؟! هل أضطر ان أضع الدال نقطة (د.) حتى تعتبر بكلامي وتقدره، كما يريد أخونا العزيز الدميني؟!

أخي لست متطفلاً على العمل الوطني بل أنا في صميمه، بل في صميم صميمه إن أردت، وقريب مما يجري ومشارك في صناعة بعض ما يجري أو كثير منه في بعض الأحيان.

أول السطر

أزمة في (بطن) السلطة!

في عام ١٩٩٧ زار الأمير سلطان وزير الدفاع منطقة القصيم، وعلى رؤوس الأشهاد وعبر التلفاز قال بأنه يفخر بأن أغلب المسؤولين في المملكة هم من هذه المنطقة!

كلمة وافية، تحتضن مصيبة السلطة اليوم! كان الأمير يريد أن يقول حينها، بعبارة مختلفة: لماذا أنتم يا أهل القصيم ضدنا، والدولة كلّها تحت قبضتكم؟ لو قام بالثورة علينا المحرومون لما عتبنا عليهم! أما أنتم فلا نتفهم ما تقومون به! لقد جعلناكم أسياداً في المملكة، مذهباً واقتصاداً وعسكراً وأمناً، فلم نكران الجميل هذا؟!

لأن الدولة مؤسسة مناطقياً وقائمة على المحاباة المذهبية والمناطقية، ويستأثر بخيراتها الفئوية بمختلف مسمياتها. ولأن رجال الحكم لم يترفعوا عن الإنتماءات فيحكموا شعباً بالمساواة.. كانت مواجهات السلطة دائماً مع (الآخر) المختلف في المذهب والمنطقة. فمعركة السلطة ـ العائلة المالكة ـ كانت ضد الشيعة مرة وضد الجنوب مرة أخرى وضد الحجازيين. تعددت أشكال المواجهة مع هذه الفئات ـ وهي أكثرية الشعب ـ بين العنف والإقصاء السياسي والتهميش الديني والإجتماعي والخدمي. هذا والدولة كانت تستشعر قوتها رغم كل المشاكل. كانت ترى بأنها قادرة على مصارعة الجمهور المختلف وإن كان يشكل أكثرية في الدولة.

غير أن ما أوهنها حقاً، هو انتقال المعركة ـ إن صح التعبير ـ من الآخر الخارجي الى الداخل، أي الى فضاء السلطة الخاص ـ بالمعنى الإجتماعي والسياسي. فأي مواجهة هي بحق مواجهة بين (شركاء) و(حلفاء) مما يضعف الطرفين ويضعف سياسات الهيمنة. وهذا يفسر ضعف الحكومة في هذه المواجهة، فإنها إن انتصرت على السلفيين فإنما تنتصر على نفسها، وهي إن اقتلعت العنفيين، فإنما تقتلع مخالبها، وهي إن نجحت في إفناء خصمها في فضاء منزلها الخاص، فإن ذلك يضعفها مقابل البيوتات الأخرى المحرومة في الجوار في الحجاز والأحساء والقطيف وفي نجران وجيزان وتبوك وحائل وغيرها. لا تستطيع السلطة ان تتمادى في استخدام العنف، لأن ذلك يهدد مشروعيتها، ويضعف سندها السياسي والإجتماعي والمذهبي.

كان يمكن ألا يكون ذلك.. لو كانت العائلة المالكة، تحكم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات. كان بإمكانها حينها أن تثق بدعم الشعب لها، حيث الأكثرية مقابل أقلية متمردة. أما والحال هذه، فإنها تسير بحذر شديد حتى في حال التهديد الأقصى للسلطة عبر حمل السلاح بوجهها.

ولذلك، فإن محنة السلطة لا تتمركز في الأطراف فحسب، بل في المحور. إذا تغيّر المحور، تنقلب الأمور. والدولة متشبثة حتى الآن ـ خاصة وزارة الداخلية ـ في عدم التفريط بهذا التحالف وبرصيدها الإجتماعي النجدي المحدد قصيمياً. لهذا تأتي الإنتقادات من الآخرين غير واعية بهذه القضية، على شكل تساؤلات: لماذا لا تضرب الدولة العنفيين والتكفيريين؟ ولماذا لا تكافح العنف بقسوة مثلما فعلت مع جماعات أخرى؟ لماذا نرى يدها مغلولة، رغم أن نجد ليست أكثرية الشعب سكانياً ولا تمثل حتى ثلثه؟

فئوية الدولة جعلت المعركة تجري في (بطنها).. وإلا كانت الحسابات مختلفة تماماً.

الفئوية لم تكن يوماً حافظاً للسلطة. بل العدل والمساواة.

فهل يعود الأمراء وينظرون الى شعبهم على قاعدة المساواة والعدل؟!

صفحة جديدة من التاريخ السياسي السعودي

(أم سعود) تفتح باب التغيير الكبير

عبد العزيز الخميس★

أم سعود امرأة من نجد، اختفى زوجها قبل ١١ عاماً، ولم تبذل حكومتها جهدا يذكر للبحث عنه حتى داخل أقبية تعذيبها، فلم يبقى لها سوى ابنها سعود وثلاث بنات ظللتهم بحنانها وحمايتها خوفا عليهم من عاديات الزمن.. لكن الزمن الغادر خطف منها ابنها على دفعات فسجن بتهمة تنكرها، ثم أحرق السجانون قلبها بحرق جسد إبنها داخل سجن الحائر قبل أسابيع.

أم سعود امرأة قحطانية من نساء المملكة العربية السعودية الصابرات على غدر الزمان وصلف الرجال وتجاهل النظام وضياع الهوية، ثكلت في قرة عينها فخرجت من منزلها لتتقدم مظاهرة الثلاثاء في العاصمة الرياض ولتصرخ بشعار اصبح حديث كل من تواجد في جوفه قلب عطوف. حملت قرآنها وسجادتها وتوجهت الى مقر المظاهرة، وبينما كان الشباب المتظاهرون يهربون من هراوات جلاوزة النظام.. وقفت أم سعود تصرخ بأعلى صوتها: (يا ويلي يا سعود! أين أنت أخذوك مني الظلمة)؟ لم يستمع اليها ضابط القوات الخاصة فانهال عليها ضربا ثم كوّم جسدها الضعيف داخل حافلة امتلأت بنساء المظاهرة.

نعم نساء سعوديات من قحطان ومطير وشمر وغامد وتميم وبني خالد لم تمنعهن عباءاتهن ولا ما تندر الرئيس المصري أنور السادات عليها يوما ملقبا اياها بالخيام السوداء. لم تمنعهن هذه الخيام من ان يضربن اطناب خيامهن في قلب شعب صابر بحب وحنان، ولم يتعثرن بثيابهن الطويلة، بل اظهرن انهن اكثر رجولة ورفضا للظلم ورغبة في الحرية من اصحاب الشوارب الطويلة الذين يتشدقون بانتصاراتهم في ملاهي بيروت وكازينوهات لندن.

قدمت المرأة السعودية دليلا لا يدحض انها موجودة في الساحة السياسية، بل انها اللاعب الأول ما دام بعض رجال البلاد يرون في الظلم عدلاً، وفي انتهاك الحقوق قسطاطاً، وفي التعبير عن الرأي فتنة، وفي المشاركة السياسية تهجماً على ولي الأمر الذي لم نرَ له ولاية ولا أمراً.

لم تكن أم سعود وحدها بل ان المرأة السعودية والشاب السعودي لعبا دورا مهماً فيما يمكن تسميته بانتفاضة الثلاثاء العظيمة.. خرج الجميع ليس لأنهم يؤيدون (حركة الاصلاح الإسلامية) التي دعت للمظاهرة او لأنهم اعضاء فيها.. بل لأنهم سمعوا قولا يرفض الظلم، ويطالب بحقوقهم، فنهضوا وضربوا مثلا عظيماً هو ان المرأة التي ظلمها النظام، والشباب الذين نسي مشاكلهم وتجاهلهم، هم من تقدموا بصدورهم مستقبلين هراوات النظام، وهم من حشر في حافلاته، وليقدموا فتحا جديدا في التاريخ السعودي المعاصر، يلغون فيه هيبة النظام ويثبتون ان المواطن السعودي في اضعف حلقاته (المرأة وصغار الشباب) يستطيع القيام بفعل مضاد ومعارض وفعال أقلق كثيرا من الطفيليين الذين يعيشون على جسد النظام المتهالك.

كان الغائب الأول عن الساحة هم اولئك الذين يقبعون وراء زجاجات خمرهم من اللبراليين يتباكون على حقوق المرأة التي قهرها المطاوعة، وينظمون قصائد طويلة في ضياع الشباب واستقطاب التيار الاصولي له، بينما تتسلل المرأة من بيتها حاملة مصحفها وسجادتها متجهة الى الساحة المجاورة لبناية المملكة شمال الرياض لتعلن احتجاجها، ليس على لون عباءتها او طولها او قصرها. خرجت أم سعود وبنت الخوالد وبنت شمر وحصة القفاري والغامدية ليرفضن جميعاً الظلم بمعناه الحقيقي، رافقهن شباب متعلم وعاطل عن العمل.. لم يتعلموا يوما في مدارس الليسيه، ولم يقرأوا جملة لروسو، ولا يعرفون هل نيتشه مفكر او لاعب كرة قدم.

لم تفلح المناهج التعليمية التي لا تعرف من تاريخ بلادنا المعاصر الا تاريخ الأسرة الحاكمة، ولم تمنع الحملات الاعلامية وغسيل العقول المستمر بكل قوة ابناء وبنات الوطن من الوقوف ضد الظلم، فمهما بلغت قوة آلة النظام الاعلامية وانبطاح المطبلين للظالم.. الا ان القائمين على النظام يمنحون بعنجهيتهم وصلفهم فرصة لشعبنا كي يرفض قمعهم. وبينما يمجد النظام نفسه نهارا عبر اعلامه، يدمر ما حققه ليلا بسرقته ونهبه لثروة الوطن وتعذيب ابنائه.

خرج المواطن والمواطنة في الرياض وغيرها من المدن السعودية ليصبحوا ليبراليين حقيقيين، وليس اولئك الذين يباركون القمع يوميا، ويعتبرون قمة المناداة بالحرية ان تلبس الفتاة جنزا وان يطيل الشاب ظفيرته. كل تلك الحشود يومي الثلاثاء والخميس العظيمين مزقت ثوب الكذب والنفاق الذي لبسه مجتمعنا السعودي وأعادته الى صوابه، والى روحه الحقيقيه الرافضة للظلم والمطالبة بالمشاركة السياسية، ولتقول بأن حقوقنا تماثل حقوق اولياء الأمر بل انها اكبر وأعظم منهم، فهم خدم للشعب ونحن الشعب.

خرجت جموع ابناء وطني المغلوبة على أمرها لتطالب بأمرها، فقدم لها ولي أمرها وبعد فوات الأوان قرار مضحكا لا يعدو عن كونه دليلا على طريقة تفكيره.. فحين كان الشعب يبكي تصور النظام ان الشعب مجرد طفل، فأعطاه لعبة صغيرة حتى يسكت عن البكاء لفترة تريح اعصابه. لم يقبل الشعب قرار مجلس الوزراء السعودي إتاحة الفرصة للمواطنين السعوديين في المشاركة بإدارة شؤونهم البلدية مثل ما أستقبله بعض المحللين السياسيين الذين هللوا وتحدثوا عن تطور في مسيرة الإصلاح السياسي السعودي، لأن شعبنا الصابر يعرف الحقيقة المرة ان هذا القرار لا يمثل سوى طعنة نجلاء في ظهر المواطن السعودي وحقوقه في إدارة بلاده بنفسه والمشاركة في تقرير مصيره ومصير ابنائه. ولا يعدو هذا القرار إلا خطوة متسمة بالخجل والرغبة في كسب الوقت، ومن ساهم في اتخاذ القرار يعرف جيدا ان عجلة الإصلاح الضخمة والتي لا وجود لترس حكومي صالح يدور فيها تراوح مكانها، بل ان مشاركة الحكومة في الإصلاح لا تعدو عن تعطيل مسيرته او وضع العراقيل أمامها.

في المملكة العربية السعودية يمنع المواطن من اختيار ولي أمره وممثله في الحكومة، ولم يتطور الأمر الا بمكرمة مخجلة لا تعدو عن منحه الحق في اختيار نصف اعضاء مجلس بلديته التي لا تحوز إلا على سلطات النظافة وتحديد ارتفاع المباني، بل نزع من هذه البلديات في نفس القرار سلطة توزيع الأراضي في استمرار لسياسة أن

الارض وما عليها ملك لولي الأمر. وكمن يقول أكرمتني بعد صوم يوم صيفي ببصلة، وجد المواطن نفسه أمام حكومة قررت ان له نصف الحق في تحمل مسؤولية نظافة منطقته وللحكومة النصف الأخر، حتى في نظافة شوارعنا يرى النظام ان شعبنا غير مهيء لها!.

هذه الحكومة التي تتعامل مع شعب يضم أكثر من مليون مؤهل جامعي وعشرات الآلاف من رجال الاعمال الذين يستثمرون اموالهم في أسهم الشركات الدولية التي تقرر مستقبل العالم الاقتصادي بل والسياسي، لا يأتمنه ولي أمره على اضاءة شوارعه ولا حتى تصريف مجاريه، في نفس الوقت الذي يمتلك فيه مواطنون سعوديون شركات كهرباء في بريطانيا وشركات مياه في اميركا. هذا الشعب الذي تربى منذ الاف السنين على التعامل مع رمال الربع الخالي واستطاع ان ينقذ عينيه ورئتيه من رياح السموم، لا تعتقد السلطة التي تتربع على كرسي القيادة ان لديه القدرة على ان ينظف شوارعه بنفسه دون ان يشاركه ولي الأمر القرار. وكأن ولي الأمر ليس من نفس أرومة مواطنيه وينتمي الى عائلة من عوائله، فهل ذلك البروفيسور إبن القرية القصيمية والذي أفنى شبابه بين قاعات المطالعة في جامعات غربية وعاد الى وطنه يعلم تلاميذه مبادئ السياسة وأصول القانون لا يحق له ان يتحمل بشكل كامل قرار نظافة شوارعه ولا صحة بيئته ناهيك عن توزيع ثروته الوطنيه وعلاقات بلده الخارجية.

الكثير من الفاعلين في مجال حقوق الإنسان في داخل الوطن لا يرون فيما قررته الحكومة السعودية من تنظيم انتخابات بلدية سوى انه كنس للدرج من أسفل وليس من أعلى. لكن البعض يتفاءل بأن الفرصة تحققت أخيرا في ان يتعلم السعوديون ممارسة الديموقراطية، ومنطقهم يقول: صحيح ان التجربة قاصرة وناقصة بل ان البعض يعتبرها تافهة وغير جديرة بالاعتبار.. الا انها أفضل من لا شيء. هذا الشيء الذي يبدو بعيد المنال قد بدا للمجتمع السعودي طيفه فحق لهم ان يداعبوه ويقتربوا منه كي يروا ماهيته وهل هو غول حقيقي بشع المظهر والمحتوى كما يصر علماء السلطة الرسميين الذي حفروا في عقول ابناء الوطن ان الديموقراطية رجس من عمل الشيطان وان الانتخابات افتراء على الله وتعدي على الإسلام الذي شوهه وعاظ السلطان بأن حولوه الى برنامج سياسي يبرمج الحياة السياسية لصالح الحاكم.

اين رجال السلطة والعلم الشرعي الذين سجنوا ابناءنا وحكموا عليهم بالقتل ونفوا بعضهم لأنهم دعوا للانتخابات كحل سياسي؟ وهل اصبحت الانتخابات حلالا اليوم لأن ابناءنا خرجوا الى الشوارع رافضين كذبهم وتزييفهم لتاريخنا وحاضرنا؟. تختلف التحليلات والتنبؤات عن نية السلطة وسبب اعلانها عن هذه الانتخابات وما ستقوم به في المستقبل.. الا ان ابرزها وأقربها الى الواقع ان ما أعلنته السلطة ليس سوى امتصاص للحماس الذي كشفت عنه قوى المعارضة والتي أبدت خلال العام الحالي قدرة كبيرة ومهارة متميزة خاصة بعد ان تملكت وسائل وقدرات اعلامية استطاعت رغم صغرها هز كرسي النظام وحشد القوى الضاغطة من امامه وخلفه، ويساعد النظام عن جهل أو غرور منه في حشد صفوف ليبراليين (حقيقيين) وإسلاميين تجاه هدف واحد وهو الضغط على النظام من أجل الإصلاح، بل ان اصوات قوية في داخل الوطن تدعو للتغاضي عن الاختلافات الفكرية والاجتماعية من اجل صياغة عقد اجتماعي جديد برضا او رغما عن السلطة. وهذا المقال جزء من الدعوة الى التحالف الوطني من اجل الديموقراطية بين جميع قوى الشعب بمختلف توجهاتها.

ان من خرجوا في مظاهرة الثلاثاء العظيمة لم يفكروا في الايديولوجيا او المذاهب الفكرية او الملل والنحل ولا بطول اللحى او قصرها.. بل خرجوا لأنهم يرفضون الظلم، ولم يعد يروا في النظام والأسرة المالكة حلا او صماما يمنع الانفجار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. خرجوا نساء ورجال كي يقولوا لولي الأمر ان الأمر لم يعد حكرا عليه، وان عليه ان يقبل بأن هناك شركاء في رسم الخريطة السياسية الوطنية. خرجوا كي يقولوا لأولئك الذين يتشدقون بالحديث عن الحريات والليبرالية ومن تمتلئ لياليهم تدفقا وبإسهاب في الحديث عن ان الحرية جميلة بينما يزدحم جدولهم النهاري بحثا عن صالح ولي الأمر من تقارير عن معارضين وغيرها.. خرجوا ليقولوا لهم: لم يعد لكم مكانا في قلب الشعب، وخاصة اولئك الذي يسمون انفسهم بالنخبة ويكتبون عن الاصلاح السياسي، لكن اذا ثار غبار قرب عباءة أميرهم امتشقوا اقلامهم دفاعا عنه حتى لو كان رافضا للاصلاح ومطبقا للظلم والسرقة وتبديد الثروات.

ولو استعرضنا ما كتبته الصحف الحكومية لوجدنا العجب العجاب، فجريدة عكاظ تصف المتظاهرين بالغوغاء وناشري الأحقاد بين الناس، وتشترط للإصلاح ان يتلاحم افراد الشعب بالقيادة! ولم يتحدث كاتب رأيها عن مطالب المتظاهرين بل اغتصب حقهم في التعبير عن الرأي واتهمهم بالغوغائية التي بناء على منطقه تتمثل في ان تحمل مصحفا وسجادة صلاة وتفترش الأرض رافعا مصحفك ومطالبا بحريتك وإطلاق سراح المعتقلين. اما جريدة الوطن والتي اسبغت على نفسها لقب صوت الوطن فاهملت في افتتاحيتها اصوات بعض المواطنين المعتصمة واتهمتهم بأنهم منساقين وراء دعوات وحملات مغرضة، ونسيت الجريدة ان أم سعود القحطانية لم تعرف يوما علم الاجتماع السياسي، ولم تطلب الا ان تجتمع بجسد ابنها المحترق ظلما. وزادت الوطن الطين بلة فمارست قمعا فكريا ودعت الى سلب الشباب حرية الاستماع للرأي الأخر وهي من عانت كثيرا لأنها تبنت حملات لها رأي آخر. أما رئيس تحرير جريدة الرياض فقد اتهم الف مواطن كما بينت اجهزته الاحصائية بأنهم مجموعة تافهة ونسي وهو يرأس جمعية الصحفيين السعوديين ان يمارس شيئا من المهنية وان يرسل مصوري جريدته ومحرريها كي ينقلوا لشعبنا ما حدث يومي الثلاثاء والخميس، ولو فعل حينها كنا سنرى هل هم الف او مائة او خمسون الف. ولم ينفذ الرئيس العزيز واجباته المهنية بأن يسأل من تظاهر عن سبب خروجه وشكواه ومطالبه بدلا من ان يسيل قلمه دفاعا عن ولي أمره. ولو كانت التظاهرة في ميدان صيني لوجدت صورة ملونة وخبرا طويلا يتحدث عن قلاقل في الصين واعتصامات في كوريا الجنوبية. لكنه يوم الثلاثاء نسي أم سعود وتذكر ابن سعود فقط.

ماذا بقي للنظام بعد الثلاثاء العظيم؟

تقوم اجهزة النظام بتحركات تعيد للذاكرة ما فعله يوما وزير داخلية المغرب السابق والذي عرف بقسوته على معارضي النظام فقد فاجأ اعدائه وحل بينهم في مؤتمر الكونفدرالية الديموقراطية للشغل عام ١٩٩٧ لابسا ثوب الحمل الوديع متحدثا عن اصلاحات وشفافية، واليوم نرى وزير الداخلية السعودي وهو يصبح ناشطا حقوقيا رغم ان في جيبه مفتاح زنازين كثيرة يعذب فيها ابناء وطننا. ومما يثير العجب قيامه أمام مؤتمر حقوق الإنسان في السلم والحرب بالحديث عن كرامة الإنسان وحقوقه. ولا يدفع الوزيرين الى ذلك سوى الإحساس بأن من الممكن ان يتلاعبا بالألفاظ وأن يتحدثا وكأنهما ناشطين في حقوق الإنسان بينما أيديهما ملطخة بدماء الأبرياء، ولا يلفظ اسماهما على ألسنة الأرامل والثكالى إلا بالسوء.

لكن ماذا يحدث على أرض الصراع بين النظام ومعارضيه؟ ومن سيتفوق على رقعة الشطرنج؟ لقد حققت المعارضة عدة انتصارات واستطاعت حشد الآلاف في عقر دار ابن سعود الرياض وهي بذلك هزت أهم ركن من الاركان التي يستند عليها النظام، وهي القاعدة النجدية القوية، فما بالك وقد اهتز المحور، هل ستبقى الأطراف هادئة؟. الحقيقة بل والبديهة السياسية تنفي ذلك وترفضه.

تختلف طرق الصراع السياسي بين المعارضة والأسرة المالكة السعودية حتى انها تصل الى

اقتناع بعض المعارضين للنظام أن للسحر والشياطين مكانا في هذا الصراع.. فحينما اعلنت المعارضة عن القبض على طيارين كادا يقصفان المنصة التي يجلس فيها الأمير سلطان في استعراض جوي وقال انه قد تم القبض عليهما قبل اقامة الحفل بيوم واحد وهو يوم الثلاثاء، لم يجد احد المعارضين سببا لنجاة الأمير سلطان من محاولة الاغتيال سوى السحر، الذي يؤكد المعارض ان الحكومة السعودية تعتمد عليه وهي لا تستغني عن ذلك في الدفاع عن نفسها!. ولم يتوقف آخر عن التأكيد على أنه (يوجد في وزارة الداخليه ١٨ مكتبا مكتوب عليها: ضباط تحقيق. وهي في الواقع لسحرة تستخدمهم الداخليه لكشف الجرائم وغيرها! ونلاحظ أن بعض التفجيرات التي حدثت من المحسوبين على التيار الجهادي نفذوا عملياتهم ولم تكشفهم أعمال السحرة لأنهم كانوا يذكرون الأذكار والأوراد فأعماهم الله تعالى.. وهذا سبب طلب الدكتور سعد الفقيه في يوم المظاهرة تلاوة الأذكار جميعها.. لذا نحن متأكدون من استخدام الداخلية للسحرة). لكن المعارض الظريف برأ الى الله انه ليس متأكداً من وجود سحرة في وزارة الدفاع! وإنما في الداخلية فحسب!

فات على من تحدث عن سحر النظام انه لم يخالف الواقع، ولكن النظام سحر مواطنيه ليس بأعمال الشعوذة بل بأعمال مختلفة اولها المرجعية الدينية ثم القوة ثم المال ثم الاعلام بالترتيب، وكل هذه الاعمال انتهت صلاحيتها فلم يبق للنظام ورقة توت تستره، وانتهت اعماله، فلا مرجعية دينية له بعد ان اصبحت السلفية التي وقف متسترا وراءها ليست ملكا له، فقد سجلت براءتها تحت حيازة الشيخ ابن لادن وغيره ممن يختبئون في الكهوف او المزارع النائية في أطراف القصيم. اما القوة فلم يعد استعمالها ممكنا لقمع الناس، فخبر اعتقال شخص في النماص المعلقة على جبال السروات الحجازية يسمع به صياد كوري في كوخه البارد بعد دقائق.

أما بقي من مال فلا يكفي ازلام النظام، ناهيك عن الشعب الذي تكوم ابناؤه في انتظار فرص وظيفية. وسلاح الاعلام الذي كان اخر سهام النظام انكسر بسبب قناة اذاعية معارضة لا يخرج منها الا صوت صادق استقطب بسرعة الريح اصواتاً غاضبة، ولم تنفع مليارات الدولارات التي انفقت لشراء الاقلام والأصوات بل والأعراض، فانتبه الشعب السعودي على تردد لم يكلف صاحبه الا بضعة الاف من الدولارات النظيفة، لكن هذا التردد ازاح ببساطة كل تلك المليارات من البنكنوت الأخضر الوسخ.

لقد فشل النظام فشلا ذريعا نتيجة لافتقاده الى خطة مضبوطة تهدف الى تحقيق تغييرات جوهرية عبر مراحل، فخططه الخمسية لم تسفر الا عن كتل اسمنتية مخلفة داخلها نفوساً حائرة لم تصدق انها يمكنها التعايش مع فكرة المستبد العادل التي ينادي بها النظام. تهاوت فكرة المستبد العادل والتي كانت تهدف الى تبرير القمع والظلم والسرقة وأخفقت عملية تحويل شخصية اللص المنفرة الى شخصية مقبولة لأنه يسرق كي يعدل، وتوارت مصداقية فكرة انه يمكن للحاكم المستبد العادل ان يقمعنا على ان يعمل للحيلولة بيننا وبين قتال بعضنا البعض. نسي المستبد العادل ان زمن القبائل المتنافرة انتهى، وان المجتمع غير نفسه بنفسه وأصبح يقبل التعايش دون حساسيات، فقضيته لم تعد في خوفه من شقيقه بل في البحث عن لقمته. لقد بذل منظرو النظام جهدا باء بالفشل في تسويغ الاستبداد بإسم العدل، والترويج له على انه ضرورة لا أمان بدونها.

لم يستطع النظام السعودي خلق آليات جديدة من شأنها الحد من هيمنة قوى التطرف، بل انه على العكس من ذلك وقف وقتا طويلا بجوارها، فدفع ثمن ذلك غاليا، إذ رغم علاقته الوثيقة بالتجربة الملكية في المغرب فإنه لم يعمل بنتائجها، فلم يطبق طريقة التغيير الممنهج، ولم يحرص على الاستجابة لبعض مطالب قوى المعارضة، وفي نفس الوقت قام ويقوم بخلق آليات تحد من قوتها، ويبدو ان سبب فشله هو عدم توفر القدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، فقد استعمل صانع القرار الزمن كحل مما عاد عليه بالضرر.

قدم النظام للمعارضة فرصة ذهبية بأخطائه فوجدت نفسها تقترب من بعضها البعض، فرغم ان مظاهرة الثلاثاء حسبت على القوى السلفية الا ان معظم المتظاهرين كانوا غير محسوبين على هذه القوى، وينتظر ان يتطور الأمر الى خطر داهم على استقرار النظام بل وزواله حالما يكون هناك تفعيل لحوار بين القوى الضاغطة في المجتمع وهي القبائل والعائلات الكبيرة والعلماء التقليديين والمثقفين وعلماء الاسلام السياسي.

حالما يتمكن هؤلاء من الاتفاق على الحد الادنى وهو التعبير عن امتعاضهم عبر اعتصامات ومظاهرات، فلن يلبث الامر طويلا كي يذهب النظام الى غير رجعة. فلم يعد امر تحرك هؤلاء سرا، فالحوار بدأ يبرز الى السطح، ولا يعني كما كان قديما رد فعل ضد مسلسل الحداثة الجارف بل اصبح الآن انعكاسا لأزمة عميقة يمر بها المجتمع السعودي ناتجة عن فشل النظام في القيام بالمأموريات المناطة به، وهي تدبير الموارد وتوزيع الفوائد والتنسيق بين المصالح المتنافسة.

يعتقد السعوديون ان الوقت قد حان لإعادة تحديد القواعد التي تقنن اللعبة السياسية في بلادهم. ويرى معظمهم ان الأمر يتطلب خلق حقل سياسي عصري جديد وضرب مبدأ احتكار المؤسسة الملكية للوظائف الشرعية وفتح المجال امام اجتهادات خاصة خارجة عن دوائر المؤسسات الدينية التقليدية التي تعمل في خدمة السلطة السياسية. وفي هذا المجال وبعد المظاهرات والاعتصامات الاخيرة حاول النظام التعامل معها في جانبها النظري باستعمال ديناصورات شارع عسير (مقر دار الافتاء) فلم يفده الأمر شيئا بل عاد عليه بالوبال. ولا يمكننا انكار ان هناك اصوات من علماء الاسلام السياسي الجدد اتخذوا منحى انتهازياً فقد استشعروا ضعف النظام وتحطم قاعدته الشرعية وتيقنوا من ان العلماء الشرعيين التقليديين لم يعودوا قادرين على ضمان استمرار الشرعية الدينية للنظام وان النظام لا بد وان يلجأ اليهم كي يساعدوه في تدعيم مرجعيته الشرعية، هذه الاصوات تبدو مسموعة في تصريح الشيخ عايض القرني لجريدة الجزيرة المحلية حيث قال: (المظاهرات والاعتصامات تحدث الفوضى، وتجلب الفتن، وتجر إلى اختلاف الرأي وشتات الكلمة). ولفت الشيخ القرني إلى أخذ العظة والعبرة من الدول التي تحدث فيها المظاهرات حيث لم تخلف من وراء ذلك إلا ذهاب الأنفس والأموال والدماء وفساد الممتلكات العامة.

الانتهازية السياسية التي تبدت في طرح بعض العلماء الشباب الشرعيين قدمت هدية لليبراليين في ان يفعلوا ما يستطيعونه من جهود لاقتناص الفرصة وتدعيم مكانتهم داخل المجتمع السعودي، لكنهم فعلوا ما اعتادوا عليه من بيات شتوي ولم يفعلوا سوى استنكار المظاهرات معتبرينها فتنة وتصرف أصولي لا يمكنهم المشاركة فيه، وبهذا كشفوا عن عدم فهم للخريطة السياسية السعودية وعن غباء استراتيجي فاضح.

ما فعله من خرج في مظاهرات الثلاثاء والخميس العظيمة لم يكن عملا بسيطا بل كان بداية للعصيان المدني في السعودية، وخرقا للقوانين الظالمة التي تمنعهم من التعبير عن ارائهم، وقد تذوق السعوديون طعم الحرية حتى ولو فروا من هراوات ورصاص النظام واعتقل اكثر من ٤٠٠ مواطن ومواطنة منهم، ولكنها معركة اعتاد عليها اجدادهم: فكر وفر الى ان يتحقق الأمل. لم يكن عصيانهم سلاح جبناء كما يعتبره بعض انصار العنف، بل انه يتطلب شجاعة متميزة وتضحيات بطولية، فمن يخرج ليعبر عن رأيه يعرف جيدا تبعات ذلك: الأمنية والاقتصادية، لكن ابناء الشعب السعودي قدم وسيقدم تضحيات بطولية حتى يصل الى حلمه في ان يحكم نفسه بنفسه.

*** المشرف العام على المركز السعودي لحقوق الإنسان**

بانتظار ولادة جبهة وطنية

آليات التغيير السياسي

محمد الهويمل

١ ـ كيف نشخص الواقع السياسي الداخلي حالياً؟ إقتصادياً، إجتماعياً، ثقافياً، دينياً. الاحوال العامة الاقتصادية: معدلات البطالة، الغلاء، الوضع المعيشي المتدهور، والاجتماعية: العلاقات بين الاسر والعوائل، ودور الوجهاء وسلطتهم الاجتماعية، والشباب وإتجاهاتهم الثقافية والسياسية، وتأثير الاعلام الفضائي على الاخلاق العامة والتوجهات السياسية والثقافية على المستوى الفردي والجماعي،وثقافياً: التوجهات الثقافية السائدة، ونوع الثقافة السياسية والدينية السائدة. ودينياً: قراءة الجو الديني العام وما هي درجة التدين عند عامة الناس، وهل الموجة الدينية تزداد انحساراً أم أن هناك عودة حميدة للدين وما هو حجم تأثير رجال الدين في الواقع الاجتماعي والسياسي الداخلي.

٢ ـ كيف ينظر السكان لأنفسهم الآن (هل هم مواطنون في دولة، أم هم أعضاء في قبيلة، ومنطقة، ومذهب)؟ وتستمر الأسئلة لتشمل المحيط الجغرافي: هل هم يتفاعلون مع المناطق المتاخمة لهم سواء في الخليج أو الشمال مع الشام والجنوب مع اليمن والغرب مع مصر، وبالتالي فإن تفاعلهم يزداد مع من التخوم ويبتعد عن المركز. الغرض من السؤال هو تحديد الانتماء السياسي والثقافي للسكان داخل الجيوبوليتك السعودي.

٣ ـ الهدف المبني على الادراك العام: هل السكان يحملون تطلعات مشتركة تتعدى الانشدادات التقليدية المتنامية لديهم، أم هم مجموعة سكانية متوحدة في همومها وأهدافها وبالتالي فهي تتجه الى المطالبة الجماعية بحقوق سياسية واقتصادية لابد من السعى بصورة افرادية أو جماعية بكتابة العرائض وعبر الوجهاء والنخب لتحقيقها، أم هم فئات منقسمة تسعى الى تحقيق اكبر قدر من الشراكة الاقتصادية والسياسية أسوة بالآخرين، أم مجموعات تبحث عن ضمانات خاصة ومنفردة من الدولة لتأمين فرص عيش مقبولة وليست بالضرورة متساوية مع الآخرين، وهل يمكن لبعض هذه الفئات أن تتحول الى أنوية قوى سياسية يترشح بعضها لتبني الانفصال خياراً نهائياً عن البلد كطريق للخلاص ونهاية للعناء المتراكم عليها.

ميكانيزمات التغيير

١ ـ ما هي آلية التغيير السياسي للسكان؟ هل هي سلمية تقوم على استخدام لغة ذات بعد حقوقي اعلامي سياسي، أم هي آلية ثورية جماهيرية وربما عنفية.

٢ ـ وهل هناك ثمة خطاب سياسي محدد وموحد لدى السكان؟ أم هو خطاب منقسم بين دعوات وطنية، طائفية ـ انفصالية، مناطقي ـ إنفصالي، عمالي ـ حقوقي، ثقافي.

٣ ـ ومن هي القوى الاجتماعية والسياسية المرشحة لمزاولة عملية التغيير؟

ـ هل هي التنظيمات السياسية العلنية في نجد والحجاز والمنطقة الشرقية، أم طبقة رجال الدين بصورة عامة، أم الوجهاء والتجار، أم المثقفون غير المنتمين لتنظيم سياسي محدد، أم التيار الوطني والليبرالي، أم الجمهور في حركته العفوية.

٤ ـ من هي القوى المستفيدة من أي مشروع سياسي تغييري سواء على الصعيدين الوطني أم المحلي؟

وما هو إتجاه ردود الفعل: هل ستفضي النشاطات السياسية الى إستعلان بعض النشاطات السياسية الاحتجاجية الخفية وتحفيز الهادىء منها كأن تشهد الساحة المحلية ظهور حركات سياسية شبه منظمة في نجد والحجاز والمنطقة الشرقية أو حتى في الشمال و الجنوب وما هي الفرص المتاحة لها للتعبير عن نفسها عملياً أو علنياً.

وما هو رد الفعل الرسمي: هل هناك ما يتجاوز السيناريو الافتراضي أي هل ستتعامل الحكومة بهدوء (وربما بلا مبالاة) مع الجماعات السياسية الناشئة والتي لا تشكل تهديداً مباشراً وسريعاً على الدولة، فاذا ثبت العكس فإن الاجراءات الامنية المشددة ستكون الخيار الأول قبل أن تبدأ لاحقاً التفكير في كيفية إمتصاص أي دعوة إحتجاجية وإحتوائها، إما بعزلها عن محيطها الاجتماعي بالتوصل الى إتفاقات منفردة مع قيادات هذه الجماعات وبتحسين نسبي لظروف بعضهم وتقريب الوجهاء ورجال الدين، ثم استخدامهم لخوض حرب بالنيابة عن الحكومة خصوصاً اذا نجحت الحكومة في اقناع الوجهاء ورجال الدين (أو هم اقتنعوا عملياً) بأن أهداف الجماعات السياسية الناشئة من شأنها تفويت فرص العمر بالنسبة لهم، وأن هذه الدعوة تشكل تهديداً مباشراً لمستقبلهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فيما تسمح عمليات الاستقطاب الى تعزيز الخيار الأمني.

هذه الاسئلة بكل متوالياتها تشكل حجر الزاوية للتفكير في المشروع السياسي المستقبلي لأي حركة وطنية. وتتطلب الاجابة عن كل سؤال عملية تشريح أولية للقوى الاجتماعية الفاعلة في البنية السكانية، والاوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية السائدة، وما هي فرص التغيير وامكانياتها: بمعنى فرص التغيير في الواقع السياسي الداخلي، وما إمكانيات ذلك التغيير عند المتصدين للعمل التغييري. وهذا يعني أن الحديث هنا سيأخذ اتجاهه النهائي في هيئة الممكن بالفعل والممكن بالقوة. أي هل فرص التغيير وامكانياته حاصلة بالفعل حالياً بانتظار "المستثمر" القادر على تسخيرها باتجاه فعل احتجاجي سيؤتي ثماره قريباً. أم المطلوب هو خلق فرص وإمكانيات أو تحفيز بعض تبرعماتها كيما تكون صالحة للاستثمار مستقبلاً.

هذا الاتجاه في الحديث قد يكون محبطاً بعض الشيء لأنه مبني على حسابات شبه علمية (الاوضاع الاقتصادية الراهنة، السخط العام، الوضع الامني، التوترات الاجتماعية والسياسية الداخلية في البلد عموماً وما أشبه)، سيما وأن عمليات التغيير في التاريخ المعاصر ـ وبالحسابات العلمية ـ لم تتم على أساس من يتبرعون بسرد قائمة "الحسابات العلمية". وهذا صحيح في المجمل، ولكن هناك ايضاً بعض التصورات العامة المنطقية التي ستسهل عملية التفكير في التغيير، كالقول بأن إمرأة ستحكم البلد في العام القادم فهذا من القضايا غير الواقعية منطقياً.

الدعوة الانفصالية: بين الواقعية والطموح

ابتداء يمكن القول بأن كل دعوة من شأنها أن تخلق انصارها وأعداءها في آن واحد. وهذا

يتوقف، بطبيعة الحال، على طبيعة الدعوة وخطابها السياسي العلني. فالفرضية الاولية تقول بأن الدعوة الانفصالية ستخلق انصاراً لها وسط بعض الفئات المقهورة، وهناك قطاعات ستتفاعل مع هذه الدعوة. وتحديد هوية هؤلاء الانصار ضروري للغاية. فمن يا ترى سيناصر هذه الدعوة التي تعتبر في الحسابات السياسية راديكالية وتنطوي على مغامرة كبيرة. ولا شك أن المناصرين لهذه الدعوة لهم حساباتهم (الربح والخسارة مادياً ومعنوياً). وهذا سيضطرنا لعملية تشريح أولية للمجتمع وإخضاعه الى عملية تصنيف على أساس ثقافي واقتصادي واجتماعي وسياسي.

- فهل الدعوة الانفصالية تناشد أو تغري ما يسمى بالنخبة المثقفة الوطنية والليبرالية أو حتى وسط المجموعات الدينية؟

- هل هي تلبي حاجة الوجهاء والتجار؟ واذا كان كذلك فهل هم على استعداد للتضحية بمكتسبات مادية ومعنوية مستقرة وقائمة؟ أم الدعم سيأخذ شكلاً ابتزازياً (بمعنى استخدام دعوة الانفصال وأهلها كورقة لاستدرار المزيد من المكتسبات). وما هو القسم من الوجهاء الذي سيتفاعل مع مثل هذه الدعوة وما هي صورة الدعم المرسومة والمتوقعة منهم، مع التشديد على أن الحديث هنا يتمركز بصورة أساسية حول وجهاء لهم حساباتهم المختلفة، فضلاً عن ضآلة المعلومات حول هذه الفئة.

- هل ستلقى الدعوة صدى وسط المحاور الفاعلة في الفئات الاجتماعية المراد إستعمالها كقوة داخل المشروع الانفصالي (مع الالتفات الى أن هذه الطبقة ليست متوحدة فكرياً وسياسياً)، وعليه فلا بد أن هناك مع وضد ومحايد في هذه الطبقة.. فمن هم؟ ولماذا؟ والى أي مدى سيصل هذا الموقف في بعده الثلاثي؟، وماهي محركات كل طرف في هذه الطبقة؟، وما هي أيضاً الكوابح وكيفية إستدراج الطبقة بالكامل الى مثل هذه الدعوة؟.

- ثم هناك الحسابات الخاصة، القبلية والمناطقية والطائفية فالاتفاقات العامة داخل هذه الاطارات لا يلغي وجود تنافرات في داخلها قد تفوق التنافرات بين السني الوهابي والسني الحجازي والشيعي الامامي والشيعي الاصولي والشيعي الشيخي. فإضافة الى التنافر المذهبي الفرعي، فهناك عادات وتقاليد إجتماعية متراكمة غير متوافقة بين المنطقتين، زائداً الانقطاع الاجتماعي والثقافي والسياسي الطويل المدى، فضلاً عن الاتجاهات الثقافية والاجتماعية والدينية المتناقضة مع نظيرتها داخل هذه الاطارات الفرعية، بل والرؤية السياسية المتنافرة بينها تجاه الدولة وتجاه الوضع العام المعبر عنه في السلوك الاجتماعي في إتجاهاته المختلفة وعلى كل المستويات.

- الطبقة الوسطى: وتشمل أساتذة الجامعات والمدارس وموظفي القطاعين الحكومي والخاص. وهنا أيضاً لابد أن نستثني بعض أفراد هذه الطبقة الذين استقرت أوضاعهم المادية والمعنوية في ظل إستقرار النظام فهم لا يرجون المخاطرة في تغييره لصالح وضع غير مضمون، سيما وأن في هذا التغيير تغييراً لأوضاعهم المعيشية ولموقعهم الاداري والاجتماعي. ولكن غالبية أفراد الطبقة كما نفترض تستشعر الحرمان والتمييز الواقع عليها على أساس مذهبي، مناطقي، وقبلي، وأي دعوة تحمل في باطنها وعداً برفع الحرمان أو تمارس ضغطاً على الحكومة لجهة الافادة منها في تسوية المشكلة ستلقى قبولاً نسبياً (يتفاوت القبول بين التأييد العاطفي، واللساني والمادي والعملي). ولكن الحسابات يفترض أن تكون مختلفة بحسب عامل الزمن وتطور الاوضاع الداخلية وضعف قدرة الدولة على استخدام عامل التوتير بدلاً عن عامل التبريد.

- يبقى التيار العريض المحروم (المتصوّر) الذي لا يملك ما يخسره في دعوات من أي نوع سواء كانت انفصالية أو ثورية انقلابية. بل قد يحدو هذا التيار الأمل في تعزيز وتعضيد دعوات كهذه رجاء تحسين وضعه المعيشي، وقد يدخل كعامل ترجيحي في حركة انفصالية من النوع الذي يعده بفرص عيش أفضل.

- على المستوى الاقليمي: ليس هناك قوى إقليمية خليجية وعربية أو حتى إسلامية (ايران مثلاً) مرشحة حتى الآن لأن تسند حركة انفصالية، ففي هذه الدول ما يكفي من بؤر إنفصالية قابلة للاستثمار وتخشى من استغلالها من قبل السعودية في حال ساندت هذه القوى حركة إنفصالية في المنطقة. وحتى الدعم السري يبدو مستبعداً لأن الخطورة الكامنة في داخل هذه الدعوة فضلاً عن الاحتمالات القوية بتسرب أخبارها كفيلة بأن تثني أي قوة اقليمية عن الاقتراب فضلاً عن تأييد هذه الدعوة.

- على المستوى الدولي: إن الاوضاع الدولية تبدو شديدة التعقيد وبحاجة الى دراسة دقيقة لمعرفة القوى الفاعلة فيه، ومدى تأثيرها في الوضع السياسي في المنطقة.

صحيح أن العالم شهد خلال هذا العقد ظهور دول جديدة هي ثمرة حركات انفصالية سواء في الاتحاد السوفيتي السابق أو اندونيسيا وربما هناك دول مرشحة أخرى للظهور في الفترات القريبة أو البعيدة. وصحيح أيضاً لولا الدعم الدولي وخصوصاً الغربي (الولايات المتحدة وحلف الناتو) لما كان لهذه الدول أن ترى النور. فمع تصور حركة انفصالية في السعودية، كيف سيكون موقف المجتمع الدولي، وتحديداً حلفاء السعودية المرتبطين معها في معاهدات أمنية استراتيجية، وعقود اقتصادية وعسكرية طويلة المدى. ورغم تبني عدد من الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة لفكرة تقسيم السعودية الى مناطق، كإحدى منتجات الحرب على الارهاب الا أن هذه الفكرة لم تتجاوز حد التهديد والضغط على الحكومة السعودية من أجل الاستجابة لشروط الادارة الأميركية.

من وجهة نظر السياسة الدولية، أي حركة سياسية مهما كان شكلها ينظر اليها من زاويتين:

أ - إما أن تكون عامل تخريب لوضع دولي قائم وبالتالي سيتم التعامل معها بقسوة وشراسة. ب - أنها حركة تبشر بضمان أفضل للاستقرار الدولي، وبالتالي للمصالح الاستراتيجية والاقتصادية الغربية في السعودية. ومن الواجب على هذه الحركة أن توصل القوى الدولية الفاعلة في المنطقة الى قناعة بأن هذه الحركة تندرج في سياق (ب). وهذا يتطلب تقديم رؤية تحليلية صلبة لما سيكون عليه مستقبل السعودية في حال عدم مساندة مثل هذه الحركة التي ستضمن - أول ما تضمن - عدم انفلات الاوضاع السياسية العامة في البلاد، خصوصاً أن المرشح هو الفوضى وعدم الاستقرار، وهنا تلتقي مصلحة محلية خاصة بمصلحة دولية، أي بالخوف من إختلال ميزان المصالح الدولية في المنطقة، والاضطرابات المرشحة في السوق النفطية العالمية. وعلى أية حال، فإن في المجتمع الدولي ما يكفي من التناقضات ما يمكن إستثمارها لصالح دعوة كهذه خصوصاً اذا توسلت بخطاب سياسي متقن تغري لغته الساسة الغربيين وصناع القرار والنخب الفاعلة في الغرب (من صحفيين وحزبيين وبرلمانيين).

ولكن وبصورة اجمالية، فإن هذه الدعوة استناداً على الحسابات المذكورة سابقاً قد تكون محفوفة بالمغامرة والمخاطر في الفترة الراهنة ما لم يتم إستبدال العمل العلني بالسري والنتائج السريعة بالمستقبلية، أي ترجيح ما هو بالقوة على ما هو بالفعل، وهذا يتطلب عملية حرث طويلة المدى، وهي في نهاية الأمر مستندة على المتغيرات السياسية المحلية والاقليمية والدولية غير المتوقعة، كانهيار اقتصادي وشيك، أو ظهور حركات اعتراضية فجائية في مناطق اخرى من السعودية تهدد بخلخلة أساسات النظام وتدمير قواعده من الداخل.

الاحتجاج السياسي تحت مظلة جبهة وطنية

ثمة إجماع عام بين القوى الوطنية والدينية على أن العائلة المالكة نجحت في تشييد دولة ولكنها أخفقت في بناء وطن. فمنذ نشأتها لم تخلق الدولة السعودية هوية وطنية عليا ومشتركة للمنضوين تحت سلطتها. فإذا نجحت في تفكيك وربما إحباط دور الهويات الفرعية القبلية والمناطقية والمذهبية فإن هذا الدولة لم تنتج هوية بديلة تعوض هذه الهويات الفرعية المقموعة.

هذه المشكلة اذا كانت في ما مضى توارت تحت تأثير دور دولة الرفاه التي نجحت في ضخ مكثف ومتواصل للملايين في وسط أبناء هذه الهويات، ومن ثم تنامي الدور التقليدي للدولة في مركزة السلطة وتحولها الى راعية الرعية في مقابل السلطات التقليدية للقبيلة والمنطقة، زائداً عملية التحديث الواسعة التي نهبت تلك الانشدادات والولاءات الفرعية لصالح المؤسسة الحديثة (الشركة، والمصنع، والمعمل) وسيادة ثقافة السوق، فإن الوعي الثقافي المتنامي بفعل الوسائط الاتصالية والتحديثية وحتى الحزبية مقابل ضعف التربية الثقافية الوطنية وانحسار دولة الرفاه ساهم بشكل كبير في تحفيز المشكلة المؤجلة: إنعدام الهوية الوطنية المشتركة. ربما قد يجادل البعض

بأن هذه الانعدام من شأنه تحفيز المشاعر الفرعية الانفصالية. ولكن الأمر ليس دائماً كذلك، فهناك معادلات سياسية صلبة يصعب إختراقها لأن تأثيراتها والاطراف الضالعة فيها ليست فقط محلية بل لها امتدادات اقليمية ودولية.

إن الاستجابة الأولية للتعبير عن مشكلات التمييز والحرمان الواقع على بعض الفئات، هو فقدان البلد لهوية وطنية بما تحمل هذه الاستجابة من دعوة ضمنية للمساواة السياسية والتوزيع العادل للثروة ووضع أساس جديد لعملية تداول السلطة من جهة، والغاء الاساس الايديولوجي على أساس استحكام "قادة الفتح وجيوشه" والحق التاريخي في السلطة والثروة لجماعة التوحيد السياسي والديني، وبالتالي الغاء الهوية القائمة من جهة ثانية.

هذه المشكلة ليست مقتصرة على جماعة أو فئة أو منطقة بعينها، فكل من هم خارج نجد (آل سعود، والوهابية والعوائل النجدية المستفيدة) أي كل من هم خارج السلطة السياسية والدينية والمالية هم معنيون بهذه المشكلة، ويعبرون عنها من منطلقات مختلفة وربما بلغات سياسية مختلفة، وأيضاً لأغراض سياسية مختلفة.

ما نريد قوله، أن هناك ثمة مشكلة مشتركة تطال البلد برمته مما يكسبها زخماً شعبياً كبيراً نسبياً فضلاً عن كون هذه الدعوة الوطنية تحمل بادرة إيجابية (فهي ظاهراً تعبر عن الحرص على استقرار ووحدة البلد) وان انتهت الى نفس النتيجة التي يمكن أن تؤول اليها الدعوة الانفصالية في بعض الحالات والظروف.

فنحن هنا سنضمن قبولاً (وفي استشراف متفائل تأييداً) محلياً من قوى وطنية ومناطقية وقبلية، ولاشك أن هذه الدعوة ستكسب تعاطفاً (أو حياداً على الاقل من جانب القوى الاقليمية) ولاشك أيضاً أنها ستثير اهتماماً على الاقل من جانب القوى الدولية التي ستنظر الى مثل هذه الدعوة بما تضم من قوى وطنية مختلفة وخصوصاً اذا نجحت في ضم شخصيات وطنية واكاديمية معروفة وذات ثقل سياسي. وفي كل الاحوال، فإن الجبهة الوطنية اذا لم تحقق الغايات الكبرى (اللامركزية السياسية والمساواة الاقتصادية والحريات الفردية والجماعية الفكرية والدينية) فإن أقل ما ستحققه هو إجبار الحكومة على تقديم تنازلات سياسية واقتصادية. وفي كل الاحوال فإن تحقيق الغايات يتوقف في نهاية الامر على حجم الفعل السياسي للجبهة.

ولكن السؤال الذي لا بد من الاجابة عنه: ما هي الآلية التي يمكن من خلالها استقطاب وتجميع هذه الاطراف تحت مظلة جبهة عمل وطني؟ مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الاطراف تمثل تيارات سياسية وفكرية غير منسجمة، ومذاهب دينية غير متوافقة، ورموزاً قبليين ومناطقيين متباعدين.

والاجابة عن هذا السؤال يتطلب وقفة توضيحية. فكأي عمل يراد له أن يولد وينشط ويسود، لابد من مبادرة تستهدف خلق مشاعر مشتركة. ولأننا سنستغني عن تشخيص المشكلة فهي ـ افتراضاً ـ قائمة فلا بد من استثنارة وتخفيز إنتباه الاطراف المهتمة الى ما يمكن القيام به من أدوار سعياً الى تسوية المشكلة المشتركة. ولابد من من وجود آلية يشعر كل طرف بأنه يفيد منها على المستوى الفردي (أي أن مشاركته ستحقق لطائفته وقبيلته ومنطقته مكسباً متساوياً) بما يجعل العمل الجمعي الوطني مجدياً للجميع وبالتالي سيدفعهم للحرص على استمراره ومواصلة العمل من خلاله.

ولكن كيف؟

لا بد من وجود طبقة من الشخصيات السياسية والوطنية والحزبية والاكاديمية التي يمكن التعويل عليها في مزاولة عمل احتجاجي سلمي وطني. وربما ستشتق من الطبقة شخصيات تعتبر مفاتيح لشخصيات وقوى أخرى. وهذه العملية قد لا تتم بآلية محددة بدقة فهناك إعتبارات نفسية وسياسية لكل شخصية.

يجدر الانتباه هنا الى اننا نتحدث عن طبقة سياسية منتجة من نفس الواقع الاجتماعي، وبالتالي فهي ليست مفصولة التأثير بتناقضاته، فقد يكون (أ) من هذه القبيلة على غير وفاق مع (ب) من هذه المنطقة، أو (ج) من هذا المذهب على غير وفاق مع (د) من التيار السياسي. وبطبيعة الحال فإن معرفة هذه التناقضات يسعف في بناء جماعة سياسية وطنية منسجمة قدر الامكان.

معوقات في الطريق:

١ـ الانسجام: لغياب تقاليد سياسية وتجارب عمل احتجاجي وطني (بالمعنى الواسع)، فإن خلق حالة من الانسجام بين مجموعة أطراف يراد لها أن تنضوي تحت جبهة عمل مشترك يبدو لأول وهلة صعباً. ولكن ما يقلل من هذه الصعوبة هو وجود هم مشترك وهدف مشترك وهذان كفيلان بتأسيس أساس لعمل جبهوي مشترك شأنه شأن أي الاعمال السياسية المنظمة. هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية فنحن لسنا أمام حقائق ثابتة ومعلومات دقيقة تجعلنا نفترض إنعدام الانسجام بين مجموعة ما يفرقها أكثر مما يوحدها، فهذا الكلام يصدق حتى على الجماعات الفرعية الموحدّة على أساس قبلي ومذهبي ومناطقي.

٢ـ الحسابات المصلحية والخاصة: الواقعية السياسية تفرض علينا حساب المصالح الخاصة الفرعية التي قد تظهر لدى أفراد الجبهة الوطنية المفترضة، وقد تستغل الحكومة بعض الاطراف، فتقوم بترتيبات ثنائية منعزلة، وهذا من شأنه أن يهدد بتفتت الجبهة وتقويضها، وهذا يتطلب تأسيس قاعدة معلوماتية صلبة واتفاق واضح وشفافية كبيرة بين الاطراف وتذكير متواصل بالمخاطر المحتملة التي قد تهدد الجميع بفعل ترتيبات كهذه. ورغم أنه لا ضمانات أكيدة من هذه الاجراءات الا أن المشاركين في العمل الجبهوي الوطني مطالبون بتنظيم نشاطات وأسس كفيلة بتقليل مخاطر الاختراق، وفي كل الأحوال لابد للجبهة والناشطين فيها من صنع ضماناتها بنفسها.

٣ـ التركيبة الادارية للجبهة: كون الجبهة ممثلة لقوى سياسية دينية ووطنية (مناطقية ومذهبية وقبائلية) فإن تمثيلاً متساوياً ضروري لصناعة قرار مشترك وملزم لكافة الاطراف. وثانياً، فإن المشاركين في الجبهة هم أعضاء عاملون بصورة فاعلة في نشاطات الجبهة، بمعنى غياب مراكز شرفية الا اذا كانت هناك ضرورة سياسية تقتضي ذلك.

٤ـ الخطاب الاعلامي: يفترض في الجبهة تبني خطاب اعلامي وسياسي وطني يسمو فوق الاعتبارات المناطقية والقبلية والمذهبية. وهذا لا يعني عدم تضمين المظالم الواقعية على أهل هذه المنطقة، القبيلة، أو المذهب في خطاب الجبهة الاعلامي والحقوقي، وإنما ينصب الاهتمام على ضرورة بناء وطن للجميع يشعر فيه أبناؤه بالحرية السياسية والمساواة وينعم فيه الجميع بالعدل الاقتصادي والحق في الوصول الى السلطة على أساس الكفاءة، وبمعنى آخر ضمان توزيع عادل للثروة والسلطة بين الجميع.

ومن الضروري عدم الخوض في كل ما من شأنه تهديد وحدة الجبهة الوطنية من نعرات طائفية ومناطقية وقبلية. فهدف الجبهة هو خلق ظاهرة إحتجاج وطني عام يرمي الى إستقطاب أكبر قدر ممكن من المؤيدين والمتعاطفين.

٥ ـ آليات العمل السياسي:

أ ـ موقع علني يكون مركزاً لنشاطات الجبهة واتصالاتها واجتماعاتها الدورية.

ب ـ نشرة اعلامية (مجلة أو صحيفة اسبوعية) تشتمل على مقالات أو دراسات تعالج مشكلة الهوية الوطنية في البلد وتتضمن ايضاً بيانات الجبهة وتكون هذه النشرة صوت الجبهة الوطنية.

ج ـ العلاقات السياسية: تتولى قيادة الجبهة صياغة خطة لبدء حملة علاقات سياسية محلية ودولية لشرح الاوضاع السياسية في البلد وإطلاع هذه الاطراف على الابعاد الخطيرة التي يمكن أن تؤول في حال استمرار هذه الاوضاع وتحفيز هذه الحكومات على ممارسة ضغط سياسي على الحكومة لبدء إصلاحات عاجلة وجوهرية. وفي الاتجاه نفسه يمكن استخدام منظمات دولية حقوقية وسياسية واقتصادية التي يمكن الافادة منها في إنبثاث أجواء ضاغطة على الحكومة في هذا السياق، اضافة الى نشر مقالات في الصحافة الغربية.

د ـ حملة متواصلة من المنشورات واسعة النطاق في كل انحاء البلد (سواء عن طريق التوزيع اليدوي، أو الفاكس، أو الانترنت) حول الجبهة وتشتمل على رؤية تحليلية للوضع في البلد، وماهي آفاق المستقبل بما يحمل من أجراس خطر على عامة الافراد ورسم تصور عام متضمناً حلولا مقترحة بما تحمل من دعوة للانضمام لنشاطات الجبهة أو تبني خطابها أو الترويج لأفكارها.

هـ ـ رفع عرائض باسم الجبهة الى الملك وولي العهد وكبار المسئولين في البلد تتضمن رؤية موثقة للوضع الحالي للبلاد والتشديد على ضرورة البدء بتنفيذ برنامج اصلاحي شامل يعالج وبصورة محددة مسألة الشراكة السياسية واللامركزية الادارية واطلاق الحريات السياسية والفكرية والاعلامية والدينية.

قالوا في الإصلاحات البلدية!

* القطرات لا تروي عطشاً.
* الحكومة العزيزة تمارس نوعا من سياسة الضحك على الذقون. سنتظر عشر سنوات الى ان نستطيع ان يكون المجلس البلدي منتخباً بالكامل، وسننتظر مائة سنة أخرى حتى نستطيع أن ننتخب أعضاء مجلس الشورى، ومائتي سنة الى أن نستطيع فصل العائلة المالكة عن رئاسة الوزراء.
* من أجل إنجاح هذه التجربة (البلدية) التي وصفت بأنها قطرة من غيث، يجب أن يسمح بإنشاء أحزاب سياسية.
* اذا كان مجلس الشورى لم يفعّل، فكيف الحال بمجالس بلدية؟
* أخاف أن تكون المجالس البلدية حبة (فاليوم) من العيار الثقيل! أعلل النفس بالآمال أرقبها/ ما أقصر العمر لولا فسحة الأمل!
* هذا الغيث الذي نبشر بقطراته، الا يشبه غيث التغيير الوزاري الذي قالوا أيضا أنه أول قطرات الغيث؟! كان مجرد قطرات وهمية لا أكثر. قطرات الغيث يجب أن تكون أكثر جدية من المجلس البلدي.
* مسرحية الوطن طالت أكثر مما يجب.. والجماهير لا زالت تتابع دور البهلوان وهو يخلع أنفه ثم يعيده. المرحلية لا وجود لها في وطن يختبيء خلف الأبواب.. يمسرح المواقف.. ويعتقد بأن نهاية كل إحتقان خبر في جريدة.
* خطوات خجلى نحو التمسك بالمكان ليس إلا.
* القطرة التي هطلت بالأمس سبق وأن هطلت في منتصف القرن الماضي ثم انحبس القطر وجدبت الأرض وتساقطت الأشجار من الظمأ. وفي أوائل التسعينيات هلّت سحابة لكنها انقشعت في بداية الدرب، فبعد أن استبشرنا خيراً بتحديد ولاية الوزراء بأربع سنوات تجدد مرة ونصف، فإذا الوزراء يجدد لهم مثنى وثلاث ورباع.
* لو كان لي من الأمر شيئ في هذا القرار لجعلت المرأة ضمن المقترعين على الأقل، إن لم تكن ايضا ضمن المرشحين في هذه الإنتخابات البلدية البسيطة.
* أحاول ان اكتم مشاعر الخوف ان يكون الإعلان مجرد خبر للتصدير الخارجي.
* بعض الظلاميين سيلعنون الظلام كالعادة وسيقولون تمخض الجبل فولد فأرا واقول: ان نصل متأخرين خير من ان لا نصل مطلقا، فينبغي ألا نحرق المراحل على غرار كن فيكون. ليس صحيحا ان نطفئ كل اضاءة في النفق المظلم.
* لو أخذنا بمبدأ خذ وطالب، لتوقفنا عن مسيرة العالم، ولنا أكبر مثال في الدول الخليجية، وبذلك نحتاج مائة سنة للحاق بركب الحضارة، وبذلك سنظل متخلفين مثل طالبان، ويلفظنا العالم بأسره!
* المشكلة إنه لا يزال الكثير منا يطلب نفس المستحيل غير مدرك إستحالته. كيف يمكن لولي الأمر أن يجازف وبسرعة؟ دعنا من التأخر وضياع الوقت لن نتحدث عنه طالما إن الباب بدأ ينفتح والضوء بدأ بالتسلل.
* عمر الوطن ٧٠ عاماً. مالضير من الإنتظار ١٠٪ إضافية. أكاد أكون متأكداً كصاحب القرار نفسه بأن القادم أحلى وأجمل وقد نستقطع من المدة نصفها.
* أنا متشائل.. الذين يبنون حكمهم على ما كان وما هو كائن، لا يسعهم الا عدم التصديق. والذين يبنون حكمهم (برغم) ما كان وما هو كائن، لا يسعهم الا التمسك بالأمل. والذين شبعوا من هذا وذاك ـ مثلي ـ يمتنعون ويترقبون.
* أخشى ان تتحول هذه القطرة الى مخدر عن المطالبة بالمزيد.
* خبر اعتماد الانتخابات في المجالس البلدية ظاهره الأمل وباطنه اليأس والإحباط. هي خطوة قد تكون بداية الإصلاح.. أو قد تكون حلوى للإلهاء لا غير.
* إني لأعجب ممن يريدنا أن نهلل ونطبل لهكذا قرارات إعاقة لا إصلاح. ويصور كلمة انتخابات وورودها في المصطلح الداخلي وكأنها ثورة ما بعدها ثورة!
* واجبنا ألا نرضى بتغيرات (سامجة) بل ندفع إلى تغيرات أساسية فاعلة ومؤثرة. هل ما زلنا أطفالا؟ دع عنك فتات الخبز يا (مواطن).
* هناك فرق بين التغيير النابع من نية صادقة وبين التغيير المراد به (التخدير) او ارضاء الخارج.
* ولماذا قطرة؟ الوقت لن يغفر لنا هذا البطء واللف والدوران.. نحن في حاجة الى بحر من الحرية والتغيير وليس الى قطرة.
* انتخابات المجالس البلدية.. الم يكن معمول بها لدينا في زمن ما؟ الأمر ليس بجديد.
* أنا متفائل من هذه الخطوة رغم عدم قناعتي بها في شكلها التنظيمي لطموحنا بالأكثر.
* لا بد من وضع ضوابط وشروط للترشيح والانتخاب بحيث لا يصبح المجلس البلدي هيئة افتاء لكثرة المطوعين.
* التغيير في السعودية يجب أن يسير بسرعة السلحفاة.. لماذا؟ إنها القبلية. نحن بحاجة لتغيير بطيء ولكن متواصل.
* أول الغيث مظاهرات واعتصامات.. و(خلونا نشوف آخرتها) مع امتطاء صهوة السلحفاة!
* لسنا بحاجة الى غيث أوله قطرة. دول متخلفة في مجاهل أفريقيا ينعم مواطنوها بكل أنوع الحرية والديمقراطية. ماذا ينقصنا نحن؟
* في هذا البلد من الفساد المتراكم عبر قرون أصعب بكثير ان يعالج بمسكنات. المواطن بحاجة الى وضع أصلاحي شامل لايجاد حلول جذرية لمعاناته قبل إنتخاب نصف مجلس بلدي لايهش ولا ينش؟ هذه مسكنات لارضاء التافهين من أبناء هذا الشعب.
* لا ندري أيهما أسرع تحرير بوش أم إصلاحاتنا؟!
* فرحت بعد قراءة القرار، كما فرحت عصر أحداث ١١ سبتمبر، والآن أنا وغيري نبكي ألما لتلك الأحداث، ولكن هذه ردّة الفعل

العفوية!

* لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تشكل المجالس البلدية إضافة للمسيرة الإصلاحية.

* هل تستطيع المجالس البلدية أن تضمن عزل أمير منطقة فاسد؟ بالطبع لا.. فمن سيجرؤ على التقدم بهكذا مطلب، على مجلس نصفه معيّن، ونصفه الآخر معيّن بطريقة (المرضي عنهم)؟!

* هل يستطيع تجمّع المجالس البلدية ـ مهما كان قويا ـ أن يطالب بعدالة توزيع الثروة، بين جيزان والرياض ونجران والباحة وتهامة! بالطبع لا، فهذا مساس بأصل ثابت في التفكير الملكي!

* أرى أن هذه الخطوة، هي بمثابة ذر الرماد في العيون.. لا أكثر.

* لو اتجه مفكرونا الى مخاطبة العالم الخارجي لكان أجدى وأسرع من المطالبة الداخلية. الحقوق لا تمنح أيها الاخوة ولكنها تؤخذ عنوة.

* هو فعلاً (قرار) مسكنات و(التفاف) على الإصلاح الحقيقي الذي يحتاجه الوطن. واحد يطالب بمئة ريال.. فيُعطى نصف ريال فقط! أليست خيبة أمل واحباط؟

* لا جديد تحت الشمس! نعم نحتاج إلى اصلاح حقيقي.. ومشاركة حقيقية عبر سياسة تقوم على المراقبة والمحاسبة التي يوفرها الانتخاب الحقيقي ابتداء بمجلس (عصافير الزينة) الموضوعين في قفص جميل وبراق.. والمُسمى تجاوزاً بمجلس الشورى!

* أنا فعلاً متشائم من أن الحكومة ستمضي في الإصلاحات.

* هل لزاماً علينا ان نبتدئ من الصفر لنقول اننا نملك تجربة؟ ولماذا تقوم دولة مثل سلطنة عمان وقطر بالإستفادة من تجارب الآخرين في انتخاباتهما، بل انهما تفوقتا على تجربة الكويت العريقة بسماحهما للعنصر النسائي بالمشاركة والترشيح، فهل ما قامتا به مقارنة مع تجربة الكويت يعتبر قفزا منهما وعدم روية أم ماذا؟.

* حقيقة أشعر بكثير من الخجل وبكثير من الأسى عندما تطيّر لنا وكالات الأنباء خبر إجراء اصلاحات في السعودية والنتيجة هي انتخابات بلدية! ونصف أعضائها يعينون! ما يحدث نكوص عن كل الوعود المعطاة.

تيّار

الوقت.. سيفٌ على رأس من؟

الوقت، خدم العائلة المالكة بقدرٍ ما. حين يرتبط الوقت بالإصلاحات فالوقت يمدد الى النهاية من وجهة النظر الرسمية. فلمَ العجلة على الإصلاحات؟ يقول أنصار السلطة: المسألة صعبة؟ ولا نريد مجازفات، ولا حرق مراحل، الى آخر الكلام.

لكن حين تنشأ أزمة أمام السلطة، فإنها تريد أن تختصر الوقت بأسرع من ضعفي الصوت!

في مواجهة العنف مثلاً، يعتقد بعض المسؤولين أنهم قادرون على إنهائه في أسابيع وبالكثير في فترة أشهر معدودة! من قال هذا؟ وكيف؟ عقود من الزمن مضت والدولة تؤسس من حيث لا تعلم جذور العنف، فكيف يمكنها إنهاؤه بين ليلة وضحاها؟ كيف تستطيع أن تغير العقليات والمناهج والإعلام ورجال السلطة المبتلون بأدواء الرأي الواحد والطائفية.

الوقت.. والهوية!

لم تستشعر العائلة المالكة أهمية الهوية الوطنية، المهم هي الهوية (المناطقية والدينية) ضمن حريم السلطة وفضائها الفئوي. وفي أول مواجهة مع الخارج، بدأت أركان السلطة بالتزعزع، وهذا طبيعي. وفي الحال استشعرت ان الجمهور غير عابئ بمشاكلها، ولا يقبل بأعذارها، ولا يتناسى أخطاءها. على طريقة كن فيكون، تريد السلطة (خلق) هوية وطنية! في يوم وليلة! يتصور الأمراء أنهم إذا أكثروا من لفظة: الوحدة الوطنية، والوطن، والمصالح الوطنية وغير ذلك من العبارات، فإن الناتج بعد شهر أو أكثر: وحدة تلحم المواطنين بعضهم بعضاً، بعد أن عملت على تفريقهم دهراً، وتلحم المواطن بحكومته، الى حد تدفعه الى أن يفدي وطنه وحكومته بنفسه!

هذا وهم!

الوقت هنا يقتل الحكومة كما قتلته هي بيدها! هي تحتاج الى زمن طويل وبرنامج مكثف لا تعرف حتى اليوم كيف تبدأ به، ولا تعرف محتواه، ولا تعرف ما يترتب عليه! مثلاً.. هي تريد هوية وطنية بمعنى الولاء لرجال الحكم الحاليين. وهؤلاء الأخيرون في المقابل يتصورون أن بالإعلام يصنعون هوية، لا بمشروع سياسي. الأمراء لا يريدون أن يعطوا الناس حريّة وإصلاحاً وحقوقاً تنعكس على ولائهم لوطنهم وحكومتهم. هم يريدون كل شيء بالمجان، وبأسرع وقت! وكأن مسألة الهوية أو مكافحة العنف، مجرد مشروع إعلامي جديد سهل المنال!

الشعب غير مهيء ويحتاج الوقت الى التمطيط إن كان الأمر في صالحه، أي إذا طالب بالإصلاحات السياسية، أو بالمشاريع الخدمية.

ولكنه من وجهة نظر العائلة فهو مهيّء جداً لأن يكون مسالماً مكافحاً للعنف موالياً للدولة والنظام مستشعراً واجباته دونما حقوقه.

إنها معادلة مغلوطة، لأنها قسمة ضيزى لا يقبل بها العقل السليم، ولا يحتاج المواطن ليفهم تفاصيلها. فالولاء والإنتماء له ثمنه لا يريد أقطاب النظام أن يدفعوه.

حين يقدمون المجلس البلدي، فإنهم ينالون ولاءً بحجمه!

وحين يقدمون الخدمات، فإنهم لا يحصدون في حال سوئها إلا على الشتائم!

تحب وطنك وتفتديه مسألة ثقافية عميقة، ومسألة متصلة بحياة المواطن اليومية. المواطن غير الحرّ والمحتاج لا يمكن أن يكون (وطنيّاً) بالمعنى الصحيح، بل لا يمكن أن يكون (مواطناً) حسب التعريف العلمي للمواطنة.

من ينسى الوقت في وقت الإستحقاقات، عليه أن يتذكره حين يطلب من المواطنين ولاءً ودفاعاً عن الدولة أو عن النظام نفسه.

هذا هوالدرس الذي يجب أن يعرفه المسؤولون اليوم.

صدمة الإنتخابات البلدية الجزئيّة

نقول (صدمة) بمعناها السلبي، أي أنها جاءت أسوأ مما كان يتوقع اليائسون من إصلاحات الحكومة. لم تحظ مسألة الإنتخابات البلدية بنقاشات جادة في الصحافة السعودية رغم أهمية الموضوع، ربما بسبب طارئ موضوعين اساسيين جاءا لينافسا موضوع الإنتخابات الجزئية في استقطاب الإهتمام، أو ربما لأن الإنتخابات نفسها لم تكن لتثير المثقف السعودي وكذلك رجل الشارع العادي الذي كان ينتظر التغيير بفارغ الصبر. لعل موضوع المظاهرات أو محاولات التظاهر حظيت باهتمام أكبر وإن لم تنعكس في الصحافة المحلية سوى شتماً وتقريعاً وتقزيماً لنشاطات سعد الفقيه، المعارض السعودي المقيم في لندن.. كما أن موضوع إقامة ندوة عن حقوق الإنسان في المملكة سحبت بعضاً من الإهتمام الذي كشف عن نية هزلية في الإصلاح بسبب طريقة الأجهزة الأمنية في التعاطي مع محاولات التظاهر كحق أساسي من حقوق الإنسان وهو حق التعبير.

المهم أن موضوع الإنتخابات جاء مخيباً للآمال. كثير من الكتاب اللامعين تجاوزوا الموضوع ولم يكتبوا عنه، وكأنه غير جدير بالنقاش أو حتى بالإشارة. بعضهم كتب عنه بنقد مبطّن، وأظهر عبارات ترحيب باهتة، وهناك من كتب عن المجالس البلدية بالنقد الهادئ مضيفاً مطالب عامة ومذكراً بالأساسيات المهمة في الإصلاح، ودافعاً بمطالب تجاوزت كثيراً ما قدمته الحكومة.

القليل الذي امتدح الإنتخابات المحلية، بعضهم بعقل كتركي الحمد الذي بدا أهم المؤيدين حيث اعتبر الإنتخابات الجزئية دليل على نية الحكومة في الإصلاح، معتبراً الخطوة صغيرة ولكن المهم هو (الآلية) الإنتخابية أكثر من المضمون. اما المديح بلا عقل فكان من نصيب معظم كتاب جريدة اليوم التي تصدر في الدمام، فكتاب الجريدة هم أكثر من امتدح وأقلّ من حلّل الحدث، حتى من حيث عدد المقالات ربما تكون الجريدة فاقت الوطن والرياض وعكاظ!

سيلاحظ القارئ أن معظم الكتاب اعتبروا الإنتخابات البلدية جزئية من مشروع كلّي، في حين لم تقل الحكومة ذلك حتى الآن. وهناك ثغرات كثيرة ونواقص في التحليل، من بينها أن أحداً لم يكتب بالتحديد أو يجيب على سؤال: هل بإمكان الإنتخابات البلدية امتصاص حالة العنف والإحتقان في الشارع السعودي، حتى مع افتراض الإنتخاب الكامل لأعضاء المجلس البلدي؟! فالإصلاحات كما أقرّ الكتاب السعوديون في الأشهر الماضية متأخرة، وها هم يقولون أنها قليلة ولا تكفي، وأن ثلاث أو أربع سنوات قادمة قد لا يستطيع المواطن العادي انتظارها ليخلص من مصائبه في الجوانب المعيشية المتعسرة. الكثيرون نظروا الى الإصلاحات السياسية كبوابة للحلول والمشاكل الإقتصادية، فهل يتمكن المجلس البلدي من حلّها؟ وهل سيتحمس لها المواطن؟

كان من الصعب تلميع المجالس البلدية، بعضهم اعتبرها بالون اختبار (لمن؟) للحكومة أم الشعب؟ وبعضهم اعتبرها مرحلة تدريب للشعب على استخدام صناديق الإقتراع، وجلهم ركزوا على ثقافة الإنتخاب وضرورة توفرها للشارع السعودي. في حين ان الكثير من الكتاب ابدوا ريبتهم من أن تتحول الإنتخابات لصالح القبيلة والمنطقة والمذهب!

لقد غاص الكثيرون في تفاصيل الجوانب الإجرائية للإنتخابات الجزئية البلدية، ولم يفكروا ماذا بإمكان هذه المجالس أن تصنع للمواطن. هنا مربط الفرس.

هل يتبدد الأمل بالإصلاح؟

عبدالله ناصر الفوزان

أقصد تلك الآمال الضخمة التي تبرز كبيرة وتظل تكبر وتستحوذ على اهتمامات أصحابها لتصبح في نظرهم مثل الجبال الراسخة ويظلون يرقبونها سنوات وسنوات منتظرين أن تتدفق الشلالات من قممها وفجأة يجدون أنها قد تبخرت ككتلة غيمة ضخمة ساقتها الريح باتجاه آخر ثم بددتها. يا لها من لحظة صعبة جدا على النفس تلك التي يكتشف فيها الإنسان أنه كان يقف سنوات وسنوات يراقب وهما.. ويا لها من لحظات تعاسة تلك التي يظل الإنسان فيها بعد ذلك يجادل نفسه. هل هو سوء التقدير أم براعة التزييف.. هل هو خلل الرؤية أم براعة التستر والتلون.. هل هو الغباء أم إتقان الدور.. هل العيب فيه أم في الطرف الآخر؟

هل يموت الأمل..؟ لا.. لا.. طبعا فالأمل لا يموت. الذي مات هو الوسيلة.. أي الجبل المزيف، أما الأمل فالمفروض أنه باق في النفس ينتظر الوسيلة المناسبة لتحقيقه. ذلك لا يعني أبدا موت آمالنا، ولا ينبغي أن نيأس ونتشاءم.. ونقبر آمالنا في الرمال، بل ينبغي أن يكون هذا دافعا لنا للتمسك بتلك الآمال والإصرار على تحقيقها، فطالما أن هناك أملا فلا بد من وجود الوسيلة والمهم كيف نعثر عليها. إنها بالتأكيد لحظات صعبة جدا تلك التي تجد نفسك فيها واقفا أمام سحب الدخان التي كنت للتو تحسبها الجبل الضخم الأشم. نحن المسؤولون عن نجاح أو فشل آمالنا.

الوطن ٢٠٠٣/١٠/٢٢

أحاديث (البروستريكا) السعودية

عبدالعزيز الخضر

كثرة الأحاديث والزيادة المفرطة في التحليلات عن المجتمع السعودي ظاهرة مزعجة مع دخول أصوات وأقلام خارجية وداخلية ما تجهله أكثر مما تعلمه في تقييم الوضع المحلي. هذا الزخم المتزايد من الطرح قد لا يشوش ويربك الذهنية الشعبية فقط، وإنما حتى النخب التي تتحمل مسؤولية التغيير وإدارته، مما يوجب بعض القراءة لأحاديث ومشاعر نفسية، نتلمس فيها شيئا من المخبوء الذي قد يؤثر على مناخ التغيير والإصلاح، ويعيق مساره المتزن. من الواضح أن كثافة الخطاب عبر وسائل التقنية الحديثة التي تصدر المقنن وغير المقنن من الرؤى والتحليلات والمعلومات عن التغيير.. أدت إلى نشوء قدر من الأوهام والتصورات غير الدقيقة عن مسار ومتطلبات إعادة البناء..! فليس هناك أسوأ ممن يظن أن التغيير والإصلاح لعبة يمارس فيها حيله المتجددة للبحث عن مطامع شخصية على حساب هذا الكيان الذي يعيش فيه، وآخر يحمل نفس معارضة عنترية تحولت المسألة في ذهنه إلى معركة لي أذرع.. وكأن الجهات التي أمامه أصبحت من الضعف والهشاشة ما يبرر منطقه المتعالي وتهديداته المضمرة، ليبدو فيها وكأنه أسد المرحلة، وليس المشكلة في وجود هذا النموذج إلا أنه قد يغرر بآخرين لا يملكون أدوات كافية تفتح أذهانهم إلى تعقيدات العمل السياسي فيتورطون في معارك أكبر من وعيهم.. فتتضرر منها عملية التغيير والإصلاح. يقابل هؤلاء في أحاديث التغيير نماذج رسمية لا تحسن أن تكون كذلك، فتسيء للمؤسسات التي تنتمي لها أو للفكر الذي تؤمن به، ومنها فئات علمية وثقافية متلونة تمدنا بخطاب مناسبات لأنه مستعد لأن يلحق بالاتجاه

الأقوى والإيمان بأفكاره، ولا يخجل هذا النموذج من طرحه الفكري المتناقض وتعكيره لأجواء الحوارات وتزداد خطورته وتشويشه على الذهنية الشعبية عندما تأتي أفكاره باسم الدين، وأغلب هذه الفئة تتشكل قناعتها وتتغير مع القرارات فبمجرد صدورها أو شعوره أنها اقتربت للتجاوب مع ظروف وتحديات الواقع، تذوب كل تحفظاته بسهولة، ويتحول الباطل الذي يناضل ضده إلى حق.. وهذا النموذج يعيق بفكره عملية الإصلاح الاجتماعي والثقافي والسياسي لكنه لا يتردد في أن يكون في مقدمة موجة التغيير عندما تتحرك.

الوطن ٢٠٠٣/١٠/٢٢

لا بدّ من حياة حزبيّة في المملكة

جمال خاشقجي

الإنتخابات ليست بالعملية السهلة، ولا السلسة، ولها (أعراض جانبية) غير مريحة. فهل نحن مستعدون لها ولتحمل كل عواقبها وما سيرشح عنها؟ ليس من المبرر إجراء إنتخابات تهدر فيها أموال، وأوقات ويتنافس فيها مرشحون تلاحقهم الصحافة وكاميرات التلفزيون، ويحضر مولدهم عشرات الصحفيين الأجانب ليشهدوا التجربة السعودية الوليدة، من أجل مجلس بلدي استشاري، متواضع الصلاحيات، تعقد جلساته في دورات متباعدة، لا يعرف له إنجاز، ومل أعضاؤه منه فعزفوا عن حضور جلساته إلا مجاملة.

* الإنتخابات تعني وجود هيئة عليا دائمة للإنتخابات تكون بمثابة هيئة إشرافية محايدة تضع الأنظمة واللوائح وتحدد الإجراءات وتراقب التنفيذ. وتعني أنظمة تتحدد بها صفة الناخب وسنه وتعليمه الأدنى، وتحديد العيوب التي تمنع الترشح، بل أيضا تحديد أو بالأحرى عدم تحديد جنس الناخب كي تشارك المرأة في حقها الطبيعي، وحبذا لو نحسم هذا الأمر فورا ولا تأخذنا حكمة التدرج فحينها يضيع الموضوع في أروقة أصحاب (الماسة المصونة والجوهرة المكنونة).

* وتعني وجود قوائم للناخبين، وبطاقات توزع وأسماء تسجل وأخرى تحذف، كما تعني وجود لوائح تنظم عملية التصويت والفرز والتأكد من هوية الناخب ومنع التلاعب. وتعني وجود أنظمة تحدد قواعد الحملات الإنتخابية والتي لابد أن تكون معلنة، فالناخب لابد أن يعرف لمن سيصوت. وتعني أيضا القبول وتحمل أحد أهم إفرازات الإنتخابات وهو التسيس والتحزب، وبينما يرى البعض ذلك بالسيئ يجب الاعتراف بأنه ناتج طبيعي للعملية. إن ظهور تكتلات حزبية تتشكل حول أطروحات موجودة في الساحة العربية أو محليا حتى وإن لم تتسمَ بذلك، لأمر لا مفر منه ويمكن قبوله طالما لم يخرج عن الحد المعقول ونحن نتلمس طريقنا في هذه التجربة الحتمية المثيرة.

فهل نتحمل كل هذه المتاعب من أجل مجلس بلدي استشاري (لا يحل ولا يربط)؟

الوطن ٢٠٠٣/١٠/٢١

الإنتخابات البلدية

شريفة الشملان

البارحة تصورت أنني رشحت نفسي للإنتخابات البلدية، وعليه فقد قررت أن أضع برنامجاً جيداً أطرحه لجمهور الناخبين، فكرت هناك الأولويات لابد من أن أضعها في برنامجي، وهناك أمور تأتي بعدها وقد تتساوى مع بعضها البعض. أول هذه الأولويات التفكير المنطقي بمجالس محلية للأحياء السكنية، كل مجلس حي يتكون من أعضاء ينتخبهم أفراد الحي وعليهم مهمات تتعلق بالحي، نظافة الحي كمقدمة أساسية، الطرق والمطالبة بتحسينها، منع الضوضاء، وهذا أكثر شيء يعاني منه الجميع!!!! الآن قبل أن أنهي برنامجي هذه أول طلة ممكن يكون هوامش وملحقات أكثر من الأصل، لكن لا تستعجلوا وتقرروا مساندتي فأنا لن أنتخب، ولا أفكر جدياً بترشيح نفسي.

الرياض، ٢٠٠٣/١٠/١٦

ثقافة الإنتخابات

صالح بن عبدالله المالك

إن ولاة الأمر قد شحذوا همة المواطنين في زيادة المشاركة الإدارية والسياسية، ويُعد يوم الاثنين الموافق ١٤٢٤/٨/١٧هـ نقطة انطلاق في عدة محاور ايجابية مرت بها هذه البلاد في سبيل التنمية والإصلاح. ولاشك أن ذلك اليوم يُعد تاريخاً حاسماً في تفعيل دور المجالس البلدية وإنتخاب أعضائها والتحضير لهذا الأمر خلال السنة القادمة. وفي اعتقادي ان وزارة الشؤون البلدية والقروية تستطيع أن تنجز ما نيط بها من إصدار اللائحة التنفيذية المتعلقة بإنتخابات المجالس البلدية قبل المدة المقررة، بما في ذلك وضع قواعد الإنتخابات وإجراءاتها وتثقيف المواطنين، وتبصير الناخبين والمرشحين من خلال وسائل الإعلام بحقوقهم وواجباتهم، كما أنه لا يخالجنا شك في أن امارات المناطق والمحافظات والمراكز سوف تهيئ الأجواء المناسبة والظروف الصالحة لإجراء الإنتخابات في جو تسوده روح الألفة والأمن والهدوء والتعاون ويبقى دور المواطنين دوراً حاسماً في هذه الحملات الإنتخابية.

الجزيرة ٢٠٠٣/١٠/٢١

الإختيار أم التعيين

عائض الردادي

في الإسلام التعيين صحيح والإنتخاب صحيح؛ لأنهما وسيلة وليسا غاية، ولم يشغل الناس أنفسهم أيهما أفضل، فالمهم هو الوصول إلى الشخص المناسب للمهمة. الذين ظلوا يشنون الحملة تلو الحملة على بلادنا من العرب والعجم ماذا سيقولون الآن بعد موافقة مجلس الوزراء في جلسة الأسبوع الماضي على توسيع مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون المحلية عن طريق الإنتخاب وذلك بتفعيل المجالس البلدية على أن يكون نصف أعضاء كل مجلس بلدي منتخباً؟ الشيء الذي كان لا يُقبل هو ما كان يردده بعض المتكلمين والكاتبين من خارج الوطن بأن الفرد السعودي ليس مؤهَّلا للإنتخاب وأنه غير جدير بذلك، وأن وجود إنتخابات سيعني سيطرة فئة دينية أو قبلية أو إقليمية أو غير ذلك، ولكن الواقع أثبت وسيثبت أن المستوى الحضاري للسعوديين على مستوى الوحدة الوطنية. والذي أكاد أجزم به أن الإنتخاب ستكون الآن ومستقبلاً مثالاً للنجاح والمسؤولية مما سيخيب آمال كل من ينظر لمواطن بلادنا نظرة دونية.

عكاظ ٢٠٠٣/١٠/٢١

الإنتخابات البلدية هشة

مازن عبدالرزاق بليلة

هناك بون شاسع بين المجالس البلدية التي أسسها الملك عبدالعزيز بالأمس، وعمل بها لفترة ثم جمدت، وبين المجالس البلدية اليوم، وبين ما يراد من تلك، وما يراد من هذه، على الرغم من أنها كلها يدخل في أنظمتها إنتخابات مباشرة من الجمهور، فتلك كانت تمثل جهات تشريعية ورقابية، أقرب إلى الصيغ البرلمانية، أما هذه فتأتي في إطارين محدودين، الأول أنها محصورة في مهام أمانات المدن، مما يجعلها أقرب للمجالس الاستشارية، المحدودة في نطاق العمران وخدمات البنى التحتية، والثاني، أنها وجدت في ظل مجالس أخرى، قائمة ومتعددة، مثل مجلس الشورى، ومجالس المناطق، ومجالس المحافظات، والمجلس الاقتصادي الأعلى، التي يضعف بعضها البعض، ويجعل هناك أكثر من مجال للخلط بين الصلاحيات والمسؤوليات. في ظل النظام الهش للمجالس البلدية، قد لا نكون بحاجة لمزيد من المجالس، بقدر حاجتنا لتفعيل دور المجالس الحالية، لماذا لا يكون مجلس الشورى، بالإنتخاب الجزئي لبعض الأعضاء، ولو نظرنا في ذلك لوجدنا أن مجالس المناطق، ضعيفة وتحتاج للعديد من الإصلاحات، وإصلاح القائم ربما يكون خيراً من إنشاء الجديد غير الفعال،

الذي سيضيف عبئا إداريا في سلسلة البيروقراطية الحالية، وأعتقد أن الإنتخابات ليست فرحة بذاتها، بل هي وسيلة، مجرد وسيلة للوصول للأفضل. الإنتخابات عموماً، سلاح ذو حدين، فإن لم يحسن استخدامه سينقلب للضد، وإن لم نعمل على إنجاحها بصدق، قد تلغى، وتتأخر لعشرات السنين للأمام، مما يعني نكسة للديمقراطية السعودية.

الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٨

البلديات والإنتخابات القادمة

أسامة التركي

القرار الذي اتخذته الحكومة السعودية الخاص بإنتخاب البلديات قرار جريء شجاع وإن دل على شيء فإنما يدل على وعي الإدارة السعودية، وسوف نشهد نقلة حضارية لم تشهدها البلاد يتحمل فيها المواطنون مسؤولية قرارهم، ولا خوف لو تعثرنا، المهم أن نصل إلى المستوى المطلوب ولا نتخيل أننا من أول تجربة سوف نحقق المعجزات ولكننا سوف نضع أقدامنا على أول طريق الإصلاح وطريق الألف ميل يبدأ بالخطوة الأولى. إن هذه التجربة سوف تخلق عند المواطن حرية في اختيار من يمثله ويضع ثقته فيه وبهذا سوف نرفع شعار (المشاركة في القرار والمسؤولية على الجميع).

الوطن ٢٠٠٣/١٠/٢٠

أولويات التغيير

سليمان العقيلي

هناك من يرى أولوية لمعالجة الخطاب الثقافي الأحادي في المجتمع؛ ومن ذلك الخطاب الديني. وهناك من يعطي الأولوية للمشكلات الاقتصادية وفي مقدمتها مسألتا الفقر والبطالة. وهناك من يرى أولوية للإصلاح الإداري في إعادة هيكلة مؤسسات الدولة. لكن هناك من يرشح المسألة السياسية والإصلاح السياسي للأولوية باعتبار أن السياسة هي مفتاح الحل لجميع المشكلات الاجتماعية الثقافية والاقتصادية والإدارية. ويرى أصحاب الحل أن توسيع المشاركة السياسية وتطوير المؤسسات السياسية، وإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، وتوسيع الحريات الإعلامية، كلها كفيلة بالوصول إلى إيجاد مناخ فكري واجتماعي نقدي خلاق يرتب أولويات البلد ويضع الحلول الناجعة لمختلف مشكلاته. إن التغيير وصولاً إلى نتائج مختلفة يتطلب تغيير الأدوات الإدارية والفكرية القديمة، ولربما أيضا تغيير الوسائل السياسية. وإن الوقت ربما لا يكون لصالحنا إذا ما تأخرنا في النظر بجدية إلى التغيير في الأدوات والوسائل، وليس في الخيارات والسياسات فحسب.

الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٨

الخطوة الأولى!

محمد رضا نصر الله

وعت مداركنا بين الخمسينيات والستينيات الميلادية على وقع إنتخابات بلدية، بمقتضاها كان يتم تعيين رئيس بلدية من واقع هذه الإنتخابات. إذن.. فما الجديد في القرار الصادر من مجلس الوزراء (بأن يكون نصف أعضاء كل مجلس بلدي منتخباً).. هل هو استئناف لما انقطع؟! بما أن الدولة جادة في خطوتها نحو المشاركة الشعبية، بتحديدها سنة واحدة لبدء العملية الإنتخابية.. فإنه لابد من تنظيم سياسة ضرائبية، هي الآن قائمة! في كثير من الإجراءات، ولكن من غير إعلان يحدد طبيعة هذه الضرائب! التي ينبغي أن تشكل دوراً تأثيرياً في القوة التصويتية، وعامل ضغط رقابي على انحرافات الأجهزة الحكومية. ينبغي هنا الالتفات بقوة إلى ضرورة إشراك المرأة في إدارة المجتمع الجديد.. وذلك بعد توسيع دائرة مشاركتها في صناعة القرار التنموي، وتخلصنا من أعباء الثقافة الشعبية النمطية، للارتفاع بنسبة مشاركتها المئوية المحدودة جداً، إلى ما ينسجم مع حجمها، فهي حتى اليوم نصف المجتمع المعطل.

الرياض ٢٠٠٣/١٠/١٦

مرحبا بالإنتخابات

غازي عبداللطيف جمجوم

كثير من الدول المجاورة اختارت أن يكون لديها مجالس مكونة من أعضاء منتخبين وآخرين معينين، أو أن تكون لها مجالس منتخبة وأخرى معينة، وهذه الطريقة تجمع بين مزايا الإنتخاب ومزايا التعيين التي تشمل اختيار خبرات معينة أو كفاءات ممتازة قد تتردد في خوض معمعة الإنتخابات، أو أنها لا تملك الجاذبية الخطابية والحركية اللازمة للفوز على الرغم من امتلاكها المهارات المطلوبة والمقدرة على خدمة قضايا المواطن على أكمل وجه.

نتطلع إلى أن ينظر المواطن إلى الإنتخابات كواجب وطني ومسؤولية شخصية وأن يحرص على المساهمة فيها، لا أن يقابلها باللامبالاة وعدم الاكتراث. ونتطلع إلى إدخال الإنتخابات إلى مجلس الشورى بمثل ما سوف يتم في المجالس البلدية. ونرفض أن تتحول الإنتخابات إلى وسيلة لترديد الشعارات الزائفة أو لممارسة حب الظهور والدعاية الفارغة أو لإشعال الروح القبلية أو الطائفية، بل نحرص على أن تكون وسيلة لتحقيق المشاركة والشفافية والمسؤولية وتفعيل المواطنة وترسيخ مبادئ الشورى والديموقراطية. في اعتقادي أن المواطن السعودي سوف يثبت بسرعة أنه أهل للمشاركة في العملية الإنتخابية بكل أبعادها وأن يستفيد من كل ما سوف تقدمه له من فرصة للمشاركة الفاعلة في خدمة الوطن.

عكاظ ٢٠٠٣/١٠/١٩

إنتخابات سعودية؛ لا ضغوط خارجية!

سليمان العقيلي

السعودية تطبق خطة تعتمد التدرج لا الفجائية أو أسلوب الصدمات في التحول والانفتاح والإصلاح، لأن ذلك يعد من أفضل المناهج الإصلاحية التي طبقتها عدد من الدول الأخرى. إننا لا نمل من تكرار الحديث من أن التوجهات السعودية تلقى تقديرا واسع النطاق في المحافل الدولية وتمليها الحاجة الداخلية وليس كما يدعي البعض من أن ضغوطا ما وراءها.

الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٧

أزمة الإصلاح في بلد محافظ: هل هبّت رياح التغيير؟

غازي المغلوث

طالما فسّر تجاوب السلطة مع مطالبات الإصلاح السياسي والمؤسساتي، بأنها نوع من الاحتواء وكسب للوقت، أكثر من عزمها الجاد على اتخاذ خطوات جادة في سبيل الإصلاح والتغيير، فهي بتركيبتها السياسية تميل إلى المحافظة وعدم التغيير بحكم وضعيتها الروحية والجغرافية والثقافية. يمكن القول إن طرح المشاركة الشعبية في صناعة القرار المحلي في الماضي، لم يكن موضوعيا، ليس لأنه غير مجدٍ، ولكن لأن المجتمع لم يصل إلى النضج الكافي لممارسة المشاركة. ولسنا نبالغ إذا ما قلنا أن صياغة الوعي في السعودية لم تتسرب إلى العقل الجمعي المحلي إلا في العقدين الأخيرين، بعد ارتفاع نسب التعليم، والانفتاح على العالم، ورجوع المبتعثين من الخارج، وسقوط كل الحواجز، وموت الجغرافيا، بدأ يتشكّل الوعي المحلي، على نحو تدرجي، ومن ثم جاءت المطالبات بتوسيع المشاركة الشعبية في العقد الأخير. وأخيرا جاء القرار السياسي بإجراء الإنتخابات البلدية لنصف أعضاء المجلس البلدي. هناك تحليلات كثيرة تقول إن

إنتخابات المجالس البلدية هي نواة مشروع سياسي وإصلاحي وإداري، لكن من خلال إيقاع تدرجي، وثمة رؤية أخرى تقول إن الإنتخابات هي تجربة تاريخية، وفرصة ثمينة، لمعرفة قدرة الناس على إدارة شؤونهم المحلية. ورؤية أخرى تقول إن المأمول كان أكثر من ذلك، لاسيما أن كثيرا من المطالبات كانت ترمي إلى إنتخابات مجالس المناطق، ومجلس الشورى وما إلى ذلك. يكفينا في هذه المرحلة أن تدخل عملية الإنتخابات في القاموس السعودي، وأن تغرس فكرة الإنتخابات في المنظومة المفاهيمية في مجتمعنا، وتحريك المياه الراكدة في الواقع المحلي. بالنسبة لنا الإنتخابات في هذه المرحلة هي غاية وليست وسيله.

الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٨

سنة أولى إنتخاب

علي الخشيبان

أن تدخل كلمة إنتخاب إلى قاموس تعاملاتنا اليومية عبر إصلاحات تنفذها القيادة السياسية فهذا أمر رائع وعلينا أن نقدر كل مبادرة حكومية أو شعبية أوصلتنا إلى أن نرى مثل هذا القرار يذاع على مسامعنا، ولا شك الآن أن القيادة تفي بوعودها لتحقيق إصلاح شامل أطلت علينا أولى بشائره. إن أي مجتمع قابل للاستصلاح إذا توفرت إرادة سياسية وشعبية متحمسة لإحداث التغيير وهذا الشرط لا أريد التحدث عنه إلا فيما يخص الإرادة الشعبية فالكثير من أفراد المجتمع ما زالوا يتوقفون عند المفاهيم التي لا يجدونها لدى مرجعياتهم الفكرية والاجتماعية مثل كلمة إنتخاب ويربطونها مباشرة على أنها مصطلحات دخيلة أو جديدة على المجتمع وهذا يشكل أولى المعضلات التي سوف يواجهها القائمون على صياغة السياسة الإنتخابية التي سوف تتبع في تنفيذ قرارات إنتخاب المجالس البلدية كمرحلة أولى نحو التوسع في المشاركة الشعبية والتي من المتوقع أن تكون خطواتها القادمة إنتخاب جزء من أعضاء مجلس الشورى. إن صياغة الفكر الإنتخابي وضخه إلى المجتمع يجب أن يتما من خلال حملة إعلامية منظمة تبدأ من الآن حيث تتولى وسائل الإعلام بكافة أشكالها القيام بها لخلق الأسس الفكرية لمفهوم الإنتخاب كمدلول حضاري وإلا سوف تتحول القضية إلى إعادة تشكيل العشائرية والقبلية والمناطقية وإحياء ما تبقى منها على حساب مفاهيم حضارية الهدف منها تنوير المجتمع ونقله إلى مصاف متقدمة في المشاركات الشعبية وليس العكس.

الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٧

المهم أن تبدأ العجلة في الدوران

تركي الحمد

أعتقد أن الخطوة الأخيرة التي أقرها مجلس الوزراء السعودي في جلسته الأخيرة، يوم الاثنين الثالث عشر من أكتوبر، لعام ٢٠٠٣، بالموافقة على نظام المجالس البلدية، وأن يكون الإنتخاب هو الآلية السياسية لوصول نصف أعضاء هذه المجالس إلى مواقعهم، تُعتبر نوعاً من بداية قفزة نوعية للنظام السياسي السعودي في طريق التجديد والإصلاح، واستعادة حيوية الدولة في ظروف تفرض التجديد، وتتطلب التغيير، إذا كان البقاء هو الغاية، في عالم يحكمه قانون البقاء للأصلح. قد يعتبر البعض أن هذه الخطوة صغيرة جداً، مقارنة بالتحديات الداخلية والخارجية المواجهة، ولكن القضية في تقديري لا تكمن في كبر أو صغر الخطوة، بقدر ما أنها، أي الأهمية، إنما تكمن في الدلالات والمعاني التي تشير إليها هذه الخطوة، والتي يمكن قراءتها من خلال الخطاب الذي تبشر به، والذهنية السياسية المتغيرة التي أفرزت هذه الخطوة الصغيرة في حجمها، والكبيرة في دلالاتها.

فمن ناحية، فإن صدور القرار يعني أن النية في الإصلاح وإعادة حيوية النظام السياسي لم تعد اليوم مجرد بروباغندا، أو مجرد وعود تذروها الرياح، بل هي تعكس نية حقيقية لدى النظام السياسي السعودي في الإصلاح، بما يكفل استقرار الكيان واستمراره، والتواصل مع عالم لا بد من التواصل معه. إن قرار تبني الإنتخاب كآلية سياسية، هو نوع من الثورة المنهجية، إن صح التعبير، في الخطاب والنهج السياسي السعودي، بل وفي فلسفة الحكم في السعودية. فمجرد أن ترد كلمات ومفاهيم مثل (المشاركة الشعبية)، أو (الإنتخاب)، أو (توسيع مشاركة المواطن)، أو غير ذلك من مفاهيم لم يعتدها الذهن السياسي السعودي، هو مسألة في غاية الأهمية، في تقديري على أقل تقدير. هل أن القيادة السعودية مقتنعة أو غير مقتنعة في أعماقها بمثل هذا الخطاب ومثل هذه الفلسفة، كما يطرح البعض، مسألة غير مهمة كثيراً في تقديري. فالقضية هنا قضية بقاء كيان واستقرار دولة وحيوية نظام، ومن هذه الضرورة تنبع كل قناعة.

الشرق الأوسط ٢٠٠٣/١٠/٢٠

لكي تنجح الإنتخابات

خالد حمد السليمان

نحن بلا شك فرحون بالفرصة القادمة لممارسة حق الاختيار وتوّاقون لتذوق نكهة التجربة، ولكننا نريد قبل كل شيء أن نضمن نجاحها وأن تكون لبنة في بناء هذا الوطن الغالي ومحركاً يدفع مسيرة، ولهذا يجب أن نضمن: أن يعي الناخبون أن الإنتخابات وسيلة لوصول الأفضل والأكفأ من الأشخاص المؤهلين لخدمة المجتمع بدلاً من أن تلعب العصبية القبلية والانتماءات الأسرية والعرقية الدور الأساسي في عملية الاختيار! وأن ندرس جيداً تجربة الدول المجاورة حتى لا تتحول مجالسنا المنتخبة في النهاية مسرحاً للمشاحنات والخلافات بين الأعضاء التي تعرقل العمل بدلاً من الدفع به نحو الأمام فتنعدم الفائدة وتتعثر التجربة في مهدها!

عكاظ ٢٠٠٣/١٠/١٥

قراءة متأنية لقرار تاريخي

عبدالله القنيعير

استجابة لتطلعات ملايين المواطنين أقر مجلس الوزراء في جلسة يوم الاثنين ١٣/١٠/٢٠٠٣م.. توسيع مشاركة المواطنين في ادارة الشؤون المحلية عن طريق الإنتخابات. هذا القرار يمهد لمشاركة شعبية فاعلة ويمثل احدى خطوات الاصلاح السياسي. واذا كان البعض ممن يتوهمون التفرد ببعد النظر.. والحس السياسي وطرح الحلول المناسبة لكل المشكلات في كل زمان ومكان يرون ان هذه الخطوة لا تمثل البداية الصحيحة.. وانها لا تعكس رغبة جادة لتحقيق الاصلاح والمشاركة الشعبية.. فان هذه الخطوة بما تحمل من معان.. وابعاد عكس ذلك تماما وتمهد لخطوات اخرى على الطريق الصائب وفي الوقت المناسب قد تشمل مجلس الشورى.. ومجالس المناطق، وما على المتعجلين والمتحمسين الا التسليم بحقيقة لا يختلف عليها اثنان وهي ان مسيرة الاصلاح بدأت.. وسوف تستمر باذن الله وليس كما يصنفها بعض المشككين في خانة الاماني والوعود المعسولة.

اليوم ٢٠٠٣/١٠/٢٣

نحو تشكيل عمل وطني واحد

كلمة الرياض

إن ما تقوم به قيادة المملكة بالتطوير والمشاركة في القرارات هما تلبية لاحتياجات ضرورية ومصيرية، وبالتالي من المستحيل أن تبقى إدارة أعمال الدولة رهناً لخطط غير متطورة، في وقت تتسع المهمات والتحديات، ولذلك من غير المنطقي أن يسبقنا غيرنا في خطواتهم بينما الامكانات المادية والبشرية لديها قابلية الارتفاع بمستوى الوطن عندنا. هل نقول اننا نحتاج إلى شجاعة أدبية في تقويم تجاربنا، وتحديثها، وإحداث تغييرات في نهج تفكير الدولة، بحيث تصبح الإنتخابات للمجالس البلدية ضرورية. حتى لا نقف على قدم

واحدة، نرى أن تسارع الخطوات في تأسيس بناء وطني يقوم على مبادئ الثقة المتبادلة، والرأي العام الوطني، وتضييق المسافات بين الجهة الرسمية، والوطنية، عناوين أساسية لبناء قاعدة أكثر استقراراً وأمناً في مسيرتنا.

الرياض ٢٠٠٣/١٠/١٤

ثقة المواطن في المجالس أولاً

قينان الغامدي

المواطن السعودي أصبح يتمتع بوعي عام كبير، لكنه لم يخض مثل هذه التجربة الإنتخابية في حياته أبدا، إنه يسمع بها، ويقرأ عنها، ويشاهدها على الشاشة الفضية، لكنه لم يجربها بنفسه، ولم يتعايش معها، وهذه هي المرة الأولى التي تتاح له الفرصة لأن يتهيأ لها. إن نجاح التجربة المقبلة مرهون بحل أزمة الثقة، وهو حل لا بد من أن تسهم فيه وسائل الإعلام المحلية بكثافة وتنوع على مدار الأشهر المقبلة بحيث تتضح لكل المواطنين مسؤوليات المجلس البلدي ودوره الهام، وبحيث يتكرس صدق التوجه والرغبة الأكيدة في نجاح التجربة. لا بد من أن يعرف المواطن ويثق بأن تغييرا جوهريا سيحدث في حياته، وإذا حققنا ذلك ستنجح التجربة بنسبة كبيرة حتى وإن كانت التجربة الأولى.

الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٦

الممارسة الديموقراطية

عبدالله بن يحيى بخاري

إن نجاح أو فشل تطبيق أو ممارسة الديموقراطية في المجتمعات يخضع لبضعة عوامل، أهمها عاملا التعليم (أو نسبة الأمية)، وتقارب مستوى الوعي العام. فكلما صغرت نسبة الأمية في المجتمع، ازدادت احتمالات نجاح التجربة الديموقراطية، ومن الملاحظ أن نسبة الأمية في جميع المجتمعات التي نجحت في تطبيق الديموقراطية الحقة لا تزيد عن خمسة إلى ستة في المائة فقط، وكلما ازدادت نسبة الأمية عن ذلك ضعف احتمال نجاح التطبيق الديموقراطي، أو انحرف عن مساره أو تحول إلى مجرد صورة مشوهة للتطبيق الديموقراطي الصحيح.

كذلك نلاحظ تاريخياً أنه لا بد من تقارب مستوى الوعي العام والإحساس بالمسؤولية بين جميع طبقات المجتمع لكي يمكن للتجربة الديموقراطية أن تكتمل وتلعب دورها الفاعل. بمعنى آخر، يجب ألا يكون هناك فجوات كبيرة وتفاوت ملموس في الوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين كافة طبقات وفئات المجتمع، بل يجب أن يكون الوعي العام منتشراً بصورة منتظمة، وأقرب ما يكون للتجانس بين شتى طبقات المجتمع وفئاته حتى تصبح البيئة الاجتماعية ومناخها قابلين لامتصاص التجربة وفهمها واعتناق مبادئها بنفس الدرجة من العمق والفهم.

عكاظ ٢٠٠٣/١٠/٢٥

مطلوب إعادة الروح لمجالس المناطق

أحمد بن محمد العيسى

قضية مركزية الدولة ومركزية القرار التنموي تكاد تعيق مسيرة التنمية.. وتحرم المناطق من قدرات أبنائها في الإبداع والمشاركة في التنمية من خلال مجالس لها صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالتخطيط لمشاريع التنمية ومتابعتها، إضافة إلى وضع ميزانية مستقلة لكل منطقة تمكنها من تنفيذ البرامج والمشاريع التي لا يراها صاحب القرار في الإدارة المركزية في العاصمة. ولهذا فإن نظام مجالس المناطق وبعد أن تم تطبيقه لمدة اثني عشر عاماً يكاد يفقد اليوم تأثيره ودوره الحقيقي في التنمية، بل إنني أكاد أجزم أن معظم أعضاء مجالس المناطق قد فقدوا الحماس والثقة في دورهم كمشاركين في صياغة مستقبل التنمية في المملكة. وأحسب أن تطوير نظام مجالس المناطق سيمنح الإدارات المحلية في المناطق المرونة الكافية لمعالجة احتياجات المواطن لأنهم الأقرب لمعرفة احتياجات مناطقهم وكيفية تلبيتها.

الحقيقة أن نظام المجالس الحالي لم يعد كافياً لاستنهاض روح العمل البناء وتوسيع دور الكفاءات الحية في المجتمع في المشاركة في التنمية وزيادة وتيرتها. أبرز ملامح نظام المناطق هو تركيزه على الدور الأمني لأمراء المناطق من خلال ربط أمراء المناطق ومجالسها بوزارة الداخلية التي تمثل مصدر ميزانيات الإمارات. أما ارتباط مجالس المناطق في مجال التخطيط والتنفيذ لمشاريع وبرامج التنمية فيبقى دوراً محدوداً ومرتبطا بشكل وثيق بما تقرره الوزارات المركزية للجهاز البيروقراطي الحكومي. كما أن تحديد دور المجالس بتقديم الاقتراحات في مجال الخدمات والتنمية دون أن يكون له دور تشريعي ودور إشرافي فعلي في توفير الخدمات، وعدم وجود دور للمجلس في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة من خلال تنشيط الاقتصاد المحلي والاستفادة من نتائجه، يضعف الثقة في المجلس مما يؤدي إلى أن يتجه المواطنون إلى الوزارات والمصالح الحكومية بمطالبهم في الحصول على الخدمات لأنهم يعرفون أن القرار يبدأ وينتهي في الجهاز المركزي لتلك الوزارة. إن المرحلة الحالية تتطلب تغيراً جذرياً في مستوى السلطة واتخاذ القرار لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية وأن تكون الاستجابة عميقة وجذرية بمستوى التحديات التي تواجهنا.

الرياض ٢٠٠٣/١٠/٢٨

تناقض ديمقراطي!

عبد الرحمن الراشد

رغم أهمية الحدث (الإنتخاب الجزئي في نظام المجالس البلدية) فان التطور المرافق لا يقل أهمية، أي توجه الحكومة نحو التثقيف الإنتخابي بتدريس الطلاب على اصول الديموقراطية. فهي اختارت مدارس مختلفة لتدريب التلاميذ على التعبير الحر وبناء مهارات الحوار وتمرينه على قبول آراء الغير. وقد يبدو غريبا ان تعلم الحكومة الصغار على حرية التعبير وتحثهم عليه وهي من جانب آخر تقبض على الكبار عندما يخرجون الى الشارع متظاهرين للتعبير ايضا. وتبدو بالفعل صورة متناقضة.

الشرق الأوسط ٢٠٠٣/١٠/٢٥

الإنتخابات البلدية: بالون اختبار

علي سعد الموسى

بعد أقل من ساعة من الإعلان السامي للإنتخابات البلدية، كان أحد الصحافيين يسأل عضواً فاعلاً في مجلس الشورى عن إمكانية مشاركة المرأة كمرشح أو "مصوِّت" ناخب في هذه المجالس المقترحة. هنا قفز كبير جداً إلى أسئلة صعبة وكأن الصحافي يعيش في كوكب آخر يبعد مسافات ضوئية عن تركيبة المجتمع السعودي وخصوصيته في هذا الشأن بالذات. هل نحن بالفعل قادرون على ممارسة فعلنا الديمقراطي بنفس المستوى الحضاري الذي طالبنا به في عملية الإصلاح؟ وهل نحن ندرك بالفعل ماذا يعني "الصوت" الإنتخابي فاز أم خسر؟ ردة الفعل التي أبداها بعض الأصدقاء لحظة سماعهم للأخبار في أنها جاءت أقل مما يجب وأن الشكل الإنتخابي حين يبدأ بمجالس صغيرة متناثرة كهذه: يكون خجولاً لا يحمل قيمة سياسية تذكر. هنا أقبل كلامهم على المستوى النظري البحت لكنني لا أتفق معهم في الجانب العملي. نحن في المجتمع السعودي نمارس إقصائية مفرطة للرأي المختلف ونهمش المناوئين في الأطروحة بدرجة مبتذلة. حين تقرأ بيانات المثقفين الليبراليين تقرأ فيها تغريداً إلى أفق مختلف يطرح العاقل في نهايتها سؤاله الكبير: هل هؤلاء يطرحون حلولاً تتفق والواقع الاجتماعي السعودي؟ من هنا أظن أن فكرة الإنتخابات للمجالس

البلدية تبدو واقعية. هي لا تبدو هدفاً في حد ذاتها بقدر ما ستكون أنبوب اختبار سلس لتفاعلنا الكيميائي المثمر وصولاً لتطبيق هذا التفاعل إلى مجالس وطنية وإقليمية أعلى. من الحكمة جداً أن تبدأ الأعمال الكبرى من القاعدة الصغيرة للتجربة فدعونا نستثمر الفرصة قبل القفز إلى الأسئلة الصعبة.

الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٥

جدول زمني للإصلاح: حتى لا نكرر تجربة نظام البلديات

قينان الغامدي

نظام البلديات صدر في خمسة أبواب وتسع وأربعين مادة، قبل سبع وعشرين سنة في عهد الملك خالد حيث توجه بمرسوم ملكي في ١٣٩٧/٢/٢١هـ. وجاء قرار مجلس الوزراء ليضيف ثلاثة أمور مهمة، أولها تفعيل هذا النظام الذي لم يطبق على مدار العقود الثلاثة الماضية، وثانيها استحداث تسع أمانات جديدة ليصبح في كل منطقة إدارية أمانة تشرف على بلدياتها، وثالثها وهو أهمها تحديد مدة لا تتجاوز سنة واحدة للتطبيق الفعلي. هذه الخطوة جيدة في طريق الإصلاح، والمواطنون مازالوا يتطلعون إلى الخطوات اللاحقة فهم يعتقدون أن هذه خطوة أولى، ومقدمة لخطوات إصلاحية ضرورية أخرى، لعل أهمها توسيع صلاحيات مجالس المناطق، وإنتخاب أعضائها، وإعطاء مجلس الشورى سلطة التشريع والمراقبة وإنتخاب أعضائه، وإطلاق حرية التعبير بضوابطها، وغير ذلك من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والسياسية. ليس مطلوباً أن نباشر الإصلاحات دفعة واحدة ولكن لابد أن نضع لأنفسنا خطة زمنية نلتزم بها، ونستعد من الآن لتنفيذ كل خطوة في موعدها، حتى لا نكرر مثل هذه المسافة الزمنية الهائلة بين موعد صدور نظام البلديات والقرى، وبين موعد تفعيله.

الوطن ٢٠٠٣/١٠/١٥

الإنتخابات الشاملة هي المأمول

عابد خزندار

كل المجالس البلدية في العالم مكونة من أعضاء منتخبين، ولكن ولي الأمر رأى أن من المستحسن في البداية أن يكون نصف الأعضاء من الصفوة ـ غير المنتخبة ـ على أننا نأمل أن يتم اختيار أعضاء مجالس المناطق بالإنتخاب. نأمل أيضاً أن يتم اختيار أعضاء مجلس الشورى بالإنتخاب خاصة وأن تجارب الدول المحيطة بنا مثل عمان قد نجحت في تحقيق هذا الاتجاه ثم أننا لو رجعنا إلى تاريخنا لوجدنا أن أعضاء أول مجلس شورى الذي اختير أعضاؤه بالإنتخاب، وكذلك أعضاء المجالس البلدية الذين اختيروا بنفس الطريقة، أثبتوا أنهم أهل لهذا الإنتخاب، وقدموا خدمات جليلة لهذا البلد لازالت بصماتها مطبوعة عليه.

عكاظ ٢٠٠٣/١٠/١٧

هل نتفاءل؟

حمود أبو طالب

خلال فترة غير قصيرة أصبح الكل يتحدث، همساً وجهراً، عن حاجة البلاد إلى تطوير أشياء كثيرة. فهناك من يقول إصلاح، وهناك من يقول تغيير وهناك من يقول تعديل. الواقع يقول بوضوح إنه لابد من اتخاذ إجراءات عديدة وجوهرية في كثير من الأنظمة الإدارية والاقتصادية والسياسية لنستطيع أن نعيش ونتعايش مع هذا العالم، ولنستطيع دفع عجلة التنمية بشكل فعّال، ولنستطيع تحجيم الترهل والإهدار والتواكل واختلال عدالة الفرص. وبصراحة فإن الكثيرين لم يكونوا متفائلين لأنهم يظنون أن وقتاً طويلاً قد مضى منذ إعلان أجهزة الدولة عزمها على فعل شيء ما في هذا الشأن، ولكن لم يشاهدوا هذا الشيء. لقد أعلن عن البداية الفعلية لمشاركة المواطن في شؤون وطنه بآلية جديدة. صحيح أنها على مستوى الإنتخابات البلدية، ولكنها حتماً سوف تتطور وتنضج لتصعد إلى مستويات أعلى.

عكاظ ٢٠٠٣/١٠/١٦

الإنتخابات البلدية.. نقطة تحول

عدنان بن عبدالله الشيحة

يعتبر قرار إجراء الإنتخابات البلدية نقطة تحول ليس فقط في آلية اتخاذ القرار العام وهو أمر هام وضروري ولكن الاهم من ذلك هو التحول في الفكر والرؤية والفلسفة السياسية فيما يخص العلاقة بين المواطن والحكومة. فالبلاد لم تعتد على مثل هذه الإنتخابات باستثناء بعض الممارسات الإنتخابية البلدية البدائية الهزيلة في أوائل الستينيات الميلادية وإنتخابات الغرف التجارية الصناعية في الوقت الحاضر. بل ان انتهاج المركزية الشديدة في العمل الحكومي ادى الى ايجاد نوع من اللامبالاة لدى المواطنين في الشأن العام واقتصار اهتماماتهم على شؤونهم الخاصة، مما يشكل تحديا في اعادة التثقيف السياسي للمواطنين.

اليوم ٢٠٠٣/١٠/١٩

الإصلاح.. خطوة خطوة

جمال أحمد خاشقجي

المزايدة بالقول إن الإنتخابات البلدية ليست كافية، خطأ كبير في حق مجتمع لا يتمتع بثقافة الإنتخابات وليس بصاحب تجربة في العمل السياسي وأدواته وبالتالي من حقه أن يتدرج في مشروعه حرصا عليه وضمانة لاستمراره. إن لحرق المراحل عواقب أقلها تأجيل ما نحتاج أن نبدأ به أمس قبل اليوم، وإثارة للمخاوف فما بالنا نبدأ صعود السلم من آخره. إن واجب كل من يريد الإصلاح والأفضل أن يدعم هذا التوجه، ونتوافق على تحقيقه بشكل متدرج، ونحن في غنى عن الاستعجال والاستخدام الفوري والكامل للمناهج الديموقراطية البرلمانية والتي نراها من حولنا خاصة في العالم الغربي. قد تكون هي الهدف الذي تدفعنا نحوه قوة التاريخ وحتميته، لكن حرق المراحل مكلف ومثبط أيضا.

الوطن ٢٠٠٣/١٠/٢٨

بين رمضانين: إنتخابات وحوار وإرهاب وإصلاح

غازي المغلوث

فترة ما بين الرمضانين امتلأت بالصخب والضجيج من تداعيات الأحداث في الساحة الداخلية، حتى يخيّل للمتابع أننا لسنا في السعودية. فمن اكتشاف الخلايا الإرهابية النائمة والناتئة، إلى فاجعة تفجيرات الرياض، إلى فتح المجال على مصراعيه لمناقشة فكر الغلو والتطرف علنا.. ثم جاءت خطوة تأسيس مركز الحوار الوطني، ومن ثم فتح مجالا للفرقاء من أبناء الوطن للتعبير عن آرائهم وأفكارهم في إطار الوحدة الوطنية، وتدشين مرحلة المواطنة الصرفة القائمة على فكرة الحقوق والواجبات. ومما زاد من حرارة الأحداث في الساحة المحلية ولهيبها، خطابات الإصلاح التي تقدم بها عدد كبير من المثقفين السعوديين إلى القيادة السياسية، وتتضمن أن تنتقل الدولة سريعا إلى دولة المؤسسات المنتخبة، ثم تلاها قرار مجلس الوزراء بإنتخاب نصف أعضاء المجلس البلدي، وأخيرا نشرت بعض وسائل الإعلام أخبارا عن نية الحكومة إنتخاب ثلث أعضاء مجالس المناطق ومجلس الشورى. ما قبل هذه السنة كان السكون والجمود والركود يغلف المشهد المحلي إلى درجة التحنيط، ولم يكن ثمة حراك في واقعنا إلا على الصعيد الخارجي.. بينما هذه السنة شهدت أحداثا داخلية دراماتيكية، سينعكس وينسحب تأثيرها على مستقبل السعودية.

الوطن ٢٠٠٣/١٠/٢٥

إتركوها فإنها مأمورة

منذ عقد من الزمن ونحن نسمع أن المملكة تعيش بـ(البركة) أي (تمشية حال) كأنها سفينة في بحر لجيّ بدون كابتن، أو طائرة بدون طيار. الملك مريض ومقعد، لم يترك كرسيه ولا يبدو أنه سيتركه قبل أن (يأتي بأجل الدولة) حسب تعبير أحدهم. والأمراء كأنهم ملوك الطوائف، لكلّ مملكته الخاصة به، وقلعته ودائرة نفوذه، وميزانيته وجمهوره وسلطاته وإعلامه ورجاله الخ. وعصر الممالك السعودية كان موجوداً منذ فترة، ولكنه تعزّز بمرض الملك، الذي لا يريد أمراء الطوائف السعوديون إحالته على المعاش أو التقاعد، رغم الأعذار الشرعية والعقلية المنطقية التي تدفع بإزاحة الملك والإتيان بملك جديد.

الخلافات بين الأمراء هي السبب، وكأن هناك اتفاقاً على تسيير البلاد بالبركة. لا أحد من الأمراء الكبار يعلم الى أين تسير الدولة ووفق أي نهج، وماذا ينتظرها من مشاكل إضافية، ولا أحد يعد حلولاً لمعضلة. الجميع منشغل بإدارة أعماله الخاصة أو إمبراطوريته الخاصة، سواء كانت وزارة أو جيشاً أو سجناً أو قلعة إعلامية.

لهذا فإن المملكة سفينة ضائعة في محيط، يختطف مستقبلها الجهل والديكتاتورية والأنانية. فلا خطر حتى الآن وحّد آل سعود لمواجهة قدر الدولة، ولا ما مرّت به البلاد من مصائب دفعهم لاتخاذ سياسات جذرية تتعلق بصناعة القرار. لا سياسات جديدة، ولا مشاريع جديدة، ولا وجوه جديدة، ولا رؤى جديدة، كل شيء رتيب.. حتى الجهاز البيروقراطي بدأ بالتحلل والتعفّن.

هذه هي المملكة.. مركبة بلا سائس. تتناوشها الأطماع و (اولي الأمر) كما يقول أحمد مطر، (مشغولون الى الأذقان بتطبيق الإسلام!).

قالوا لنا أننا نتمتع بقيادة حكيمة.. وأن الحكمة تتفجّر من أفواه رجالها وقادتها. في حين أن ما نشهده يدلّ على تخبط وجهل مستوطن.

وقالوا لنا ان القيادة ملتصقة بشعبها، وحسب الملك المقعد (المواطن والدولة في إطار واحد) ـ علق على ذلك أحدهم فأضاف: صدق! إنه إطار دانلوب!.. الإلتصاق بالشعب ليس التصاق السياميين، بل التصاق معنوي، لم يسفر حتى الآن عن مبادرة لمعالجة مشاكل المواطنين الحياتية. فالأمراء يزدادون ثراءً ونهباً وجشعاً والمواطن لا يجد قارورة دواء ولا وظيفة ولا مقعد دراسة ولا خدمات صحية تليق بدولة تنتج ثمانية ملايين برميل يومياً من النفط.

دولة البركة هذه مأمورة، وحكامها مأمورون يمثلون إرادة السماء. قال أحدهم: شاء الله أن أكون ملكاً عليكم! ولا رادّ لمشيئة الله! ولكن هل شاء الله أن نكون فقراء والنفط تحت أرجلنا؟! وهل شاء الله أن تضيق بنا الصحارى فندفن البحار؟ وهل شاء الله أن نعيش الذلّ والمهانة والقمع؟!

ودولة البركة تسير! هي ليست متوقفة! وعلى حد تعبير تركي الحمد: المهم أن العجلة تدور!

ها هي العجلة تدور، فلا نرى أنفسنا إلا ابتعدنا عن الإصلاح، وعن دولة الخدمات ودولة الرفاه، وابتعدنا أكثر عن مسيرة العالم كلّه! نعم تدور العجلة ولكن باتجاه معاكس، فتطحن معها الآمال والأحلام، وتزرع الخراب والدمار في كل ركن تصل اليه.

اتركوها إذن..

اتركوا الدولة.. تمشي بالكيفية التي يريدها سائسوها إن كان هناك من سائس. اتركوها، فإرادة السماء تكفلت بالحفاظ عليها! إتركوها تصل الى نهايتها وحتفها! إتركوها ودعوها في مسيرتها المباركة! وحينها لن تجدوا سوى الأطلال تتمسحون بها وتنتحبون في ظلالها! اتركوها، ففعلكم يعجّل بموتها! نقصدكم أنتم أيها المواطنون! إنسوا السياسة، وانسوا الإصلاح، وحافظوا على صمتكم، حافظوا على ولائكم لها، وناموا على وسائدكم إن بقيت لكم منها شيء، فهذا النهج هو الذي يجعلكم الأعلى بين الأمم، ويعيد لكم حقكم المسلوب!

إتركوها فإنها مأمورة!

تركناها زمناً، فوصلت الى القاع!

ماذا ننتظر إذن؟!

مرافئ